LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- لبنان والإتحاد الأوروبي على مفترق
  تقويم أولي لإتفاق الشراكة
- الليكود والاستيطان ونظام الدفاع الإقليمي ■ Relations Internationales
- تهويد القدس / المؤامرة مستمرة!
- شبكة الإنترنيت (٢) ■ The United Nations in LEBANON
  خدمات الشبكة في لبنان
- مكافحة إنتاج المخدرات وتهريبها في لبنان
  ومجالات الوقاية من الادمان وعلاجه ■ The Illusive Path to Development

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

لغة الأرقام

يُحكى أن مواطناً أميركياً مولعاً بالكومبيوتر طلب الاستعاضة عن اسمه برقم ما يجعل استثماره أسهل من اسمه وحسبه ونسبه. تخيلت لو أن علماء الأنساب العرب عرفوا بذلك لكم أصابهم من ذهول وهم يعيدون نسب البشر حتى آدم!

والأرقام منها النحس وهو عند الأميركيين رقم ١٣، ومنها ما هو مبارك كالرقم ١٢ الذي يمثل أشهر السنة وعدد الأبراج والدزينة وأسباط يعقوب وغيرها.

لكننا نرى اليوم أن لغة الأرقام تتوسع، استطلاعات للرأي، احصاءات اقتصادية تحدد أين تقف دولة ما أو مؤسسة ما. وطالما توافقت استطلاعات الرأي مع نتائج انتخابات رئاسية أو تشريعية، ويعود ذلك إلى تطور علم الإحصاء وحسن استخدام لغة الأرقام.

وتشهد البلدان المتطورة اتساعاً في استخدام الإحصاءات حتى شملت إضافة إلى النواحي السياسية والاقتصادية، آراء الناس الثقافية والاجتماعية والدينية والفنية ومواقفهم تجاه قضية طارئة أو حدث مفاجيء.

من المعطيات الاحصائية يمكننا أن نعرف من يؤيد هذه الفكرة ولماذا، ومن يعارض هذا الرأي ولماذا. نستخرج السلبيات، ونعمل على إزالتها، ونسلط الأضواء على الايجابيات ونطورها.

لكم اعتمدنا على لغة العواطف والاطراء، حتى حسبنا كل شيء على أحسن ما يرام، وعند قدوم الاستحقاق برزت مفاجآت وثار خيال المحللين ليعيد المفاجآت إلى اهمال هنا ونقص هناك.

ماذا لو نعتمد لغة الأرقام، فهي تخلو من الحنان والعواطف، الصادقة منها والكاذبة، وتقدم لنا الواقع لننطلق منه نحو بناء صحيح قائم على أسس متينة.

نعم للغة الأرقام ولنترك العواطف للمتحابين!

العقيد الركن الياس فرحات

مدير التوجيه

الفهرست

العدد الحادي والعشرون ـ تموز ١٩٩٧

لبنان والإتحاد الأوروبي على مفترق
تقويم أولي لإتفاق الشراكة ..... **د. ناصر السعيدي** ٥

الليكود والاستيطان ونظام الدفاع الإقليمي ..... **د. إحسان مرتضى** ٢١

تهويد القدس/ المؤامرة مستمرّة! ..... **محمد عطوي** ٣٥

شبكة الإنترنيت (٢)
خدمات الشبكة في لبنان ..... **د. فالح طه** ٩٣

مكافحة إنتاج المخدرات وتهريبها في لبنان
ومجالات الوقاية من الادمان وعلاجه ..... **العقيد د. فضل ضاهر** ١٠٥

لبنان والإتحاد الأوروبي على مفترق: تقويم أولي لإتفاق الشراكة(*)

د. ناصر السعيدي(**)

تركز هذه الدراسة على خمسة محاور أساسية: الأول، يعطي لمحة عامة ويناقش خلفية اتفاق الشراكة؛ الثاني يعرض الأحكام المهمة للإتفاق؛ أما القسم الثالث فيتضمن مناقشة صغيرة للتكاليف والمنافع المتوقعة من جراء الاتفاق، مع التركيز على النواحي الاقتصادية. والجزء الرابع، يناقش الخيارات والتحديات للسياسة الاقتصادية. ويدور الجزء الخامس حول تأثير الاتفاق على السياسة النقدية.

١ ـ الملاحظات التمهيدية والخلفية العامة

أ ـ يتم حالياً التفاوض بين لبنان والاتحاد الأوروبي على اتفاق الشراكة الذي يمثل مبادرة جديدة، ذات أهمية ستراتيجية وأساسية للبنان، خاصة وأنها تأتي في وقت يواجه فيه تحديات كبيرة. فلقد خرجنا لتونا من مرحلة الحرب، وها نحن في خضم عملية إعادة الأعمار، حيث نقوم بتأهيل بنيتنا التحتية وإعادة بنائها.

ب ـ إن توقيت اتفاق الشراكة مهم بالنسبة إلى مسيرة الأعمار والتحديث المستمرة في لبنان ومتطلبات الاستثمار المتعلقة بها خاصة وأن متطلبات الاستثمار هذه أساسية تمتد على أكثر من عقد، تضم معظم قطاعات الاقتصاد الوطني، وتغطي مختلف المناطق اللبنانية، ومن شأنها أن تؤدي إلى تغيرات بنيوية في الاقتصاد اللبناني. لهذا السبب، فإن اتفاق الشراكة اللبناني الأوروبي لا يمكن أن يكون مشابهاً

(*) الآراء المعروضة هي آراء الكاتب الشخصية وبالتالي لا تُعبِّر بالضرورة عن مواقف وآراء رسميّة.

(**) النائب الأول لحاكم مصرف لبنان.

للاتفاقات التي جرى التفاوض عليها مع دول أخرى في جنوب حوض البحر المتوسط ودول الشرق الأوسط[١].

ويشدد الاتفاق المقترح على كون احتياجات لبنان ومتطلباته تختلف عن متطلبات الدول الأخرى كتونس والمغرب والأردن ومصر وإسرائيل وتركيا والجزائر. لهذا السبب، وكجزء من المنافع التي ننتظرها من الاتفاق، يهمنا تحقيق مشاركة واسعة للاتحاد الأوروبي، أولاً، في الجهود المبذولة لتحديث لبنان وإعادة أعماره وتمويله، وثانياً في الاستثمارات الخارجية المباشرة في لبنان (Foreign direct investment).

ج ـ إن لبنان يواجه تزايداً في شمولية وانفتاح تجارة السلع والخدمات ودخول مشتركين جدد في حلبة التجارة الدولية، إضافة إلى زوال الحواجز أمام حركة السلع والخدمات. والمسائل الأهم التي ينبغي التطرق إليها هي: أية سياسة تجارية دولية في لبنان؟ متى وفي ظل أية شروط سينضم إلى اتفاقية GATT ومنظمة التجارة العالمية؟ متى وفي ظل أية أحكام سينضم لبنان إلى الـ GATS التي تدعو إلى زيادة التحرر في تجارة الخدمات وهو قطاع أساسي في لبنان؟

د ـ هذه المسائل مهمة بالنسبة إلى الطبيعة التي يكتسبها اتفاق الشراكة المطروح للنقاش بين لبنان والاتحاد الأوروبي. فبالرغم من أننا سندخل في شراكة، إلا أننا لن نصبح أعضاء في الاتحاد الأوروبي. بمعنى آخر، انه ارتباط رسمي لكنه ليس زواجاً كما الحال عندما انضمت البرتغال وإسبانيا ودول أخرى إلى الاتحاد الأوروبي. فلاتفاق الشراكة هذا أبعاد شاملة ومتعددة. فثمة تطورات اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية، تكنولوجية، سياسية وأمنية منبثقة عنه. كما يفرض هذا الارتباط التزاماً طويل الأمد، فالإرتباطات هي تدابير جدية، وإذا كنا نقترح التزاماً طويل الأمد فمن الضروري برأيي وكجزء من العملية الديمقراطية، مناقشة الموضوع بشكل مطول جدي وناضج، بعيد عن المصالح الخاصة، لا سيما أن ما نتوقعه من هذه الشراكة يتخطى اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان ويطال مسائل أساسية بالنسبة لمستقبل بلدنا.

٢ ـ الأحكام الأساسية لاتفاق الشراكة اللبناني الأوروبي

أ ـ الملاحظة الأولى تتعلق بالخلفية الاقتصادية اللبنانية. فلبنان يتمتّع باقتصاد صغير ومنفتح يسيطر عليه القطاع الخاص، مع نظام اقتصادي ليبرالي بعيد عن أية سياسة حماية جمركية. وهذه الخصائص الثلاث مهمة. فحجم البلاد أساسي، إذ أن الأسواق اللبنانية صغيرة نسبياً، ولكي يتمكن لبنان من تحقيق فعالية في الإنتاج

(١) تونس والمغرب وإسرائيل أبرمت الإتفاق. سوريا والأردن ومصر، في مرحلة التفاوض.

ووفورات في الحجم (Economies of Scale)، يحتاج إلى الوصول إلى أسواق واسعة بما فيها أسواق الاتحاد الأوروبي وسوريا والدول العربية المجاورة. كما وأن اقتصاد لبنان من أكثر الاقتصادات انفتاحاً في المنطقة، كما تدل نسبة تجارة السلع إلى الناتج المحلي (حوالى ٧٠٪). إلا أن درجة الانفتاح هذه تزداد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تجارة الخدمات وحركة العمالة الدولية التي سيشهدها سوق العمل من والى لبنان. وبالنظر إلى هذه الخصائص، ستكون كلفة التلاؤم والتأقلم مع اتفاقية الشراكة مختلفة بين لبنان وبلدان أخرى أقل انفتاحاً، مثل المغرب ومصر والجزائر وتونس أو حتى مقارنة مع بلدان منفتحة نسبياً مثل الأردن.

ب ـ الملاحظة الثانية تدور حول التحول الجذري الحاصل في البيئة الاقتصادية الدولية. فالتجارة العالمية للسلع والخدمات تشهد توسعاً بمعدل سريع يفوق معدل نمو الإنتاج العالمي، نتيجة لتخفيف الضوابط وزيادة التحرر في التجارة العالمية، وبسبب دخول لاعبين جدد إلى حلبة التجارة الدولية، كالصين مثلاً. لقد انهينا الآن عدداً من الحلقات التجارية كحلقة الأوروغواي، وها نحن ننتقل إلى نظام تجاري عالمي قوامه GATS, WTO, GATT. بأية سرعة سيشارك لبنان في هذا النظام التجاري العالمي الجديد وبأي شكل؟ ليس من مصلحة لبنان اعتماد سياسة تجارية حمائية تعزل البلاد فيما الاقتصاد اللبناني اقتصاد صغير ومنفتح، وأسعار معظم السلع والخدمات تُحدَّد في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن السياسات التجارية كالتعرفات الجمركية والكمية والضوابط على التجارة لا يمكنها تحسين معدلات التبادل في التجارة الخارجية (Terms of Trade).

ج ـ الملاحظة الثالثة تتعلق بنموذج التجارة الدولية: إن شريكنا التجاري الأكبر هو الاتحاد الأوروبي، إذ هو مصدر أكثر من ٥٠٪ من الواردات اللبنانية كما هو شريك مهم على صعيدي الاستيراد والتصدير معاً. والاتحاد الأوروبي لم يعد المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) كما كنا نعرفها في العام ١٩٧٧، عندما تم التفاوض على الاتفاق التجاري الذي أعطى لبنان معاملة تفاضلية. إنَّ خيار تجديد اتفاق العام ١٩٧٧ التجاري غير مطروح الآن. فالاتحاد الأوروبي، إستناداً إلى مبادرته التي أطلقها في برشلونة والمتعلقة بدول حوض المتوسط، يقترح اتفاق شراكة كإطار مناسب للتفاوض حول العلاقة التجارية والاقتصادية وغيرها، ذلك أن حجم الاتحاد الأوروبي الاقتصادي وبنيته يتبدلان، فقد بدأ يسمح بانضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية، مما قد يؤدي إلى تغيير في كلفة تحويل التجارة (Trade Diversion) ومداها.

ماهي إذاً أحكام الاتفاق الأساسية وما هي الجوانب التي تنقصه؟

يتمحور الجزء الأول من الاتفاق على تكثيف الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي ولبنان على أساس إقليمي وثنائي. ويتعلق القسم الثاني بتحرير تجارة

السلع والخدمات بشكل تدريجي، وصولاً إلى منطقة تجارة حرة، إضافة إلى تحرير حركة رؤوس الأموال. كما يدعو الاتفاق إلى تحرير تجاري متبادل عبر إزالة تدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية، وينص على معاملة تفاضلية بالنسبة لدخول بعض المنتجات الزراعية إلى الأسواق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة الحماية المتبعة من قبل الاتحاد الأوروبي على المنتجات الزراعية لم تتغير كثيراً، بالرغم من الكلفة الاقتصادية والثقل الذي تفرضه السياسات الزراعية على موازناتها. والاتحاد الأوروبي لم يقم بتحسين شروط ولوج المنتجات الزراعية اللبنانية أسواقه، مما شكل عقدة في المفاوضات، إذ أن تسهيل دخول المنتجات الزراعية اللبنانية إلى الأسواق الأوروبية من شأنه أن يخفف من كلفة التأقلم والإصلاحات التي يحتّمها اتفاق الشراكة على لبنان، خاصة وأن الكميات موضوع البحث هي صغيرة ويمكن أن يستوعبها سوق الاتحاد الأوروبي الواسع بسهولة.

أهم المؤشرات الاقتصادية (١٩٩٥)

	مصر	إسرائيل	الأردن	لبنان	سوريا	المغرب	تونس	الجزائر
عدد السكان (بالملايين)	٥٩,٢	٣,٦	٥,٢	٤,٢	١٤,٣	٢٧,١	٨,٩	٢٨,٦
المساحة (كلم٢)	١,٠٠١,٤٥٠	٢١,٠٦٠	٨٩,٢١٠	١٠,٤٥٢	١٨٥,٠٠٠	٤٤٦,٥٥٠	١٦٣,٦١٠	٢,٣٨٠,٠٠٠
النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي(٪)	٤,٦	٧,١	٦,٤	٦,٥	(٢,٤)	١١,٥	٣,٥	(٤,٥)
الناتج المحلي الاجمالي	٦٠,٤٧٢	٨٦,٧١١	٦,٥٩٧	٩,١١٢	--	٣٠,٣٣٠,٠	١٨,٠٣٥,٥	٤٦,١١٥,٠
معدل دخل الفرد (دولار أميركي)	١,٨٢١	٢٤,٢٢١	١,٢٦٩	٢,١٦٩	--	١,١١٩	٢,٠٢٦	١,٦١٥
نسبة التضخم (٪)	٧,٢	١٠,١	٢,٤	١٠,٦	١٢,٠	٦,١	٦,٢	٢٩,٧
تقلبات في نسبة تضخم الإنحراف المعياري (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)	٥,٠	٨٢,٨	٧,٤	١٢٩,٢	١٥,٤	٢,٠	١,٣	٩,٢
معدل سعر الصرف (عملة محلية/ دولار أميركي)	٣,٤	٣,٠	٠,٧	١,٦٢١,٤	١١,٢	٨,٥	٠,٩	٤٧,٧
التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي (الإنحراف المعياري ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)	١٢,٤	٣,٥	٦,٥	٨٨,٠	٢١,٣	٣,٢	٢١,٣	١٤,٦
مجمل التبادل التجاري / الناتج المحلي الاجمالي = نسبة الإنفتاح التجاري	٢٧,٩	٥٢,٢	٨٣,٠	٦٩,٦	٥٦,٨	٣٦,٧	٧١,٥	٤٣,٧
عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي (٪)	(٠,٣)	(٤,٧)	(٣,٧)	(٤٣,٠)	(٢,٩)	(٤,٣)	(٣,٧)	(٥,٦)
الواردات الجمركية (نسبة لمجمل الواردات)	١٢,٩	٨,٠	١٤,٦	٤٥,٠	١٠,٩	١٧,٩	٢٥,٢	١٣,٤
معدل التعرفات الجمركية (٪)(٥)	٣٤,٠	١٤,٩	٢١,٠	١٤,٧	٣٥,٠	٢٤,٥	٢٨,٥	٢٥,٠

	مصر	إسرائيل	الأردن	لبنان	سوريا	المغرب	تونس	الجزائر
عجز الحكومة/الناتج المحلي(٪)	(١,٣)	(٤,٤)	(١,٤)	(١٨,٠)	(٣,٨)	(٥,١)	(٤,٢)	(١,٤)
الدين الخارجي/الناتج المحلي (٪)	٤٧,١	٢٢,٥	١٠٥,٤	١١,٢	٣١,٢	٦٧,٦	٥١,٥	٧٦,٤
احتياطي العملات الأجنبية/الدين الخارجي(٪)	٥٦,٢	٤١,٦	٣٦,٨	٣٤٧,٨	--	٢١,٥	١٧,٢	٢٣,٠
القوى العاملة (٪ عدد السكان)	٢٧,٠	٥٩,٥	٢١,٦	٢٨,٨	٢٨,٠	٣١,٦	٣١,٧	٣٥,٠

المصدر: «الإستراتيجية المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي»، مجلة البنك الدولي، ١٩ ـ World Debt Tables ١٩ Finance and development أيلول

(*) للجزائر، مصر وسوريا: معدل التعرفة الجمركية غير مثقل. لإسرائيل والأردن: معدل التعرفة الجمركية على الاستيراد مثقل. للبنان معدل التعرفة على الإستيراد غير مثقل.

ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يساهم في تطوير القطاع الزراعي اللبناني.

أولاً، لأن المناطق الزراعية اللبنانية فقيرة وكانت تعتمد في السابق على المحاصيل غير الشرعية. وانفتاح الأسواق، قد يؤمن أسواق تصدير للمنتجات الزراعية اللبنانية مشّكلاً بالتالي حافزاً لتطوير محاصيل بديلة.

ثانياً، يتمتع القطاع الصناعي ـ الزراعي، لاسيما تصنيع الأغذية، بقدرات وفرص كبيرة في لبنان، إذ يمكن الحصول على مواد أولية زراعية رخيصة من سوريا ليتم تصنيعها، تسويقها، ومن ثم تصديرها، مما يصب في مصلحة لبنان ويساهم في توسيع التجارة الإقليمية، وهو هدف يطمح إليه اتفاق الشراكة المطروح. لذا، تتطلب هذه الناحية من المفاوضات بعضاً من الليونة والرؤية الديناميكية من قبل الاتحاد الأوروبي.

ويهدف العنصر الثالث إلى تحقيق تجانس بين الضوابط التجارية، على أن يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة التقنية لاعتماد المعايير التقنية الأوروبية والدولية. ومن شأن هذا الأمر أن يحسن قدرة المنتجات الصناعية اللبنانية على ولوج أسواق الاتحاد الأوروبي والأسواق العالمية، مشكلاً بذلك أحد الجوانب الإيجابية والمربحة من هذا الاتفاق.

ويتعلق العنصر الرابع في الاتفاق بتحرير حق إنشاء المؤسسات وتحرير تجارة الخدمات. ويشكل هذا الجزء من الاتفاق، برأيي، العنصر الأكثر تجدداً، إذ أنه لا يظهر في الاتفاقات التي أبرمت مع الدول الأخرى. ونظراً للدور الريادي لقطاع الخدمات في الاقتصاد اللبناني لجهة أنه يشكل ثلثي إجمالي الناتج المحلي، فإن هذا الفصل من الاتفاق يكتسب أهمية كبيرة، خاصة وأن الخدمات قد تكون الميزة التفاضلية الأبرز في الاقتصاد اللبناني، وبالتالي من الضروري ايلاء حق إنشاء المؤسسات وتجارة الخدمات أهمية خاصة خلال المفاوضات.

والعنصر الخامس مهم للغاية أيضاً، لأن الاتفاق يقترح زيادة التعاون الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والمالي والنقدي بين الاتحاد الأوروبي ولبنان. ويشكل التعاون الحالي أساساً للسياسات الاقتصادية التي سترافق تطبيق هذا الاتفاق.

ويدور العنصر السادس حول الدعم المالي والمنح والمساعدات المقدمة إلى لبنان إضافة إلى قروض البنك الأوروبي للإستثمار (EIB). فقد عرض الاتحاد الأوروبي مساعدة بشكل منح شاملة بقيمة ٤,٧ مليار ECU للفترة الممتدة بين ١٩٩٥ و١٩٩٩ للدول المشاركة في الستراتيجية المتوسطية للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى قروض بنحو ٤,٧ مليار ECU يقدمها البنك الأوروبي للإستثمار. وتوزع هذه المساعدات والقروض وفقاً لسرعة كل من البلدان في اجراء الإصلاحات المطلوبة، كما وأنها ستكون مرتبطة بمعايير ثلاثة: عدد السكان، القدرة الإستيعابية (أو القدرة والإرادة

على إجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية)، والدخل الفردي (الفقر). وهذه المعايير ليست لمصلحة لبنان، نظراً لصغر عدد سكانه، ولسياساته الاقتصادية الليبرالية، ومحدودية قطاعه العام، ولدخله الفردي المرتفع نسبياً. إلا أن الحاجات التمويلية لإعادة الإعمار في لبنان لم تؤخذ بعين الاعتبار، ولا بد لاتفاق طويل الأمد بين لبنان والاتحاد الأوروبي أن يبحث بمتطلبات الاستثمار في الهيكلية الاقتصادية والبنى التحتية بعد سنوات الحرب التي دامت من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١.

وثمة جزء سابع لم يتطرق الإتفاق إليه، وهو والمتعلق بالعمالة والهجرة وحقوق العمال، بما فيها الضمان الاجتماعي والعطاءات الاجتماعية الأخرى. هذا الجزء من الاتفاق موجود في اتفاقات الاتحاد الأوروبي مع تونس والمغرب بهدف الحد من تدفق المهاجرين الناتج عن الفروقات الشاسعة في مستوى الدخل والمعيشة بين الفريقين. إن اتفاق الشراكة لن يغير الحوافز الاقتصادية للهجرة، ولن يخفّف من تدفق المهاجرين إلا على المدى البعيد، وإذا ما حافظت بلدان المغرب على مستوى نمو للدخل يسمح لها بتحقيق هذا الأمر. وهذه الاعتبارات لا تطبق على لبنان ، إذ أن المهاجرين إلى أوروبا هم أصحاب الكفاءة والخبرة ورجال الأعمال الأغنياء. ومع إعادة الإعمار، سيتمكن لبنان من استعادة موارده البشرية. من هنا، ليس هناك أي سبب يدعو إلى استبعاد حقوق الإنسان الأساسية وحقوق العمال، التي تنص عليها منظمة العمل الدولية، من اتفاق الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي.

٣ ـ التكاليف والمنافع المتوقعة من اتفاق الشراكة

التكاليف المحتملة

أ ـ قبل التطرق إلى التكاليف المتوقعة، لا بد من ذكر بعض الملاحظات:

١ ـ عندما يتعاطى المرء مع المسائل المتعلقة بالتحرر الاقتصادي ولا سيما في مسائل التجارة الدولية، يكون تقدير التكاليف أسهل من تقدير المنافع. فمن جهة، إن القطاعات الاقتصادية والمصالح العامة أو الخاصة التي تستفيد من الحماية أو الأنظمة، تسرع للتنديد علناً بالتغيرات المقترحة والإعلان عن فشلها. ومن جهة أخرى، فإن عامة الشعب التي من شأنها أن تستفيد من تحرير التجارة ورفع الضوابط، غالباً ما تكون مصالحها متعددة ومتشابكة وينقصها التنظيم والتنسيق.

٢ ـ إن معظم التكاليف تكون على المدى القصير، فيما تبرز المنافع على المدى المتوسط أو البعيد. وتتميز المنافع بالديناميكية، وهي تنتج تدريجاً مع إجراء الإصلاحات إذ أنها جزء من عملية كاملة، وعلى صانع السياسة أن يميّز بين المصالح

الخاصة والإعلان عنها، والمنافع والخسائر الحقيقية التي قد تلحق بالاقتصاد والمجتمع عامة.

٣ ـ والملاحظة الثالثة هي أننا لا نملك معلومات كافية حول تجارب الدول الأخرى لتقويم التكاليف والمنافع المتوقعة من الاتفاق. فالاتفاقات مع تونس والمغرب بوشر بها مؤخراً، ومعظم الاتفاقات وقعت خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. لذا علينا الاتكال على النماذج الاقتصادية، وهي غير متوفرة في لبنان، لتخمين أثر التغيرات في السياسة التجارية الدولية.

ب ـ يعاني لبنان من عجز كبير في ميزانه التجاري. ففي عام ١٩٩٥، بلغ إجمالي الواردات ٦٧٢٢ مليون دولار أميركي، فيما بلغت قيمة الصادرات ٩٨٢ مليون دولار، فنتج عن ذلك عجز في الميزان التجاري بقيمة ٥٧٤٠ مليون دولار. كما وان التجارة الخارجية اللبنانية غير متوازنة. ففي عام ١٩٩٥ كان نحو ٥٨٪ من وارداتنا مصدرها الاتحاد الأوروبي، فيما كان هذا الأخير يستقبل ٣٠٪ فقط من صادراتنا. من جهة أخرى، فإن ١١٪ من الواردات اللبنانية أتت من الدول العربية، التي بدورها استقطبت ٤٩٪ من صادراتنا. ولهذا الواقع تأثيران على الصعيد الاقتصادي: ١) إن أي تعديل في الأنظمة والسياسات التجارية سيكون له وقع أساسي على الاستهلاك أقل منه على الإنتاج؛ ٢) يشكل القرب الجغرافي عاملاً مهماً في تفسير نموذج التبادل التجاري في لبنان.

الإستيراد (١٩٩٥)

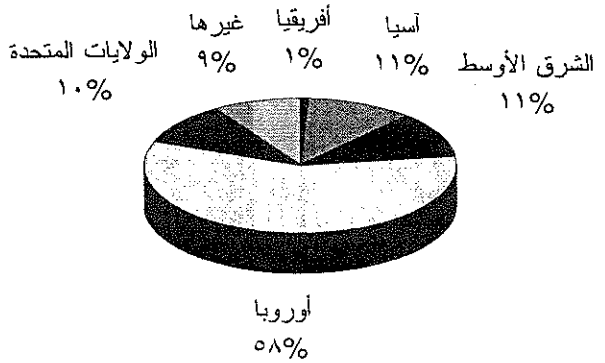

التصدير (١٩٩٥)

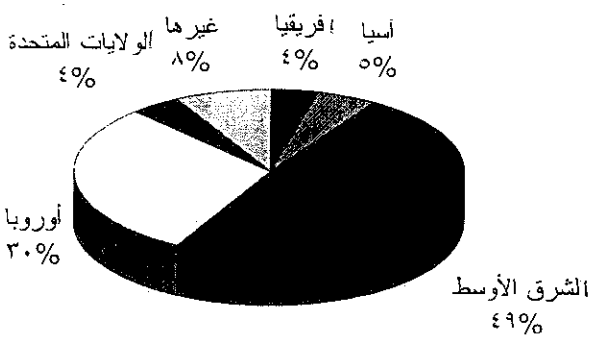

ج ـ إن إنشاء منطقة حرة بين لبنان والاتحاد الأوروبي هي مسألة اتفاق تجاري تفضيلي من شأنه أن يحرر التجارة ويحدث خللاً في التبادل التجاري. فالتجارة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان ستتحرر وتتوسع لأنها ستواجه حواجز وتعرفات جمركية أقل من السابق. يمكن للمستهلك اللبناني أن يصبح بحال أفضل، أما منتجو السلع المنافسة فحالهم قد تزيد سوءاً. من جهة أخرى، ستنخفض عائدات الجمارك بسبب انخفاض الأسعار، إلا أن خلق التجارة (Trade Creation) سيُحدث زيادة في الرفاه (Welfare) قد تفوق أية خسارة لمردود التعرفات الجمركية. أما تحويل التجارة، فينتج عندما يتحول الاستهلاك عن المنتجين الأجانب ويتجه نحو منتجي الاتحاد الأوروبي، بسبب التعريفات المنخفضة المفروضة على منتجات هذا الأخير. فإذا كان منتجو الاتحاد الأوروبي أقل فعالية من المنتجين الآخرين، فإن تحويل التجارة قد يؤدي إلى خسارة في الرفاه. وتشير النتائج الأولية والنماذج إلى أن لبنان سيُعاني من خسارة صغيرة في مستوى الرفاه، لأن الاتحاد الأوروبي قد يكون مورداً أقل فعالية وأكثر كلفة من المنافسين في آسيا وأميركا الشمالية وغيرها.

د ـ ولكن ما هي العوامل التي قد تخفف الخسارة المحتملة في الرفاه؟ لا بد من النظر إلى خلق وتحويل التجارة بمنظار ديناميكي وغير ثابت. فمع دخول دول أوروبا الشرقية والوسطى إلى الاتحاد الأوروبي، يبرز احتمال انضمام منتجين أقل كلفة وأكثر فعالية من دول الاتحاد الأوروبي الحالية، مما قد يخفف الخسارة. كذلك، وبهدف تخفيف كلفة تحويل التجارة وخسارة الرفاه، لا بد أن يعتمد لبنان سياسة أكثر تحرراً تجاه باقي بلدان العالم، وتخفيض الحواجز التجارية، وتحرير التجارة مع دول أخرى غير دول الاتحاد الأوروبي في إطار الـ GATT ومنظمة التجارة العالمية (WTO). كما وعلى لبنان السعي لتوسيع اتفاقات التجارة الحرة مع سوريا والدول العربية ودول أميركا الشمالية وآسيا.

هـ ـ انطلاقاً من هنا، لا بد من طرح السؤال التالي: ما هو مدى عملية وواقعية الإلغاء التام للحواجز التجارية؟ ألن يؤدي ذلك إلى مشكلة مالية كبيرة بسبب الخسارة في عائدات الجمارك؟

الهيكلية الضرائبية في بعض بلدان البحر المتوسط ٩٥/١٩٩٤
(٪ من الواردات الضريبية)

البلد	ضريبة الدخل والأرب	ضريبة على البضائع والخدمات	واردات جمركية	غيرها	معدل الضريبة: ٪ من الناتج المحلي الإجمالي
لبنان	١٤,٧	١٩,٣	٤,٩	-	٢٠,٦
مصر	٣٢,٦	٤٩,٨	١٢,٧	٤,٩	٢٠,٦
الأردن	١٩,٧	٣٩,٤	٤٠	٠,٩	١٦,٣
سوريا ـ ١٩٩٣	٣٥,٥	٥,٣	١٤,٦	٤٤,٥	١٨,٩
تونس	١٨,٦	٢٨,١	٣٠,٢	٢٣,٢	٢٠

المصدر: صندوق النقد الدولي، ١٩٩٦

إن الأنظمة الضريبية في بلدان المتوسط مختلفة جداً عن بعضها البعض. كما يبينه الجدول، والعبء الضريبي في لبنان، حوالى ١١,٢٪ من الناتج المحلي، هو الأدنى في المنطقة، فيما الإعتماد على الواردات الجمركية هو الأعلى إذ أن هذه الواردات تشكل المصدر الأساسي لواردات الخزينة. وبما أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأهم للبنان إذ يستحوذ على ٥٥٪ من المستوردات اللبنانية، فقد تصل خسارة الواردات الجمركية إلى خسارة ملحوظة تقدر بنحو ٥ إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الخيار واضح: يجب أن يترافق التحرر التجاري مع الإصلاحات الضريبية والمالية التي يمكن تقسيمها إلى قسمين: الأول عبر زيادة اعتمادنا على الضرائب المباشرة، بطريقة تشكل فيها الضرائب على المداخيل والأرباح جزءاً أكبر من عائدات الضرائب. والثاني عبر استحداث ضرائب على السلع والخدمات بشكل تدريجي. هناك إذاً خيار بديل عن التعرفات الجمركية التي يمكن استبدالها تدريجاً بضريبة المبيعات العامة (GST) التي تُستبدل لاحقاً بضريبة تُحدث خللاً أقل وتكون أكثر فعالية، هي ضريبة القيمة المضافة. وتحتاج هذه المسألة إلى إصلاح هيكلي في النظام الضريبي والجباية والإدارة الضريبية. كما وأن هذه الخيارات تستلزم تخطيطاً وتحليلاً دقيقين، خاصة وأنها تستلزم تغيير النظام المحاسبي للأشخاص والشركات.

و ـ بموجب المقترحات التي يجري التفاوض عليها حالياً، يتم خفض الضرائب والحواجز الجمركية بعد فترة ٥ سنوات من توقيع الإتفاق، ويتبع ذلك خفض في معدلات التعرفات خلال ٧ سنوات، أي ما مجموعه اثنتا عشرة سنة. إذاً، إن أهم التخفيضات ستتم في السنوات الثلاث الأخيرة، وبالتالي ستكون خسارة الواردات الجمركية مؤجلة (back loaded)، كذلك تأثيرها على السياسة المالية. لذلك علينا الاستفادة من «فترة السماح» هذه، لتطبيق واجراء الاصلاحات الضريبية اللازمة.

ز ـ إن الكلفة الثالثة للاتفاق تتعلق بإعادة هيكلة القطاعين الزراعي والصناعي ـ وبشكل أقل قطاع التصنيع الغذائي ـ خاصة في ظل التخفيض التدريجي للحماية الجمركية وغيرها من أشكال الحماية. ولا شك في أن هناك تكاليف للتحول الاقتصادي: فالصناعات وعوامل الانتاج التي ستتأثر سلباً من جراء خفض الحماية الفعلية، ستشهد تدنياً تدريجياً في انتاجها ومداخيلها، فتتجه الاستثمارات وعوامل الانتاج نحو القطاعات التي لديها أو التي اكتسبت ميزة تفاضلية أكبر.

إلا أن امتداد التخفيض الجمركي على ١٢ عاماً، سيخفف وطأة التكيف الهيكلي المطلوب في السنوات الأولى. لذا من الضروري وضع سياسات قطاعية للصناعة والزراعة، بهدف استباق هذا التكيف والاصلاحات اللازمة وخفض تكاليفها. وعلى هذه السياسات بدورها أن تتضمن زيادةً في اعتماد التكنولوجيا المتقدمة، وتوفير التدريب للعمالة، وتطبيق اجراءات من شأنها تسهيل حركة الموارد بين القطاعات.

من هنا، يمكن للبنان أن يطور بشكل فعال قطاع التصنيع الزراعي، بما فيه صناعة الأغذية: فمن الممكن جلب المواد الأولية الزراعية الرخيصة من سوريا، ثم تصنيعها وتسويقها، وبالتالي تطوير وتمويل قطاع ذي قدرة كبيرة للتصدير. كذلك يستطيع الاتحاد الأوروبي لعب دور أساسي عبر توفير المساعدة المالية والتقنية لتطوير وتنمية الزراعة في لبنان، إضافة إلى الوصول إلى اعتماد التكنولوجيا الحديثة في مجال التصنيع الزراعي.

المنافع المحتملة

أ ـ ثمة عدد كبير من المنافع الممكن أن تنتج عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما على صعيد زيادة التعاون والمساعدة التقنية. ولتخفيف الخسارة المتوقعة من جراء تحويل التجارة والحد من التكليف المتأتّية عنه، لا بد للبنان من الإستفادة من المنافع التي يمكن أن يجنيها عبر البرامج المتوسطية ـ الأوروبية مثل Med Techno - Med Urbs - Med Media. - Med Campus, وخاصة Med Invest. لذا من الضروري تنظيم حملات توعية حول هذه البرامج ومنافعها.

ب ـ تنتج المنفعة الثانية الكبرى عن زيادة التكامل بين لبنان والاتحاد الأوروبي،

لا سيما في مجالات النقل التكنولوجي وتوحيد المعايير على المنتجات واعتماد المعايير الدولية، مما سيؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات اللبنانية، فيصبح لها قبول دولي أوسع يفتح أمامها أبواب التصدير. إن تجانس الأنظمة سيحسن فرص ولوج الأسواق الأجنبية ويزيد بالتالي التدفقات المالية عبر المصارف اللبنانية.

ج ـ تتمحور المنفعة الثالثة حول زيادة الاستثمار الخارجي المباشر. ويجب أن يشكل الاستثمار المباشر الذي تقوم به شركات الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الشركات اللبنانية، حجر الأساس في الاتفاق. فالهدف هو أن يصبح لبنان مركزاً اقليمياً للشركات الدولية والأوروبية الساعية للوصول إلى أسواق سوريا والشرق وما أبعد من ذلك. واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيشكل إشارة للمستثمرين الأجانب على الانفتاح الدولي المتزايد. إضافة إلى أنه مع تخفيض الحوافز الجمركية والاتجاه نحو تسوية سياسية سلمية، من المتوقع أن يشهد لبنان معدلات نمو مرتفعة تجعل منه مركزاً اقليمياً متميزاً عن جواره.

د ـ النقطة الرابعة تتمثل بالحصول على المساعدة المالية والإعانات والهبات، إضافة إلى قروض المصرف الأوروبي للاستثمار. ولا شك أن هذا سيشكل الحافز الأهم للبنان لتوقيع اتفاقية الشراكة. إلا أن المعايير المعتمدة لتوفير المساعدة المالية ليست لصالح لبنان كما ذكرنا آنفاً. لذلك، يجب أن تأخذ المساعدة المالية والتقنية بعين الاعتبار، متطلبات لبنان الاعمارية وحاجته للاستثمار والتوظيف في بناه التحتية.

هـ ـ وتتعلق النقطة الخامسة بحقوق انشاء المؤسسات التي لديها حرية كبيرة في لبنان، لدرجة قد تكون أحياناً أكثر تحرراً من الحقوق المعتمدة في الاتحاد الأوروبي. فالقوانين والممارسات اللبنانية لا تفرق كثيراً بين المقيمين اللبنانيين وغير اللبنانيين. لذا فالفرصة متاحة أمام الشركات الأوروبية للعمل في لبنان، وهذا مهم للغاية في قطاع الخدمات، مما من شأنه أن يزيد الفرص في جعل لبنان مركزاً اقليمياً للخدمات التجارية والمالية وغيرها من الخدمات الأخرى في المنطقة.

٤ ـ مسائل السياسة الاقتصادية والإصلاحات

أ ـ إذا ما دخل لبنان في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، لابد من تطبيق عدد من السياسات الاصلاحية. فالاتفاق يتطلب بدون شك الالتزام بمسيرة الاصلاحات الاقتصادية وزيادة مصداقية السياسات وصانعي السياسات (Credibility of policy and policy makers). وأهم الأمور والخيارات المطروحة هي التالية:

× يتيح الاتفاق للبنان فرصة تحديد ستراتيجيته التجارية الدولية للقرن المقبل. وبرأيي، كعالم اقتصادي، على لبنان الاستمرار في لعب دوره التقليدي كاقتصاد منفتح. وبما أن اقتصاد لبنان صغير، فيجب تفادي انشاء منطق تجرة تفضيلية

(preferential trade zone) والتحرك باتجاه خفض التعرفات المتعددة الأطرف وذلك لتفادي الخسائر الممكنة بسبب تحويل التجارة. لذا يجب ان يحرر لبنان علاقته التجارية، لا سيما صلاته بدول كسوريا والدول العربية الأخرى.

● بالنسبة إلى السياسات الضريبية، يدعو الاتفاق إلى ضرورة المباشرة باصلاحات ضريبية جذرية لتخفيف اعتماد لبنان على ضرائب التجارة واعتماد نظام من الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات، كما يبحث زيادة حصة الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح من مجمل الواردات الضريبية.

● الدخول في اتفاق شراكة، أو الانضمام إلى WTO، يُرتب استبدال الحواجز كالاجازات والضوابط التجارية الأخرى على السلع، بالضرائب والتعرفات الجمركية المقابلة.

ب ـ يقترح اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إطاراً وبرنامجاً طويل الأمد لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي. وأنا اقترح كجزء من الاصلاح المالي الذي سيمتد على فترة انتقالية مدتها ١٢ سنة، اعتماد معايير اتفاق ما ستريخيت للسياسات المالية والنقدية التي أراها تتطابق مع سياسات الاستقرار الماكرو اقتصادي المتبعة حالياً في لبنان. فبالنسبة إلى التضخم، نتطلّع إلى خفض معدل التضخم إلى ٣٪، فيما يبلغ الآن ٩٪ إلى ١٠٪، أما بالنسبة إلى الدين العام، تدعو معايير اتفاق ماستريخيت إلى ان يشكل الدين العام من اجمالي الناتج المحلي نسبة ٦٠٪، وأظن أن هذا الأمر ممكن تحقيقه خلال فترة ١٠ سنوات. كما يمكننا التوصل إلى عجز موازنة مقابل اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥٪ أو ٦٪ إذا طبقنا الاصلاحات الضريبية المذكورة آنفاً. فمع انخفاض نسبة الدين، وارتفاع مستوى الناتج المحلي، وانخفاض معدل التضخم، سيكون من شأن معدلات الفائدة الإسمية أن تنخفض لتقارب مستويات الاتحاد الأوروبي، مما سيسمح بخفض إجمالي الفوائد على الدين التي تشكل حالياً جزءاً مهماً من عجز الموازنة الإسمي.

٥ ـ السياسة النقدية

أ ـ ليس هناك متغيرات مهمة مطلوبة على صعيد السياسة النقدية، فهي الآن تهدف، ويجب أن تبقى كذلك، إلى لجم التضخم. وقد يتطلب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الوصول إلى مستوى للتضخم يقارب المعدلات السائدة في بلدان الاتحاد. إن نسبة التضخم حالياً في لبنان تبلغ ٩ إلى ١٠٪، ومع تطبيق اصلاحات مالية وضرائبية، يمكن خفضها إلى مستوى معدلات الاتحاد الأوروبي، أي ٣٪ إلى ٤٪. وقد يترافق ذلك مع تقارب معدلات الفائدة على الليرة والدولار الأميركي في لبنان، من جهة، والمعدلات السائدة في الاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى، مما سيسمح بانصهار متزايد لأسواق

المال بين لبنان والاتحاد الأوروبي.

ب ـ هناك عنصران جديدان بالنسبة إلى السياسة النقدية: أولاً، التعاون مع المؤسسة النقدية الأوروبية (European Monetary Institute) والنظام الأوروبي للمصارف المركزية. واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يطرح سياسة تعاون بين مصرف لبنان والمؤسسة النقدية الأوروبية ونظام المصارف المركزية، ممّا قد يعزز فعالية المصارف والمؤسسات المالية في لبنان وفي الاتحاد الأوروبي على حد سواء. أما العنصر الثاني، فهو ربط نظام الدفع اللبناني بالنظام الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بانشائه وتطبيقه.

٦ ـ الخاتمة

يقع اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان في إطار السعي إلى تحسين فرص نمو الاقتصاد اللبناني على المدى البعيد. من وجهة نظر اقتصادية، المسألة هي التالية: هل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيحسن الاداء الاقتصادي اللبناني وآفاقه، ويساعد في تمويل متطلبات الأعمار ويوفر الفرص المتزايدة للقطاع الخاص؟

لا شد ان للاتفاق أهمية ستراتيجية. فلبنان ليس بلداً صغيراً ذا اقتصاد منفتح وسياسات اقتصادية ليبرالية وحسب، إنه بلد فتي كذلك، فحوالى ٤٥٪ من الشعب اللبناني هو دون الواحدة والعشرين من العمر. كذلك جزء كبير من مواردنا البشرية الكفؤة قد هاجر. ويشكل اتفاق الشراكة المطروحة تحدّ لنا لإعادة النظر بسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية وطرح السؤال التالي: أي لبنان سنبني للفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ بحيث يستطيع استقطاب موارده البشرية المهاجرة واستقطاب شبابه؟

إن الوقائع والدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي تدعو إلى التالي: حصر الالتواءات الاقتصادية، ولجم حجم القطاع الحكومي وتدخله في الحركة الاقتصادية، والاستثمار الفعّال والمجدي في الموارد البشرية.

إني أؤمن بأن خلق المحيط المؤاتي للمستقبل يكمن بين أيدينا، لذا علينا الاستفادة من المنافع المتوقعة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لصالحنا ولصالح الأجيال القادمة. إنّ هذه الشراكة تشكل جواز سفر اقتصادي للتعاون التجاري مع مساحة تمتد من السويد إلى السعودية، وتحمل في كنفها إزاء ٨٧٠ مليون نسمة، إضافة إلى توسع مستمر للأسواق. إنها حقاً فرصة كبيرة علينا انتهازها وتحدٍّ كبير أيضاً علينا قبوله.

الليكود والاستيطان ونظام الدفاع الإقليمي

د. احسان مرتضى(*)

يعود ميراث الليكود الإيديولوجي والثقافي والسياسي والأمني، الذي يحمله زعيم الحزب الحالي، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، إلى العشرينات من هذا القرن، عندما وضع بنيامين زئيف جابوتنسكي، مؤسس منظمة «حيروت» (الحرية) ـ التي تُعتبر الرافد الأم لحزب الليكود ـ النقاط الالزامية الأساسية لعقيدة الحزب والتي يمكن تلخيصها كالآتي:(١)

١ ـ العنصر الأبرز والأهم في هذه العقيدة يرتكز إلى الجغرافيا، بمفهوم السيادة اليهودية المنفردة على أية أرض يقطنها اليهود باعتبار ذلك أول مرتكزات أمنهم، وألاّ يُشاركهم في هذه السيادة أحد.

٢ ـ رفض أي تقسيم لأرض فلسطين يؤدي إلى نشوء دولة يهودية مستقلة جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية مستقلة. الأمر الذي تمسك به بعد جابوتنسكي كل من مناحيم بيغن واسحق شامير، إلى ان اضطرت المتغيرات العربية والدولية، مثل حرب تشرين الأول« أوكتوبر ١٩٧٣، وفشل الغزو الجيوستراتيجي المتكرر للبنان في عامي

(*) باحث. متخصِّص في الشؤون الإسرائيلية.

(١) انظر في هذا المجال دليل إسرائيل العام ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٨٦ ص ١٤٢ وما بعدها، وأيضاً الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني ـ مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ـ دمشق ١٩٨٦ ص ٤٢ وما بعدها وأيضاً ص ٢١٧.

١٩٧٨ و١٩٨٢، وتفاقم الانتفاضة في الأراضي المحتلة عام ١٩٨٧ والتي دامت أكثر من ست سنوات وسواها؛ إسحق شامير إلى الذهاب إلى مدريد، مع وجود وفد أردني فلسطيني في ذلك الحين، وهو تراجع نسبي، حتى بالمفهوم التكتيكي، عن فكر جابوتنسكي، والذي يحاول نتنياهو التشبث به مجدداً من خلال رفضه قيام أي شكل من أشكال الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، بواسطة هجمة استيطانية جنونية ضربت عرض الحائط بالكثير من الاعتبارات الدينية والسياسية التي حاولت زعامات حزب العمل مراعاتها ولو من الناحية الشكلية في أقل تقدير.

٣ ـ رفض المشاركة الفلسطينية مع اليهود في أي دور من أدوار السياسة الخارجية والأمنية، على الرغم من الاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في ممارسة سلطته السياسية على أرضه ونفسه. وخلاصة فكر جابوتنسكي على هذا الصعيد هي أن العلاقات الدولية ما هي إلا صراع بين الأرض والدم، من هنا فإن غطرسة القوة هي التي تحمي الأرض بإراقة دم الاطراف الأخرى، وليس الأمر أن تدار العلاقات بالحوار والتفاوض والمصالح المتبادلة وتوازن عائد هذه المصالح، وإنما القوة والعنف وفرض الأمر الواقع هي الأسس الواقعية للعلاقات، ولا شروط مسبقة سوى ذلك.

إزاء هذه الثوابت التاريخية في عقيدة حزب ليكود، لابد من الإشارة إلى بعض المتغيرات في أداء بعض القيادات السياسية اليمينية في إسرائيل، وفي مقدمتها، قيادات حزب ليكود منذ صعودها إلى السلطة عام ١٩٧٧ وحتى يومنا هذا. ومن أبرز هذه المتغيرات ما قام به مناحيم بيغن في كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وفي معاهدة الصلح مع مصر عام ١٩٧٩، من خلال القبول ببعض التراجع الإقليمي والقبول ببعض الحلول الوسط، ثم ما قام به شامير بقبوله المشاركة في مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١، الأمر الذي مهد الطريق أمام حكومة حزب العمل منذ العام ١٩٩٢، بزعامة اسحق رابين، للتوصل إلى اتفاقات أوسلو على المسار الفلسطيني عام ١٩٩٣ واتفاقية وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤، ناهيك بالمفاوضات الحثيثة على أكثر من صعيد ومستوى على المسارين السوري واللبناني.

إلا أن البارز بالنسبة لشخصية بنيامين نتنياهو، هو أنه يتعمد التحرك في عكس حركة التاريخ، وأن يفرض نفسه كنبي جديد للحركة الصهيونية التي كادت تلفظ أنفاسها مع كل من رابين وبيريس، حسب وجهة نظره، وذلك من خلال إحياء الروح الريادية الاستيطانية من جديد، ومحاولة تعطيل روح الاتفاقات التي توصلت إليها الحكومات الإسرائيلية السابقة والتي تنص على انسحابات متفق عليها، بإعادة التمسك بالعامل الجغرافي على أنه العامل الذي لا غنى عنه أبداً في تخفيف الأمن الإسرائيلي المطلق الذي على أساسه حقق فوزه في الانتخابات التشريعية العام الفائت. ومن هذا

المنطلق، يرفض نتنياهو تصنيف السلام والصلح مع الفلسطينيين والعرب على أنهما عناصر مكونة لأمن إسرائيل المنشود في مداه الإقليمي، ويطرح بدلاً من ذلك النقاط التالية:

أ ـ إستخدام القوة المسلحة أو التلويح بها كأداة أولى ورئيسة لحل المشكلات السياسية التي تعترض سبيل إسرائيل في تحقيق أمانيها وأهدافها القومية.

ب ـ تأكيد توثيق العلاقة مع القوى السياسة الخارجية، وأن يكون حزب ليكود موالياً للغرب في مواجهة المعسكرات اليسارية والإسلامية المناوئة للمشروع الصهيوني أينما وُجدت.

ج ـ الايمان بالتوسع في الأرض والاستيطان.

د ـ إحياء الدافع القومي اليهودي: ومن هنا مساعي الليكود للظهور بمظهر من يحاول الاستغناء عن المساعدات الأجنبية وخاصة الأميركية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية في القرارين السياسي والعسكري والأمني في المنطقة.(٢).

وفي مقابل هذه المحددات الأولية، نجد أن نتنياهو يسعى إلى جعل النظرية الأمنية الإسرائيلية، التي هي بالنسبة إليه قدس الأقداس، تعتمد على الحقائق المادية الاستيطانية أكثر من اعتمادها على الأسس النظرية أو الاتفاقات السياسية، سواء كانت ثنائية أو دولية. وهو بذلك يعود لتطبيق نظريات حزب العمل التي كانت سائدة في الخمسينات والستينات مع أفكار آلون أولاً ثم بن غوريون وغولدا مئير وموشيه ديان، والتي أدت إلى نشوء المشكلة الإستيطانية المعقدة في الأراضي المحتلة والتي لم يعمل حزب ليكود منذ عام ١٩٧٧ سوى على مفاقمتها وتطويرها ودفعها إلى مزيد من التأزم. وفي هذا السياق، قال آلون: «ان أمن إسرائيل لا يتحقق بمجرد حصولها على ضمانات دولية وإنما هو مرتبط باحرازها مكاسب وانجازات فعلية»(٣). وقالت غولدا مئير: «إن ما نريده ليس ضماناً من قبل الأخرين لأمننا، بل ظروف مادية وحدود أقيمت في هذه البلاد تضمن بشكل أكيد الأمن»(٤). وصرح أكثر من مسؤول إسرائيلي من اليمين واليسار بعدم وجود ضمانات نهائية لأية معاهدة سلام مع أية دولة عربية، إذا لم تستند هذه المعاهدة إلى حقائق ثابتة على أرض الواقع. ومن ضمن هذه الحقائق ما يلي:

---

(٢) لمزيد من التفاصيل في هذا المجال، انظر صحيفة الأهرام ٩٦/١٠/٧ تحت عنوان «وسقطت نظرية الامن الإسرائيلية إلى الأبد» ـ حوارات أجراها حسين فتح الله وجميل عفيفي. وانظر أيضاً «الخطوط الأساسية لحكومة نتنياهو» ـ مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد ٢٧ ـ صيف ٩٦ ص ٦٣ وما بعدها.

(٣) الشرق ٩٦/١/١٨.

(٤) المصدر نفسه.

١ ـ جيش قوي لا يُهزم.

٢ ـ الهجرة اليهودية المتدفقة على إسرائيل.

٣ ـ إقامة المستوطنات في أي شبر من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

٤ ـ الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها، وذلك انطلاقاً من أن قيام إسرائيل قد فرض عليها أوضاعاً مصطنعة تمثلت في صغر مساحتها وطول حدودها وعدم توفر عمق ستراتيجي لها. ومن هنا تعتبر إسرائيل مسألة حدودها الإقليمية الآمنة والتي يمكن الدفاع عنها العنصر الأكثر أهمية من الناحية الستراتيجية. بل يمكن القول ان مختلف العناصر الأخرى، مثل المستوطنات وجلب المهاجرين والحفاظ على جيش قوي، انما تشكل عوامل تصب في النهاية في جعل الحدود حدوداً آمنة. وهكذا نجد ان نظرية الأمن تحتوي على العديد من الإشارات الجغرافية إلى المناطق المحاذية لإسرائيل لرسم حدودها هناك بالعدوان والتوسُّع.

الاستيطان كمضمون ايديولوجي وأمني

يتضح من أعمال المؤتمرات الصهيونية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، ان سياسة الاستيطان هي القضية المحورية للنشاط الصهيوني والعمل الحكومي الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٨ وحتى وقتنا الحالي. وتبين أيضاً أنها هي الإطار الجامع لكافة الأحزاب الإسرائيلية المشاركة في السلطة أو المعارضة. وقد عبَّر مؤسس «دولة إسرائيل» دافيد بن غوريون، إن الإستيطان هو الستراتيجية الكبرى لتحقيق هدف إقامة «إسرائيل الكبرى» أو «إسرائيل العظمى»، وانه «العهد» الذي قطعته الحركة الصهيونية على نفسها وسط شحن فكري روحي وسياسي ليهود العالم كي يهاجروا إلى أرض فلسطين. ويقول بن غوريون بشأن هذا «العهد»: «ان الهجرة والاستيطان يؤلفان لوحي العهد بالنسبة للحركة العالمية الصهيونية، وهما محفوران بأحرف من دم ونار على راية حركتنا».(٥)

وأعلن أحد أركان حزب العمل الإسرائيلي آبا ايبان: «إننا نرى انفسنا كمحور وكقلعة لشعب عالمي، وليس فقط كدولة صغرى محدودة بحدودها الجغرافية»(٦)

ورفعت حركة حيروت شعارها الشهير: «إعادة شعب إسرائيل إلى أرض إسرائيل وإعادة أرض إسرائيل إلى شعب إسرائيل»(٧). كما رفعت حركة غوش ايمونيم الدينية

---

(٥) قضايا عربية ـ بيروت ـ العدد ١ ـ ١٩٨١.

(٦) مصطفى عبد العزيز «**إسرائيل ويهود العالم**» ـ بيروت مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٦٩، ص ٢١.

(٧) الموسوعة الفلسطينية ـ المجلد الأول ـ دمشق ـ اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية ١٩٨٤. م. س ص ٥٩٩.

المتطرفة شعار: «الإستيطان في كافة أرجاء أرض إسرائيل»[٨].

وقد طورت الحركة الصهيونية أهداف المستوطنات، وأضافت إليها العالم الستراتيجي العسكري، كأن يجري اختيار نقاط الاستيطان وفق أهداف حربية وأمنية على المرتفعات مثلاً، أو بالقرب من الأنهار، أو لفصل التجمعات السكنية العربية عن بعضها البعض. وقد تثبتت هذه العوامل والاعتبارات بعد حرب عام ١٩٧٣، فتحولت المستوطنات القائمة على الحدود إلى خط دفاع أول عن العمق الهش ريثما تصل الإمدادات العسكرية النظامية، هذا مع اعتبار سياسة الاستيطان السياسة العملية أو التنفيذية لمفهوم التوسع العقيدي الصهيوني، من حيث كونها تسعى إلى زيادة عدد سكان «أرض إسرائيل»، والسيطرة على المياه في الأراضي المحتلة، ودفع السكان العرب إلى النزوح عن أرضهم طوعاً أو كرهاً، بما يُمَكِّن من توسيع إطار الاستناد الأمني الجغرافي لكيان الدولة.

الخروج من حالة العجز الستراتيجي

عندما تسلم نتنياهو السلطة في إسرائيل في شهر حزيران / يونيو ١٩٩٦، وجد نفسه يواجه حالة من عدم التوازن والانسجام مع الخارطة الجيوسياسية المفروضة عليه من قبل اتفاقيات أوسلو ووادي عربة. ولذلك كان لزاماً عليه حسب قول الصحافي الإسرائيلي حامي شيلو أن «يعيد النظر في بعض العناصر المتناقضة حتى يحقق التوافق ما بين معتقداته وسلوكه»[٩]. واعتبر شيلو انه من المتعارف عليه في العلوم السياسية، أن هذا الوضع من عدم الإنسجام والتناغم يُعتبر خطيراً على أصحاب القرار خاصة إذا كانوا يميلون إلى اعادة تفسير الواقع من جديد، وليس إعادة النظر في معتقداتهم. وحالة التناقض الداخلي التي تعانيها حكومة إسرائيل ونتنياهو الذي يرأسها، هي حالة واضحة أمام الجميع. فمن جانب، يؤمن نتنياهو ومستشاروه بكل جوارحهم، بان اتفاقات أوسلو ما هي إلا كارثة على الشعب الإسرائيلي، وأن عرفات ما هو إلا إرهابي كل هدفه هو القضاء على دولة إسرائيل. ومن جانب آخر، تم انتخاب نتنياهو وفقاً لوعده بأن ينفذ تلك الاتفاقات التي وصفها أكثر من مرة بأنها «مأساة». من هنا التناقض الداخلي الواضح ما بين معتقداته وتصرفاته. ومع كل هذا التناقض، وعد نتنياهو بالتوصل إلى اتفاق أفضل بكثير من الذي توصل إليه الآخرون، وهذا ما بدأ تنفيذه في مدينة الخليل ومدينة القدس وفي المشاريع الاستيطانية في جبل أبو غنيم أو «هارحوما».

---

(٨) المصدر السابق.

(٩) معاريف ١٩٩٦/١١/٢١ - حامي شيلو.

لقد عبرت اتفاقات أوسلو للمرة الأول، وبالرغم من محاولات الالتفاف عليها وتشويهها من قبل نتنياهو، عن الاعتراف الإسرائيلي بجزء من الواقع، بمعنى الاعتراف بالأبعاد المفسدة للإحتلال ، والإعتراف بعدم جدوى نبوءة أرض إسرائيل الكاملة، والإعتراف بوجود شعب فلسطيني يجب التوصل معه إلى حل محترم ومنطقي حول هذه الأرض، والاعتراف بالحق المنفرد لهذا الشعب في أن يختار زعماءه وأن يدير شؤون حياته حسبما يتراءى له. ومن أجل الهروب والتملص من هذه الحقائق القاسية والمرة، لجأ نتنياهو إلى إقحام الإستيطان اليهودي في صلب مدينة الخليل وصلب مدينة القدس الشرقية، وإلى تعميق سيطرة الجيش الإسرائيلي داخل قطاعات السلطة الفلسطينية عن طريق الحد من صلاحيات الشرطة الفلسطينية. وبرَّر هذه الهجمة الإستيطانية بقوله: «لقد اكتشفت منذ قيامي بتولي منصب رئيس الوزراء، أنه قد تضاءلت خلال السنوات الماضية قوة إسرائيل وقدرتها على الردع، وقد ارتكبت الحكومة السابقة خطأ جسيماً حينما تصورت أنه بمقدور السلام فقط أن يوفر الأمن، ومن ثم فقد سمحت لنفسها بألا تعمل على الرفع من قوة بأسنا، وتضاءلت أيضاً بالتالي قوة الدفاع للخدمة في الجيش الإسرائيلي كما تضاءلت قوة المناعة على المستوى القومي[١٠]. وعلى هذا الأساس، رفض نتنياهو ما سماه الشروط المسبقة المتمثلة في الخارطة الجيوسياسية التي تمت صياغتها واملاؤها على إسرائيل بمؤامرة دولية حسب رأيه، ودعا الإسرائيليين إلى تبني نموذج جديد للتعامل مع دول المنطقة وشعوبها يعيد ترتيب الحسابات وفقاً لمعايير ما بعد عام ١٩٦٧ لا للمعايير السابقة، حسبما يطالب الغرب. وبتعبير آخر، فإن نتنياهو يريد فرض مقاربة جديدة لمفهوم الأمن والسلام في المنطقة تختلف عما كانت الولايات المتحدة قد رتبته مع رابين وبيريس في إطار فروع الشرق الأوسطية، وهذه المقاربة يجب أن تقوم في رأيه على قاعدة السلام في مقابل السلام، وليس الأرض في مقابل السلام، وأيضاً على قاعدة ما يُسمَّى توازن الحياة، أي توازن القوى الذي يدخل فيه حساب القوى التقليدية وغير التقليدية، كما يدخل فيه حساب أن تصوغ إسرائيل محيطها الستراتيجي بالتعاون مع دول معينة مثل تركيا والأردن لاحتواء دول معادية مثل سوريا وايران، مع ما يستتبع ذلك من ترتيبات على الجبهة اللبنانية التي يرى نتنياهو أنه لا بد من انتزاعها من أيدي السوريين وأعوانهم عن طريق الاستدراج السياسي، من ناحية، أو طريق التحطيم والتدمير، من ناحية أخرى.

وهذه المعادلة يسميها نتنياهو بأنها الخروج من «حالة العجز الستراتيجي» التي أوقعت إسرائيل نفسها فيها عندما قبلت باتفاقات التسوية. وهو يحاول بالتالي تطبيق

---

(١٠) هارتس ١٩٩٦/١١/٢٢.

منهج فكري جديد يرمي إلى استعادة المبادرة الستراتيجية، من خلال حشد الطاقات الهائلة الممكنة والمتوفرة لدى الإسرائيليين «من أجل إعادة بناء الصهيونية».

وإعادة البناء هذه لا يمكن أن تتم، حسب رأي نتنياهو، إلا على أساس التوسع الإقليمي الاستيطاني ومن خلال صياغة نمط جديد من العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، برزت معالمه الأولى في دعم وتغطية عدوان «عناقيد الغضب»، ومن ثم في صيغة التعامل التبادلي الذي تجلى في قمة واشنطن الرباعية التي أعقبت أزمة فتح نفق الحشمونائيم في موازاة أساسات المسجد الأقصى في القدس.

الاستيطان والدفاع الإقليمي

منذ حرب عام ١٩٧٣، أعادت إسرائيل الاعتبار لفكرة الدفاع الإقليمي. وفي هذا الشأن قال رئيس الأركان الراحل موردخاي غور «كان من التغييرات البارزة، تعزيز مشاركة الدفاع الإقليمي في نظام القتال الشامل»[١١]. وفكرة الدفاع الإقليمي هذه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشبكة المستوطنات المحصنة الهادفة إلى ابطاء غزو جيش العدو أو حتى كبح تقدمه حتى يكمل الجيش الإسرائيلي تعبئة الاحتياط وحشد قواته من أجل الانتقال إلى الهجوم المضاد. والغاية من الدفاع الإقليمي أيضاً هي تشكيل عمق ستراتيجي اصطناعي[١٢].

لقد زعم بعض المحلّلين الإسرائيليين أن المستوطنات لا تشكل رصيداً ستراتيجياً بل تشكل عبئاً في ظروف الحرب الحديثة. وبالفعل، كان هناك حاجة إلى اخلاء مستوطنات الجولان عام ١٩٧٣. وفي المقابل، زعم مؤيدو الدفاع الإقليمي أنه لم ينجح في الإختبار في عام ١٩٧٣، وأنه لم يجر اعداد المستوطنات مطلقاً لهذه المهمة. وقد رد آلون الذي كان نصيراً كبيراً لمفهوم الدفاع الإقليمي، على المنتقدين بعد الحرب بقوله: «إن استيطاناً حسن التجهيز والتدريب قادر على وقف تقدم العدو بنجاح»[١٣]. وبرغم الحديث عن أن المستوطنات تشكل رصيداً أمنياً، لم يجر عمل الكثير حتى عام ١٩٧٣ لدمجها في «النظام الدفاعي، وكان هذا بمثابة تناقض آخر بين الستراتيجية الدفاعية وترجيح التكتيك الهجومي.

وقد تبنت رئاسة الأركان الإسرائيلية نظرة جديدة إلى فكرة الدفاع الإقليمي بعد الحرب، وأعدت خطة لتحصين المستوطنات وتزويدها بسلاح مناسب وتدريبها على

---

(١١) معرافوت ـ مجلة بالعبرية ـ العددان ١٦٢-٢٦٢ (آذار/مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٧٨ ص ٦. مقال بعنوان «الجيش الإسرائيلي الاستمرارية والتجديد ـ مورد خاي غور.

(١٢) مبقتيم مجلة بالعبرية ـ العدد ٣٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧، ص ٢٤٣ وما بعدها ـ داني نافيه ـ «الدفاع الإقليمي والامن القومي».

(١٣) مجلة نيوزويك ١٢ نيسان / ابريل ١٩٧٥.

استخدام المعدات الحربية الحديثة. وقد جرى تنفيذ الخطة بالتدريج. ومنذ عام ١٩٧٤، بنت حكومة اسحق رابين مستوطنات جديدة، تحت عنوان المستوطنات الأمنية، خلافاً للمستوطنات السياسية، حسب متطلبات خطة الدفاع الإقليمي، ووفقاً لخريطة الحدود المستقبلية، كما رأتها حكومة المعراخ في حينه. وقد أدت خطوة إعادة التشديد والاهتمام بفكرة الدفاع الإقليمي، خدمات كثيرة لصالح الاغراض السياسية الستراتيجية، من حيث أنها عززت الذرائع المؤيدة لستراتيجية الدفاعية، التي تتناسب مع المشكلات السياسية التي ترافق عادة أية مبادرة عسكرية إسرائيلية، كما وأنها وفرت ردوداً على المنتقدين، في الداخل والخارج، للسياسة الإستيطانية الإسرائيلية في المناطق الواقعة ما وراء الخط الأخضر.

وباختصار يمكن القول إن إسرائيل كانت قد اعتمدت في الفترة الأولى بعد حرب «يوم الغفران» ستراتيجية دفاعية لأسباب عسكرية وسياسية، وبذلت جهوداً في الساحة السياسية أساساً لتقليص احتمالات هجوم عربي مفاجىء، وأملت في ابطاء الانتقال إلى الحرب الشاملة، وفي الوقت عينه أجرت تغييرات مبدئية وتكنولوجية بهدف تعزيز قدرة الجيش الإسرائيلي على كبح تقدم القوات المعادية. أما في الثمانينات، فقد وسعت إسرائيل رؤيتها الأمنية مع وزير دفاعها آرييل شارون، ونقلتها من إطارها الإقليمي المحدود إلى إطارها العالمي حيث أضيف الاتحاد السوفياتي إلى الجيوش العربية كعامل من عوامل التهديد والخطر. وأعلن شارون عام ١٩٨١ أن دائرة مصالح إسرائيل الأمنية تتجاوز جاراتها العربية والدول العربية الأكثر بعداً لتطال دولاً كتركيا وباكستان ومناطق الخليج الفارسي ودول أفريقيا الشمالية والوسطى.

وعلى هذه الخلفية، يمكن استقراء أفكار نتنياهو الذي يحاول الاستفادة من كل هذه التجارب والمتغيرات من خلال الدمج ما بين فوائد الدفاع الإقليمي المعتمد على الاستيطان في الدرجة الأولى وفوائد ما يُسمَّى نظام الأسباب المبرِّرة للحرب الذي طبقته إسرائيل في الثمانينات ومطلع التسعينات بعد اطمئنانها إلى أنها أصبحت في مراحل متقدمة جداً من إعادة بناء الجيش الإسرائيلي عدداً وعدة، بحيث أصبح مستعداً للدخول في أية مواجهة عسكرية تفرضها الضرورات الأمنية أو السياسية، وهذا ما حصل في الاعتداءات التي شُنَّت على لبنان في الأعوام ١٩٨٢ و١٩٩٣ و١٩٩٦.

وفي ما يتعلق بالدفاع الإقليمي المعتمد على الاستيطان، يعتبر نتنياهو أن «معظم الجمهور الإسرائيلي يؤمن بأن إسرائيل لا تستطيع العودة إلى حدود حزيران ١٩٦٧ دون أن تعرض وجودها للخطر، وأنه لا يحق لها التفريط بالسيطرة الستراتيجية على الجولان ومناطق الضفة الغربية»[١٤]. وفي أكثر من مناسبة، قام نتنياهو بتصرفات

(١٤) نتنياهو بنيامين «**مكان تحت الشمس**»، ترجمة محمد الدويري ص ٣٢٨.

استفزازية استعراضية للتأكيد على منطقه الذرائعي القاضي بضرورة التوسع الجغرافي الاستيطاني تحت حجة تأمين العمق الستراتيجي للكيان العبري[١٥]، ومن هنا يستخلص ضرورة اسقاط فكرة الشرق الأوسط الجديد «المسلية»، على حد تعبيره، واسقاط شعار «الأرض في مقابل السلام» أو حتى شعار «أراضٍ في مقابل السلام» وبأسلوبه الديماغوجي المعتاد يتوصل إلى أن يقنع نفسه بأن سيطرة إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة «ليست عائقاً أمام السلام إنما هي عائق أمام الحرب»[١٦]. ويرد نتنياهو على مؤيدي الانسحاب من الأراضي المحتلة من إسرائيليين وسواهم برفض مقولة سقوط أهمية الاعتبارات الجغرافية والطوبوغرافية أمام الأسلحة المتطورة والصواريخ الباليستيكية البعيدة المدى، لأن هذه الصوارخ قد تُحدث أضراراً شديدة ولكنها تعجز عن احتلال الأرض، ويستشهد على رأيه هذا بما حصل أثناء حرب الخليج الثانية حين لم يكن هناك مناص لحسم الحرب من الهجوم البري. وعلى هذا الأساس، ينطلق نتنياهو للتأكيد على أهمية احتلال الأراضي والمواقع الستراتيجية ضمن إطار نظرية الدفاع الإقليمي، فيقول إنه أمام أي غاز من جهة الشرق هناك سلسلة جبال «يهودا والسامرة» التي لا نظير لصعوبة اجتيازها. وعلى القوة الغازية أن تهاجم من جهة غور الأردن، أي من أكثر المناطق انخفاضاً في العالم، وتقع الى أكثر من ٣٠٠ متر تحت مستوى سطح البحر. ومن هناك ينبغي على الغازي أن يقوم بارتقاء جبال ترتفع أكثر من ١٠٠ متر وتمتد على أفق طوله ١٠ ـ ١٣ كلم، وكل ذلك أثناء القتال. والمنطقة صعبة الاجتياز تقريباً على الدبابات والعربات الثقيلة الأخرى، عدا بعض المحاور الصعبة والمتعرجة. وليس بوسع أي منظومة الكترونية، مهما بلغت في تطورها، أن تحل محل هذا الجدار الجبلي، الذي يرتفع بما يزيد عن كيلومتر ويشكل عائقاً أمام أية قوة مهاجمة[١٧].

ويتحدث نتنياهو ومساعده الأول دوري غولد في هذا السياق عن الضرورات اللأمنية الواجب توفيرها أيضاً للدفاع عن مدينة القدس الكبرى «لما تحمله من مضامين بالنسبة إلى الأمن القومي الاسرائيلي»، على حد تعبير دوري غولد[١٨]. وهذه الضرورات تبيح بناء المستوطنات حول المدينة وفي داخل القسم الشرقي بالذات في منطقة جبل أبو غنيم، وذلك تخوفاً مما قد يطرأ من تحولات سياسية داخل الأردن أو

---

(١٥) نتذكر في هذا المجال اصراره على الاستيطان في (هارحوما) في القدس الشرقية، وعقده مؤتمر حزب ليكود في هضبة الجولان مع التلويح بتوسيع الاستيطان فيه بل والدعوة إلى استثمارات نفطية..

(١٦) «مكان تحت الشمس» ص ٣٢٨.

(١٧) انظر في هذا الشأن كتاب نتنياهو «مكان تحت الشمس» ـ الفصل السابع ـ تحت عنوان «الجدار الواقي»، ص ٢٥٩ وما بعدها.

(١٨) نشرة Issues in ME and World Affairs ـ ايلول ١٩٩٦ ـ آراء دوري غولد ـ مقال حول عقل نتنياهو السياسي.

استعادة العراق لقوته العسكرية الأمر الذي من شأنه أن يضع إسرائيل وجهاً لوجه أمام الخطر الذي سيهددها من الشرق في المستقبل. وفي حال خسرت إسرائيل السيطرة العسكرية على أجزاء من صدع وادي الأردن (كالمحيطة منها ببلدة أريحا على سبيل المثال) فإن احتفاظها بالمداخل المؤدية إلى معابر المنحدرات الشرقية للضفة الغربية سيكون أمراً بالغ الحساسية في مسألة الدفاع عن القدس»[١٩]. ويتبين من هذا الكلام أن إسرائيل تعيش تحت هاجس المحرقة الكونية التي تتوقع حصولها والتي إن حصلت فإنها ستكون أول المتسببين بها، والتي ستكون القدس بكل تعقيداتها الدينية والمعنوية والسياسية شرارتها الكبرى.

ويشرح دوري غولد ضرورة إقامة حزام أمني استيطاني اقليمي يُزنِّر القدس وفقاً لما تنص عليه خطة آلون الأصلية. ويقول: «وهذا من شأنه ان يعزز بُعْد القدس الدفاعي. وبالإضافة إلى ذلك، ستغدو القدس الطريق الأساسية التي تربط بين الأردن ومركز إسرائيل. وباختصار يمكن القول إن حزام القدس الأمني [الاستيطاني] لن يؤثر على دفاعات القدس فحسب بل سيخدم أيضاً مصالح إسرائيل ككل»[٢٠] ومن بين هذه المصالح التي يراها غولد، المصلحة في «بناء حاجز الردع [الاستيطاني] الذي سيعزل المدينة عن احتمال تدهور الأمن الداخلي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني القريبة من عاصمة إسرائيل»[٢١].

وعلى النسق ذاته، يقول نتنياهو إنه من المحظور على إسرائيل أن تتنازل عن سيطرتها على المكانة الدفاعية في هضبة الجولان مقابل «ترتيبات أمنية» مشكوك فيها، تستند أساساً إلى مناطق منزوعة أو مقلصة السلاح، يمكن للسوريين أن يُغرقوها بجيش معاد خلال ساعات معدودة.

«في المقابل، نحتاج نحن إلى ٧٢ ساعة لتجنيد الاحتياطي». ومن هنا يستخلص نتنياهو أن الجدران الدفاعية التي تشكلها جبال الضفة الغربية والجولان توفر للجيش الإسرائيلي فرصة زمنية ومكانية أغلى من الذهب. وبالتالي، ووفقاً لهذا المنطق، لا شيء يمنع نتنياهو الآن أو في المستقبل من استخدام هذه الذرائع ذاتها لضم أقسام من الجنوب اللبناني حيث المياه والمواقع الستراتيجية البالغة الأهمية أو استرجاع صحراء سيناء أو قسم منها إذا لزم الأمر تحت عناوين ومشاريع مختلفة أقلها توفير العمق[٢٢].

---

(١٩) المصدر السَّابق.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) انظر في هذا المجال كتاب نتنياهو «مكان تحت الشمس»، الفصل السابع ـ تحت عنوان «الجدار الواقي»، ص ٢٩٥ وما بعدها. وانظر أيضاً المصدر السابق.

أما بالنسبة لاحتلال الأرض الضرورية لتوفير الأمن المطلق لإسرائيل، فلا بد من الاستيطان الذي بإمكانه وحده تحقيق الصهيونية وتأمين شروط الدفاع الإقليمي. والاستيطان بحد ذاته هو بمثابة حصان طروادة الذي يحمل في مظهره الخارجي الطابع المدني المسالم في حين يحمل في داخله كل أشكال الافتراء والعدوان والمنطق الذرائعي التوسعي.

في هذا السياق بالذات قال نتنياهو لدى زيارته مستعمرة آرييل[٢٣]، التي يعتبرها عاصمة السامرة (شمالي الضفة الغربية)، بتاريخ ٩٦/١١/٢٦: «سنبقى هنا دائماً وإلى الأبد، ولا بد من توسيع آرييل وبناء المزيد من المدارس وحمامات السباحة».[٢٤] واستطرد موجهاً حديثه للصحافيين المرافقين له والذين يعتمد عليهم بنسبة كبيرة لنشر أفكاره الأمنية والاستيطانية: «هل كنتم تظنون حقاً ان رئيس حكومة منتخبة أعلنت أنها تنوي الابقاء على التجمعات اليهودية في يهودا (جنوب الضفة الغربية) والسامرة لن يزور هذه المستوطنات؟». ومضى متسائلاً: «لماذا لا نطور التجمعات اليهودية هنا؟ هل يمنع أحد تطوير القرى العربية الغربية. هل أقوم بمنع ذلك، هل أقوم بخنقها؟!»[٢٥] واستخلص بأسلوبه المزيف والممزوج بالنفاق: «أعتقد أن من الأفضل للفلسطينيين وبعض الإسرائيليين أن يعتادوا على الفكرة القائلة بأننا سنعيش معاً»[٢٦].

ويجدر التذكير هنا بأن أول شيء فعله مناحيم بيغن بعد فوزه بالانتخابات واستلامه السلطة عام ١٩٧٧، كان زيارة مستعمرة ايلون موريه في الضفة الغربية وفي يده احدى مخطوطات التوراة، مؤكداً تشييد المزيد من شبيهاتها، بحيث بلغ عدد المستعمرات في نهاية ولاية الليكود عام ١٩٨٤ أكثر من ١١٣ مستعمرة[٢٧].

وهكذا، وتأسيساً على هذه القواعد الجيوستراتيجية، يرى نتنياهو الآن أن جهوزية

---

(٢٣) مستعمرة آرييل: تقرر انشاؤها في ٧٧/١٠/٢٦ ودشنت في ١٩٧٨/٨/١٧. تقع إلى الجنوب من نابلس. يُقدر مجموع مساحة الاراضي المصادرة لصالح اليهود فيها بنحو ٣٠ ألف دونم. يخطط لها لتصبح المدينة المركزية في جبال نابلس ولتكون عاصمة السامرة بحيث يصل عدد سكانها إلى ٥٠ ألف نسمة. (انظر كتاب «الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ـ ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤» ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى ١٩٨٦ ـ ص ١٢٧.

(٢٤) صحيفة القدس ـ ٩٦/١٢/١١ ـ مقال بعنوان: «الاستيطان ركن أساسي من أركان نظرية الأمن الإسرائيلية» ـ بقلم محمود عزمي.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل إنظر كتاب **«الأصولية اليهودية في إسرائيل»** ـ ايان لوستيك ـ ترجمة حسن زينة ـ بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ ١٩٩١ ـ ص ٤٨ وما بعدها.

الجيش الإسرائيلي الحالية في مستوياته التكنولوجية المتطورة، من شأنها ان توفر حرية عمل أكبر من السابق في العدوان والتوسع تحت شعار حماية أمن إسرائيل. وقد سبق لقيادات حزب ليكود بنوع خاص، أن اثبتت مقدرتها على المناورة السياسية والعسكرية والصمود بوجه الضغوطات والايحاءات الاميركية أو غير الأميركية. ويكفي التذكير في هذا المجال بقصف المفاعل العراقي عام ١٩٨٦، وتطبيق القانون الإسرائيلي على الجولان، واحتلال بيروت وزرع المستعمرات قي قلب القدس. وتجدر الإشارة هنا إلى ان اعتماد نتنياهو نظام الأسباب المبررة للحرب التي سبق لشارون ان حدد معالمها في الثمانينات والتي كان من بينها مثلاً خرق الترتيبات الأمنية التي تحددها اتفاقات فصل القوات مع مصر وسوريا منذ عام ١٩٧٤، وخرق الوضع الراهن في جنوب لبنان وتوجه الدول العربية والإسلامية نحو امتلاك سلاح نووي، إنما يرمي إلى التهرب من رسم الحدود السياسية الآمنة والنهائية لدولة إسرائيل التي نادى بها بيريس إذ قال: «لا بد من التوصل إلى وضع حدود نهائية بيننا وبين جيراننا، لأن غياب هذه الحدود يعمق الخلافات في الرأي في إسرائيل، وينتصر للوضع الذي تمثل فيه مسألة الحدود تهديداً وضغطاً دائمين»[٢٨]. أما نتنياهو، فيحذر باستمرار من تقليص مجال اسرائيل الجغرافي ـ العسكري ـ الاستيطاني لأنه يُفقدها العمق الستراتيجي على كل الجبهات. وهو يعتبر أن الحدود الآمنة مرغوب فيها ولكن الحدود التي تحاول الضغوطات العربية والدولية، حسب زعمه، إملاءها عليه، لا تحقق غاية كهذه. وفي هذا المنحى عودة واضحة إلى أساليب حزب العمل خلال الستينات والسبعينات، حين كانت سلطات الاحتلال الصهيوني تتخذ كافة الأساليب والإجراءات الاستيطانية الميدانية التي من شأنها تحديد نتائج المفاوضات سلفاً قبل الشروع بها. وقد شملت تلك الإجراءات في مجال الاستيطان، إقامة المجالس المحلية والإقليمية للمستعمرات المنتشرة في المناطق المحتلة. وعندما جاء الليكود عام ١٩٧٧، بدأ التركيز على الاستيطان المديني حيث مُنحت المجالس الإقليمية صلاحية تطوير وتحسين أوضاع المستوطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى إقامة الورش والصناعات المدنية والعسكرية. وضمن هذه الأجواء، تطورت نظرية الدفاع الإقليمي بواسطة المستوطنات سعياً وراء المردود السياسي الناجم عن كونها تشكل أمراً واقعاً وورقة ضغط فاعلة، في ما يتعلق بتقرير مصير المناطق المحتلة، وهي «الرد الصهيوني الوحيد على خطر إقامة دولة فلسطينية»[٢٩]. هذا ناهيك عن المردود العسكري الستراتيجي المتأتي من كون تلك المستوطنات جزءاً لا يتجزأ من النظام

---

(٢٨) هآرتس ١٩٩٧/١/١٧، مقال لشمعون بيريس «بعنوان في مفترق القرن الـ ٢١».

(٢٩) دافار ١٩٨٢/١٢/١٣.

«الدفاعي» و«الأمني» للكيان الصهيوني[٣٠]. فالاستيطان، على حد تعبير مناحيم بيغن، «جزء لا يتجزأ من نظام أمننا القومي»[٣١]. والوجود الإسرائيلي البشري في المناطق المحتلة، هو «شرط لضمان وجود مناطق أمن وتحركات الجيش هناك»[٣٢] حسبما رأت لجنة الخارجية والأمن، التابعة للكنيست.

أما نتنياهو فيرى أن حرمان إسرائيل من أية مناطق أو موارد ذات طابع ستراتيجي حسبما حصل في اتفاق أوسلو، إنما يشكل في نظره مشروعاً بعيد المدى يتم تنفيذه على مراحل لإزالة إسرائيل من الوجود. هذا المشروع، حسب زعمه، يقضي في المرحلة الأولى بـ «إقامة دولة فلسطينية على أية منطقة من الأرض يخليها العدو الصهيوني. وفي المرحلة الثانية، يتم ابرام أحلاف عسكرية بين هذه الدولة وبين دول المواجهة الأخرى بغية شن هجوم مشترك على إسرائيل المصغرة لتدميرها»[٣٣]. والمفارقة أن نتنياهو يقول هذا الكلام في وقت تهافتت فيه بعض الأنظمة العربية من أجل التصالح مع إسرائيل لا محاربتها، وفي وقت عمل هو شخصياً على ممارسة كل الأساليب السلبية لتعطيل مسيرة الصلح والتسوية. هذا في حين يعلن في كتابه «مكان تحت الشمس» أن انهيار الاتحاد السوفياتي وتحطيم العراق والمنازعات العربية ـ العربية العميقة، تسمح للإسرائيليين بتحقيق تسويات أمنية وسياسية جديدة مع العرب من دون التخلي عما يسميه مكاسب حرب الأيام السنة عام ١٩٦٧. وفي تصميم نتنياهو الحالي أن إسرائيل بحاجة إلى أرض وإلى هجرة بحيث توجد مخططات لاستيعاب نحو سبعة ملايين يهودي جديد في مدى العقد القادم بالاعتماد على زيادة عامل الاستيطان وتغطية انتشاره بالمناورات السياسية والقوة العسكرية المتفوقة تحت ذرائع تفضيل الأمن على السلام، والمقصود دائماً هو الأمن الشامل بمضامينه العسكرية الذي تناسبه مناخات الحرب الباردة الدائمة في المنطقة التي من شأنها إبقاء البيئة الإقليمية في حالة توتر مستمر ونزاعات بين العرب، بهدف الإبقاء على خيار التدخل الصهيوني العدواني في اللحظة المناسبة والمكان المناسب.

ويُبَرِّر نتنياهو توجهاته هذه بشن حملة شعواء ضد من يسميهم قوى التسرع والاستسلام داخل إسرائيل، التي عملت على إزالة العوائق القائمة من أمام التسويات السياسية التي تتناقض مع المصلحة الصهيونية العليا، واعتبر أن «ما هو قادم بمقتضى اتفاق أوسلو هو تحقيق المطلب العربي في الإنسحاب إلى خطوط عام ١٩٦٧،

---

(٣٠) انظر الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ الطبعة الأولى ١٩٨٦.

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) «مكان تحت الشمس» ـ بنيامين نتنياهو ص ٣٠.

وإقامة دولة فلسطينية، وجعل القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة،[٣٤] وهذه الأمور في نظره تؤدي إلى «تعزيز مقاومة العرب لدولة إسرائيل وتمنحهم عدالة اخلاقية لدى الرأي العام العالمي، وتقوض الإيمان بعدالة قضيتنا لدى شعبنا في الداخل وفي المهجر»[٣٥]. ومن هنا فالحل في نظره هو الرهان على إحراز المزيد من الخلل في ميزان القوى، واحداث تغييرات استيطانية جوهرية على أرض الواقع، من أجل منع قيام دولة فلسطينية، ومنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقّه في تقرير المصير والعودة، وتأجيل بت القضايا الأساسية المتعلقة بالسيادة على الأرض ومصير القدس والحدود وقضية اللاجئين، هذا ناهيك عن حصر البحث في أية تسوية على أي مسار من المسارات التفاوضية المفترض أن تكون مفتوحة مع دول الجوار العربي من مصر حتى لبنان، ضمن رؤية أمنية بحتة تركز على أفضلية أمن المستوطنات الصهيونية وسكانها من اليهود، وليس على تنفيذ مشروع «سلام» بمضامينه الواقعية الحقيقية التي لا بد لها من أن تقوم على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ووقف الزحف الإستيطاني الكاسح وتفكيك المبني منه، والاقرار بحق الشعوب العربية كافة في السيادة وبناء المؤسسات وفقاً لإرادتها الحرة.

---

(٣٤) المصدر السابق ص ٣٤.

(٣٥) المصدر نفسه.

تهويد القدس/ المؤامرة مستمرة !

محمد عطوي(*)

تنفرد القدس عن بقية مدن العالم بمكانتها الروحية والتاريخية والحضارية، لما تجمعه من آثار وتراث وذكريات الديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام، وما بعثته ونشرته في العالم من القيم الخيّرة والمثل الرفيعة. وقد استأثرت المدينة بهذه المكانة عبر التاريخ وعلى إتساع الكرة الأرضية، فكان لها تأثير يندر مثيله في المسيرة الإنسانية. وبحكم موقعها الجغرافي على مفترق الطرق بين القارات الثلاث ـ أوروبا وآسيا وأفريقيا ـ لعبت المدينة دورها المهم في عملية الإحتكاك والإمتزاج بين الحضارات الروحية خاصة.

وقد تعرضت القدس، خلال تاريخها، إلى الكثير من الغزوات، كان آخرها وأخطرها الغزوة الإستيطانية الصهيونية التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما زالت مستمرة حتى الآن.

وتستهدف هذه الغزوة فلسطين وأجزاء أخرى من الدول العربية المجاورة، وحضارتها وآثارها ومستقبلها. ويجري ذلك وفقاً لمخطط صهيوني مرسوم يتم تطبيقه على مراحل على الرغم من الاحتجاجات العربية والدولية.

والهدف الصهيوني من ذلك، إقامة دولة يهودية على الأراضي العربية، على أن تكون القدس «عاصمتها الأبدية»، وإفراغها من سكانها غير اليهود، وإحلال اليهود محلهم، وذلك من خلال تغيير الطابع التاريخي والحضاري والديني للمدينة على الصعيدين المادي والروحي.

(*) كاتب وباحث.

وقد استخدمت الصهيونية أدوات كثيرة لتنفيذ هذا الهدف، من بينها الأساليب السياسية، العسكرية، الإجتماعية، الإقتصادية والدينية. وبلغ هذا المسار ذروته في أعقاب حرب ١٩٦٧ عندما أمست المدينة بكاملها تحت الإحتلال الإسرائيلي.

الإدّعاءات الصهيونية والصراع على القدس

إنّ الصهاينة وإسرائيل لا يكترثون للقرارات الدولية حيال تهويدهم للقدس، لأنهم يستندون على حجج وتبريرات واهية تتلخص بـ «الوعد الإلهي» و«الحق التاريخي» وقدسية المدينة بالنسبة إلى الديانة اليهودية.

أوّلاً: «الوعد الإلهي»

إستناداً إلى هذا الإدعاء، يربط اليهود نسبهم بإبراهيم الذي جاء من العراق «فتجلى [له] الرب... وقال لِنَسلكَ أُعطي هذه الأرض...».

ولكن هذه الحجة تنطوي على الكثير من المغالطة والتضليل:

١ ـ يفترض اليهود أن الوعد قُطع لهم وحدهم، ولكن الكثير من علماء التوراة يؤكدون أن عبارة «لِنَسلِك» لا تستثني العرب (مسلمين ومسيحيين) الذين يعودون في نسبهم إلى إبراهيم عن طريق ابنه إسماعيل.

٢ ـ عندما تجلى الرب لإبراهيم وقطع هذا عهداً للرب بواسطة الختان، فإن ابنه الذي خُتِن كان إسماعيل. وأما إسحاق (أبو اليهود) فلم يكن قد ولد بعد.

٣ ـ كان هذا الوعد مشروطاً بمساعدتهم طالما حفظوا وصاياه، وإلاّ أبادهم وشتتهم بين الشعوب في العالم كله. ولكنهم تذمروا عليه في الطريق إلى فلسطين، «بل تركوه تعالى وعبدوا الأوثان...». وقد فسّر أنبياء العهد القديم سقوط القدس وتدميرها سنة ٥٨٧ وسبي اليهود على أنه إلغاء لوعد الله.

٤ ـ صحيح أن نبوءات العهد القديم قد أفادت بعودة اليهود من السبي، لكن هذا تحقق سنة ٥٣٩ بعد عودة جزء منهم إلى القدس، وإعادة بناء الهيكل وأسوار المدينة، والبقاء فيها بين مد وجزر حتى العام ١٣٥م عندما دمّر الرومان القدس ووضعوا نهاية للوجود اليهودي فيها.

ولذا، لا يمكن الإدعاء بنبوءات العودة بعد أن تحققت لسببين:

الأول، لأن اليهود بعد السبي قد عادوا بالفعل، وإن كانت أكثريتهم قد فضلت البقاء في «المهجر». والثاني، لأن آخر الأنبياء توفي قبل تدمير القدس سنة ١٣٥م بعدة قرون. و«عليه لا يمكن الإدعاء أن إقامة دولة إسرائيل الحالية هي تحقيق لنبوءة توراتية، كما الصهيونية، التي تدعي تمثيل أتباع الديانة اليهودية، وتعمل على «إعادتهم» إلى

فلسطين «أرض الآباء»، عن طريق الربط بينهم وبين الإسرائيليين القدماء. وهم جزء فقط من العبرانيين باعتبارهم من «نسلهم» وبالتالي من «نسل إبراهيم».

كما أن الإدعاء الصهيوني يتناقض كثيراً مع نصوص التوراة، ولا يصمد أمام حقائق التاريخ. فالتوراة تزخر بالأمثلة التي تؤيد امتزاج اليهود بالشعوب الأخرى. فأثناء وجود اليهود في مصر، حصل تزاوج بينهم وبين المصريين.

أما تاريخياً، فمن المعروف أن اليهود الذين غزوا فلسطين قديماً قد طردهم البابليون والآشوريون والرومان، ثم جاءت المسيحية فدفعت بأعداد كبيرة منهم إلى اعتناقها، ثم دخل عدد منهم الإسلام بعد ظهور الدعوة الإسلامية، وهربت البقية الباقية إلى شمال أفريقية وآسيا وأوروبا ثم إلى الأميركيتين وامتزجت دماؤها بدماء الشعوب التي حلّت بينها.

من جهة أخرى، دخل كثير من الشعوب الأخرى في الديانة اليهودية، كما فعل العديد من اليونانيين والرومان في القرنين الأول والثاني للميلاد، والسلاف والألمان في العصور الوسطى، إلى درجة أن اليهود الألمان، مثلاً، لا يمتّون ليهود فلسطين بأيّة صلة. كما أنَّ الزعماء السياسيين في إسرائيل، حالياً، مثلهم في ذلك مثل المهاجرين الذين تدفّقوا إلى فلسطين خلال القرن الأخير، من أواسط أوروبا، بولندا، روسيا، والولايات المتحدة، وهم في غالبيتهم من الخزر أنسال القوقازيين الروس الذين اعتنقوا اليهودية في منتصف القرن الثامن ميلادي. وهكذا، فإنَّه نتيجة لإختلاط اليهود بالشعوب الأخرى، أصبح «تسعة أعشار اليهود في العالم اليوم لا يمتون إلى اليهود الأولين بأية صلة أو شبه».

أما انتروبولوجياً، فإنّ الصهيونية تبذل جهداً كبيراً لإثبات كون اليهود من جنس متميز، الأمر الذي تدحضه الحقائق التاريخية والخصائص الثقافية والحضارية والبيولوجية والفيزيائية لأتباع هذه الديانة، وهو ما لا يحتاج إلى إثبات.

ثانياً: «الحق التاريخي»

يعتمد الادعاء الصهيوني في هذا المجال على أحقية اليهود في إستعادة القدس كعاصمة لهم، لأنها كانت مملكة يهودا، إحدى المملكتين اليهوديتين في فلسطين قبل ثلاثة آلاف سنة: «إسرائيل هي أرض أسلافنا، وهي تمتد على جانبي نهر الأردن... القدس عاصمتنا منذ آلاف السنين، وهي لنا، كما أنّ باريس هي للفرنسيين ولندن للإنجليز...» ولكن هذا الادعاء يخلو من أي مضمون شرعي، ويتناقض مع مقاييس الحق المعاصرة، ويغالط الحقائق التاريخية.

١ ـ يُستمد الحق الوحيد لشعب ما على أرض معينة من حقيقة الولادة على هذه الأرض والإقامة الطويلة والمتواصلة.

٢ ـ ليس اليهود أول ولا آخر من حكم المدينة، كما أنَّ إقامتهم فيها وفي فلسطين لم تطل أكثر من إقامة غيرهم من الشعوب. لقد استولى اليهود على القدس حوالى ١٠٠٠ سنة قبل الميلاد، بعد أن وحَّد داوود قبائل إسرائيل التي خرجت من مصر بإتجاه فلسطين في القرن الثالث عشر قبل الميلاد. وبلغت مملكة إسرائيل ذروة قوتها في عهد إبنه سليمان (٩٧٠ـ٩٣٠ق.م)، وبعد وفاة سليمان، إنقسمت المملكة إلى مملكتين منفصلتين هما إسرائيل ويهودا التي غدت القدس عاصمتها. وقضى الآشوريون على مملكة إسرائيل سنة ٧٢٠ ق.م تقريباً وسبوا سكانها. وفي سنة ٥٨٧، دمّر البابليون مدينة القدس والهيكل الذي أقامه سليمان فيها.

٣ ـ إنّ وجود العنصر السامي ـ الغربي في فلسطين والقدس، لا يعود إلى فترة القرون الثلاثة عشر الماضية، منذ الموجة العربية الإسلامية الأخيرة التي جاءت إلى البلاد مع ظهور الإسلام فحسب، بل ويمتد أيضاً إلى فجر التاريخ، وهو ما تؤكده المصادر التاريخية القديمة، بما فيها التوراة والحفريات والدراسات الإنتروبولوجية. فقد بقي الأساس السكاني للبلاد، وحتى خلال الحكم اليهودي، من العنصر السامي الذي انبثق منه العموريون، الكنعانيون، اليبوسيون، الفينيقيون، ثم الموجة العربية الإسلامية الأخيرة.

٤ ـ إن الغزوة العبرانية للمدينة، لم تكن تختلف عن بقية الغزوات التي تعرضت لها. وإذا كان طول فترة السيطرة على المدينة هو المعيار للحق بالسيادة عليها، فهناك من الغزاة من حكم المدينة مدَّة تفوق الحكم اليهودي لها، كالحكم الروماني الذي استمر لفترة تقارب سبعة قرون.

ثالثاً: قدسية المدينة بالنسبة إلى الديانة اليهودية

١ ـ لم يكن اليهود أول من قدَّس المدينة، ولم يقتصر تقديسها عليهم، بل يشاركهم فيه اتباع الديانتين التوحيديتين الأخريين: المسيحية والإسلام. كما أن الكنعانيين واليبوسيين هم أول من قدَّس المدينة حوالى سنة ٣٠٠٠ق.م. وتؤكد ذلك التوراة نفسها.

٢ ـ لقد تبلورت قدسية المدينة لدى اليهود في الشتات، وتأثرت إلى حد كبير بالمعاناة من الاضطهاد الذي واجهه اليهود عبر تاريخهم. وساهمت في ذلك ظروف جغرافية، سياسية وتاريخية. فقد اختار داوود القدس عاصمة له كونها نقطة حصينة أكثر توسطاً من حيث الموقع لقربها من ديار عشيرته، سبط يهودا، ولكونها مدينة محصنة غير مكشوفة للغزاة. ولما كان داوود، كبقية حكام بني إسرائيل في العصور القديمة وكالكثيرين من الحكام القدماء، يستمد سلطته من الله، فقد جعل منها مركز سلطته الدينية أيضاً إلى جانب سلطته السياسية والعسكرية. وبعدما شرع في بناء

معبد لحفظ تابوت العهد، الذي يحتوي على وصايا موسى، أتم بناءه من بعده ابنه سليمان. وبعد موت سليمان، اندلعت حرب أهلية بين الأسباط العبرية، فانقسمت المملكة إلى شطرين، يهودا وإسرائيل، وصار الهيكل وأورشليم قبلة للعبريين المقيمين في يهودا فقط.

لقد قدس قسم من اليهود المدينة، أول الأمر، على طريقة اليبوسيين وديانتهم. فنجد داوود يقتبس طريقة اليبوسيين في بناء بيت للرب (هيكل) على مرتفع. ولكن مع مرور الوقت وكثرة الأنبياء والكهنة الذين وفدوا على المدينة والهيكل طيلة حكم أسرة داوود، والمعاناة والاضطهاد الذي واجهه اليهود في ما بعد، أصبحت المدينة وهيكلها يتخذان في التوراة والتراث الديني وفي خواطر اليهود مكانة لا مثيل لها. ومن هنا استغل السياسيون الصهاينة، الداعون إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، هذه القدسية ونسبوا اسم حركتهم إلى صهيون (القدس) بعد مضي ثلاثة آلاف سنة تقريباً على حكم داوود لها، وأعطوا هذه القدسية بعداً سياسياً وعسكرياً، على الرغم من كون اليهودية رسالة سماوية وليست انتماء قومياً.

٣ ـ ان قدسية مكان معين بالنسبة إلى ديانة ما، لا يعني امتلاك حقوق سياسية جغرافية لأتباع تلك الديانة على ذلك المكان، علماً بأن قدسية المدينة في هذه الحالة لا تقتصر على ديانة واحدة. بالإضافة إلى ذلك، فان حصر اتباع ديانة معينة في موقع جغرافي محدد، وهو ما تسعى إليه الصهيونية، يتناقض تناقضاً كلياً مع جوهر الرسالة السماوية «لأنه هل يسكن الله حقاً على الأرض. هو ذا السماوات وسماء السماوات ولا تسعك فكم بالأحرى هذا البيت الذي بنيت».

وأخيراً، فمن الواضح أن العالم المعاصر لا يأخذ بهذه الإدعاءات معياراً للحق في أوطان معينة، وخصوصاً إذا ما تجسَّد ذلك في طرد شعب ما من وطن يقيم عليه وحلول تجمع بشري آخر مكانه. وحتى لو اعتبرنا هذه الادعاءات الصهيونية معياراً لتحديد الحق في بلد أو موقع جغرافي محدد، فان الصهيونية لا تملك أي حق في فلسطين والقدس.

رابعاً: القدس في القرآن والتفكير الإسلامي

يذهب المفسرون إلى ذكر العديد من الآيات التي تشير إلى القدس، إشارة رمزية، من خلال ذكر بعض الأمكنة التي تقع فيها، أو بالقرب منها، أو ذكر اسم آخر للمدينة، غير معروف خارج النص القرآني. وأكثر هذه الآيات دلالة التي تشير، إشارة أكثر وضوحاً، إلى مدينة القدس، ما يرد في سورة الإسراء، الآية ١ حيث نقراء «سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، الذي باركنا حوله ولنريه من آيتنا، إنه هو السميع البصير». فالمسجد الأقصى يقع في مدينة القدس،

وعلى هذا نستنتج ان هذه الآية تشير إلى مكان ما في القدس، هو مكان عريق في قداسته، بل وعتيق في وجوده الذي يعود إلى ما قبل زمن ابراهيم.

ويذهب المفسرون والمجتهدون إلى اعتبار أن هناك آيات أخرى كثيرة في القرآن تشير إلى القدس، أو مكان ما فيها. ومن هذه الآيات: «ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذِّكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون»، سورة الأنبياء، الآية ١٥. ويفسر علماء المسلمين هذه الآية بأن الأرض هي الأرض المقدسة: فلسطين، وأن عباد الله الصالحين أمة محمد. «فضرب بينهم بسور له باب، باطنه فيه الرحمة، وظاهره من قبله العذاب»، سورة الحديد، الآية ١٣. وقد قال الطبري: هو سور بيت المقدس الشرقي. و«آويناهما إلى ربوة ذات قرار معين»، سورة المؤمنين، الآية ١٥، قال ابن عباس هي بيت المقدس. وقول قتادة وكعب «في بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه»، سورة النور الآية ٣٦: يعني به بيت المقدس. «ونجيناه ولوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين»، سورة الأنبياء، الآية ٧١. وهناك آيات أخرى تشير إلى مكانة القدس: «أو كالذي مر على قرية، وهي خاوية، على عروشها، قال أنّى يحيي هذه الله بعد موتها، فأماته الله مائة عام ثم بعثه، كما لبثت يوماً أو بعض يوم، قال «بل لبثت مائة عام، فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه وانظر إلى حمارك، ولنجعلك آية للناس، وانظر إلى العظام كيف ننشرها، ثم نكسوها لحماً، فلما تبين له قال أعلم ان الله على كل شيء قدير»، سورة البقرة، الآية ٢٥٩. وقد جاء في تفسير الإماميين الجليلين السَّابقين الذكر أن القرية هنا هي «بيت المقدس» وان «عزيز» مر على بيت المقدس، راكباً على حمار، ومعه سلة تين وقدح عصير، وكانت القرية ساقطة على سقوفها، بعد ان خربها نبوخذنصّر، وقال كيف يحيي الله هذه بعد موتها فأماته الله، وألبثه مائة عام، ثم احياه، ليريه كيف ذلك، سورة المائدة، الآية ٢٣: «يا قوم، ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين»، والمقصود بالأرض المقدسة هنا الشام، وكانت بيت المقدس على أرضها. بالإضافة إلى هذا، هناك العديد من الآيات التي تشير إلى المدينة المقدسة.

وفي الأحاديث النبوية وشروحاتها، وفي أحاديث الصحابة، هناك إشارة صريحة إلى أهمية القدس عند المسلمين. ففي كتاب الخطيب أبي بكر الواسطي «فضائل بيت المقدس»، ١٦٥ حديثاً، وفي «اتحاف الأقصا بفضائل المسجد الأقصى» لشمس الدين السيوطي، و«باعث النفوس إلى زيارة القدس المحروس» لابن الفركاح الغزاري، ما لا يقل عن مائتي حديث مشتركة بينهما.

وإذا ما حاولنا الخوض عميقاً في بنية الفكر الديني الإسلامي وجذوره وأصوله البعيدة، لوجدنا أن مسألة الاعتراف بالرسل والأنبياء السابقين تقوم في صلب هذا الفكر، ومدينة القدس، كما هو معروف، وكما تؤكد الأناجيل السابقة للقرآن، وكذلك

التوراة، قد عرفت معظم الأنبياء والرسل السابقين على محمد (ص)، لكن هذه المكانة تعززت أكثر، وبلغت درجة عالية من التقديس، مع رحلة «الإسراء والمعراج» التي قام بها النبي محمد (ص) من مكة إلى القدس، ومن هناك صعد إلى السماء ليقابل الله وملائكته، كما تروي ذلك كتب التراث الإسلامي والآية القرآنية الشهيرة. بهذا المعنى، تصبح القدس مكاناً ليس ككل الأمكنة كونها أرضاً مقدسة، لا تكتمل النبوة إلا بالمرور فيها. فالقدس، بهذا المعنى، تصبح إحدى علامات نبوة محمد (ص).

وبالتالي، فهي مكان فائق القداسة، بالمنظور الديني الإسلامي. وبهذا المعنى، أيضاً، يُعتبر النبي محمد(ص) هو الفاتح الأول «لبيت المقدس وواضع حجر الأساس للوجود الإسلامي في تلك البقعة الطاهرة». وقد تابع هذه «الحملة الملائكية، في ما بعد، بحملة بشرية أخرى، هي غزوة تبوك». وقد تجلى هذا الاعتراف الإسلامي بقداسة المدينة وأهميتها وشأنها المبجل عندهم بعد أن دخلوها مع الفتح العربي لها على يد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب، ومن جاء بعده من الخلفاء والحكام المسلمين في فلسطين والقدس، إذ أنهم لم يفرقوا «بين أصحاب الديانات السماوية، كما لم يفرقوا بين أنبياء الله، وصارت لهم ذمة تُرعى، وعهد يُحفظ، وقامت في بيت المقدس حضارة دينية فذّة، وتعانقت المساجد، والكنائس، والمعابد، واطمأن الناس، بكل فئاتهم، على مستقبلهم ودينهم». ولما جاء العثمانيون، اطلقوا عليها اسم «القدس الشريف». والمدينة، عدا ذلك تزخر بالمقدسات الإسلامية الخاصة التي بناها المسلمون بعد توسعهم ودخولهم فلسطين والقدس، مثل: المسجد الأقصى، ومسجد قبة الصخرة، و«قبة السلسة، وقبة الرسول، وقبة جبرائيل، وقبة المعراج، بالقرب من قبة الصخرة». وأما المسألة الأخرى، التي لها دلالاتها، والتي لا تقل في أهميتها عن المسألتين السابقتين ـ الإيمان بالرسل والإسراء والمعراج إلى القدس ـ إن لم تكن تحصيل حاصل لهاتين، فهي توجه المسلمين، بعد فرض الصلاة، بإرادة النبي محمد (ص)، في بداية الدعوة الإسلامية، وبعد الهجرة إلى المدينة، بستة عشر شهراً (وهناك من يقول سبعة عشر شهراً، أو ثمانية عشر شهراً) في صلواتهم إلى القدس واعتبارها، في ما بعد، القبلة الأولى. فالنبي، إذاً، كان يعلم بمكانة المقدسة منذ البدايات الأولى لدعوته.

ويمكن تلخيص ما قلناه بأن مكانة القدس في العقيدة الإسلامية والتراث الإسلامي ترتكز إلى «ثلاثة أصول مرتبطة بعضها ببعض: الأول أنها مدينة الرسل والأنبياء، والثاني أنها المكان الذي أُسري بمحمد (ص) إليه، ومنه كان معراجه، والثالث انها القبلة الأولى للمسلمين. وعن هذه الأصول الثلاثة تتفرع فضائل بيت المقدس الكثيرة التي حفلت بها كتب التراث وخاصة فضائل بيت المقدس».

خامساً: القدس في الإنجيل والتفكير المسيحي

لقد اكتسبت القدس عبر تاريخها، أهمية دينية وحضارية وروحية فريدة بحكم صلة الديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلامية بها، وبحكم علاقتها بنشوء هذه الأديان وتاريخها وآثارها، فأصبحت تضم العشرات من الأماكن التي يقدسها اتباع الديانات الثلاثة. وفي إحصاء أجرته الأمم المتحدة، في تشرين الثاني ١٩٤٩، تبين أن هناك ثلاثين مكاناً مقدساً في القدس، ١٥ منها للمسيحيين و١١ لليهود و٤ للمسلمين. ولكن أتباع الديانات الثلاثة يُشيرون إلى عدد يزيد عن ذلك كثيراً.

وبالنسبة إلى المسيحية، فقد حكمت المدينة على أربع فترات هي: الرومان (٣٢٣ ـ ٦١٤)، المملكة اللاتينية (١٠٩٦ ـ ١١٨٧)، و(١٢٢٩ ـ ١٢٣٩)، والبريطانيون (١٩١٧ ـ ١٩٤٨). وتُعتبر القدس وأماكن أخرى في فلسطين أقدس الأماكن بالنسبة إلى الديانة المسيحية لإرتباطها بالمراحل المختلفة من حياة السيد المسيح. ومنذ عهد الامبراطور الروماني قسطنطين، في أوائل القرن الرابع للميلاد، أصبحت المدينة والأماكن المقدسة داخلها وحولها تحتل مكانة مركزية بالنسبة إلى الديانة المسيحية، وأقيمت فيها الكنائس والأديرة في المواقع التي لها علاقة بحياة السيد المسيح ومريم العذراء وتلاميذ السيد المسيح والقديسين الآخرين. وقد وصف البابا يوحنا بولس الثاني المكانة التي تحتلها القدس لدى المسيحيين، بأنها «... نقطة الإتصال الجغرافي بين الله والإنسان، بين ما هو أزلي والتاريخ. إن القدس هي حقاً مدينة فريدة في العالم. إنها رمز للكنيسة ذو معنى روحي ولاهوتي...». وتتلخص المطالب المسيحية الأوروبية في القدس بمنح الحرية الدينية وحرية الوصول إلى المدينة وأماكنها المقدسة.

وتبدأ الأهمية التي تتمتع بها القدس، عند المسيحيين، مع صلب المسيح وقيامته، إثر دخوله إليها، لإكمال رسالته الخالدة، «فالمدينة مقدسة... خاصة منذ بناء كنيسة المهد في عهد القيصر قسطنطين، في القرن الرابع»، ومنذ ذلك الحين، بدأ شأنها يتعاظم، مع إنتشار الدين الجديد خارج المدينة، بعد أن تجذر فيها ليبلغ أصقاع الأرض المترامية والتي كانت تضمها، بشكل خاص، أراضي الإمبراطورية الرومانية.

وقد أصبح الحج من كافة أصقاع الأرض إلى القدس يُشكل تقليداً سنوياً للمسيحيين، مما عزز المركز الديني لهذه المدينة، وعمل على إحياء التقاليد السنوية التي كانت معروفة قبل المسيحية، عند الكثير من الشعوب في ذلك الحين. هذا، وتُعتبر الفترة الممتدة بين القرنين الثاني والثالث الميلاديين، الفترة الذهبية للمسيحية، دون نسيان الفترة الإمبراطورية، أو العصر الإمبراطوري الممتد من الإمبراطور قسطنطين إلى الإمبراطور جوستنيان، وصولاً إلى عصر الترنيمات.

وقد تم تدوين هذا التاريخ الغزير والحافل بالأحداث والمفارقات، سواء المتعلقة

منها بحياة السيد المسيح، والطريق التي سلكها، منذ بداية نشاطه وحياته، وصعوده إلى القدس، وصلبه هناك، ثم قيامته، أو بما آلت إليه رسالته، بعد صعوده إلى السماء، من خلال نشاط الرسل والقديسين، والمجادلات التي أدت إلى تباين الاتجاهات والمذاهب داخل المسيحية ذاتها، وذلك التدوين قام به الرسل والقديسون في «العهد الجديد» من الكتاب المقدس، والذي يُعرف بالإنجيل. وفي هذه الكتب (كتب «العهد الجديد» هي مجموعة من الأناجيل: ١ ـ إنجيل متى، ٢ ـ إنجيل مرقص، ٣ ـ إنجيل لوقا، ٤ ـ إنجيل يوحنا، إلى جانب عدد من الرسائل والرؤى)، نجد إشارة بارزة، وحديثاً مستفيضاً يتطرق إلى المدينة المقدسة «أورشليم»، ومكانتها، وأهميتها، وارتباطها بأحداث ومواقف حاسمة في تاريخ المسيحية، وخاصة في مرحلة تكوّن هذه الديانة مع السيد المسيح.

الأماكن المقدسة المسيحية

لم ينقطع الوجود المسيحي في المدينة المقدسة خلال الألفي عام الأخيرة. وقد تعزز هذا الوجود في القرن السابع بعهدة الأمان والإطمئنان التي منحها الخليفة عمر بن الخطاب للبطريرك صوفرونيوس، بطريرك القدس، على جبل الزيتون عام ٦٣٨.

ويبلغ عدد المسيحيين في القدس وقسمها الشرقي وفقاً لآخر إحصاء، نحو عشرة آلاف نسمة. وكان عددهم عام ١٩٦٧ زهاء خمسة وعشرين ألف نسمة؛ وفي العام ١٩٤٨ زهاء ١٧٥ ألفاً. وهذا التناقص في عدد المسيحيين العرب الفلسطينيين في القدس، يُعزى إلى هجرة الكثيرين منهم بفعل معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة في مواجهة الغزو الإسرائيلي وخصوصاً بعد حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، إضافة إلى المعاناة الكبرى التي عانى منها العرب بجملهم وبجميع طوائفهم من سياسات الإحتلال. وبحسب مصادر بعض المطارنة الفلسطينيين في القدس، فإن أعداد المسيحيين الفلسطينيين في مناطق الضفة سترسو مع نهاية العام ٢٠٠٠ على عدد لا يتجاوز ٢٠٠٠ نسمة. كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المسيحيين الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية، كبيت لحم، وبيت ساحور ورام الله، لم تشهد تناقصاً مثيلاً في نسبته العالية كما شهدته وتشهده المدينة المقدسة، وذلك لأسباب تعود بجوهرها لسياسات الإحتلال ودوره، أي خلقه معاناة كبرى أمام سكان القدس من مسيحيين ومسلمين لدفعهم للرحيل.

وبحسب المراجع الفلسطينية المسيحية والإسلامية، فإن مقدسات الديانتين ليست فقط ضمن أسوار البلدة القديمة في القدس، إذ توجد خارجها المقامات والمقدسات المسيحية التالية:

ـ موقع صعود السيد المسيح على جبل الزيتون والجثمانية.

ـ موقع العشاء السري خارج باب النبي داود.
ـ موقع الجدة مريم.
ـ مقام النبي داود.
ـ النبي صموئيل والشيخ جرّاح ومقبرة الشهداء.
ـ دير أليعازر في العازارية.
ـ دير أبي ثور، محلة الثوري.
ـ دير القديس أنوفريوس في وادي الربابة بين جبل صهيون وجبل أبي ثور.
ـ دير القطمون في القطمون.
ـ دير الجليل: فوق جبل الطور.
ـ دير مار الياس على طريق القدس/بيت لحم.
ـ دير المعلية، المعلية.
ـ دير مار سابا بين بيت لحم ومار سابا، شيّد عام ٣٨٤م.
ـ كنيسة ستنا مريم، وادي قدرون.
ـ دير مار سابا قرب قرية سلوان.
ـ قبر البستان، شمال باب العمود.
ـ كنيسة القديسة حنة، بين باب حطة وباب الأسباط.
ـ دير المخلص، دير اللاتين.
ـ الكازانوفا، داخل السور.
ـ الجثمانية: على طريق القدس/أريحا.
ـ المسكوبية: قرب باب الخليل.
ـ كنيسة نياحة العذراء: جبل الصهيون.

الكنائس داخل السور:

ـ كنيسة القيامة، شيّدت عام ٣٢٥م.
ـ طريق الآلام، فيها تسع مراحل.
ـ دير أبونا إبراهيم في ساحة كنيسة القيامة من الجهة الجنوبية الشرقية.
ـ دير مار يوحنا المعمدان، وهي كنيسة بيزنطية داخل السور.
ـ دير ستنا مريم، أو دير العذراء جنوب كنيسة القيامة.
ـ دير قسطنطين، جنوب بطريركية الروم في حارة النصارى.

ـ دير الثبات، مجاور لخان الأقباط من جهة الشمال.

ـ حبس المسيح على طريق الآلام.

ـ دير مار كرالامبوسن شرق الصلاحية.

ـ دير السيدة على مقربة من الخانقاه الإسلامية.

المراكز المسيحية في القدس:

وفي القدس مراكز أسقفية وكنائسية مختلفة:

ـ بطريرك الروم الأرثوذوكس (ثيودورس الأول).

ـ بطريرك اللاتين (ميشال صبّاح).

ـ بطريرك الأرمن الأرثوذوكس (طوركوم مانوقيان).

ـ مطرانية الأقباط الأرثوذوكس، ويمثلها الدكتور الأنبا إبراهام، مطران القدس والشرق الأدنى.

ـ بطريركية السريان الأرثوذوكس، وقد رسم البطريرك مار أغناطيوس زكا الأول عيواص المقيم في دمشق المطران سويسريوس ملكي مراد مطراناً نائباً بطريركياً لأبرشية القدس.

ـ حراسة الأراضي المقدسة للفرنسيسكان، وهي التي تدير أوقاف اللاتين. والحارس الحالي للأماكن المقدسة هو جوزف نذارو.

ـ الكنيسة الأسقفية الإنجلية ويرئسها المطران سمير قفعيتي، المطران المترئس في القدس والشرق الأوسط.

ـ الكنيسة الإنجيلية اللوثرية ويرئسها المطران نعيم نصّار، رئيس الكنيسة في فلسطين والأردن.

ـ النيابة البطريركية للأرمن الكاثوليك، ويمثلها الخور أسقف بطرس عبد الأحد. والنيابة البطريركية للأرمن الأرثوذوكس ويمثلها المطران ديكران بدو غليان.

ـ الكنيسة الرومانية الأرثوذوكسية، وتمثل البطريرك الروماني الأرثوذوكسي الأرشمندريت يورنيم.

ـ الكنيسة المارونية ويُمثلها المونسنيور أوغسطين حرفوش.

ـ يضاف إلى ما سبق وجود كنيسة روسية، وكنيسة أثيوبية، وفروع عدة لكنائس بروتستانتية، ووفقاً للوضع الراهن، فان الكنائس التي تقيم الصلوات وتمارس الشعائر الدينية داخل كنيسة القيامة والمهد في بيت لحم والجثمانية والمصعد على جبل الزيتون هي للروم الأرثوذوكس واللاتين والأرمن الأرثوذوكس والأقباط والسريان الأرثوذوكس.

وبطبيعة الحال، فالقدس داخل السور وخارجها، هي مدينة مقدسة لدى الرسالات الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلامية. والقدس المحتلة عام ١٩٦٧ والتي تشمل المناطق المقدسة داخل الأسوار وخارجها، ينطبق عليها قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، ومصيرها السياسي كمصير الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث هي أراض فلسطينية محتلة وقرار ضمّها باطل من الناحية القانونية الدولية. وقد أصدر مجلس الأمن قراره الرقم ٢٥٢ العام ١٩٦٨ الذي دعا فيه إلى إلغاء جميع الإجراءات الإسرائيلية المتخذة بالنسبة إلى ضم القدس واعتبرها اجراءات باطلة، وتالياً يجب ان تعود المدينة المقدسة إلى السيادة الفلسطينية.

ومن المهم الإشارة إلى أن التناقص المطرد بأعداد سكان القدس من العرب المسيحيين الفلسطينيين، جاء أيضاً بفعل مجموعة كبيرة من الإجراءات الإسرائيلية الاشتراعية تجعل وجودهم وإقامتهم في المدينة أمراً يسهل فقدانه. فبعد الإعلان عن ضم المدينة عام ١٩٦٧ بعيد حرب حزيران وما ترتب عليه من تطبيق للتشريعات والقوانين الإسرائيلية، استثني من ذلك سكانها في ما يتعلق بوجودهم في المدينة، حيث حددت سلطات الاحتلال الوضع القانوني للوجود الفلسطيني بشكل عام في القدس على أنه وضع «مقيم دائم»، طبقاً لقانون الدخول الإسرائيلي لعام ١٩٥٣ الذي أصبح المرجعية القانونية لتنظيم الإقامة الفلسطينية في القدس، وصدرت بالاستناد إلى هذا القانون، أنظمة الدخول إلى إسرائيل بحيث وضعت شروط على استمرار الإقامة في المدينة المقدسة، إذا لم يتم التقيد بها يخسر الفلسطينيون وضع المقيم. فمثلاً، الغياب سبع سنوات خارج المدينة، أو الحصول على جنسية أخرى، يُفقد الفلسطيني إقامته على الفور. وهذا الأمر مسّ مئات بل الآلاف من الدارسين خارج وطنهم ومدينتهم ومنهم في بلدان الاغتراب. كما أن وجود المقدسيين في مناطق الضفة الغربية يعتبر سبباً كافياً بانتفاء سبع سنوات على اعتبارهم خارج إطار سكان المدينة.

كنيسة القيامة

تمتد أمام واجهة كنيسة القيامة في الجهة الجنوبية، مساحة تقوم شرقها وغربها بنايات مختلفة من أديرة وكنائس صغيرة. وإذ يدخل المرء الكنيسة، يصعد من عن يمينه إلى الجلجلة ويواصل عن يساره السير إلى القبر المقدس الذي يحيط به بناء مسقوف فساحة مستديرة تحدق بها أعمدة كبيرة تسند رواقاً عظيماً. وأمام القبر المقدس، يقوم محور المكان كله. وهو المسمى خورس الروم أو كنيسة نصف الدنيا التي يحيط بها رواق طويل بجانبه معابد صغيرة ويؤدي شمالاً إلى كنيسة الآباء الفرنسيين وديرهم، وينزل منه شرقاً إلى كنيسة القديسة هيلانة ومغارة وجدان الصليب.

وللرهبان الفرنسيسيِّين اليوم حصة وافرة في كنيسة القيامة. وفي كل يوم يقيمون

الصلاة إلى جانب طواف في مختلف ربوعها. وهم المسؤولون عن تنظيم القداديس الكثيرة التي تقام فيها يومياً بحضور أفواج الحجاج القادمين من جميع أطراف الأرض. ولا شك في أن أعظم احتفالات كنيسة القيامة عند جميع الطوائف المسيحية هي احتفالات الأسبوع المقدس والفصح. وإلى جانب هذا الدير الكاثوليكي الوحيد، هناك الأديار الأرثوذوكسية وأولها دير الروم الأرثوذوكس. وبعد الروم الأرثوذوكس يأتي الأرمن الأرثوذوكس ولهم بعض المساكن في كنيسة القيامة. وللأرمن الحصة الثالثة في كنيسة القيامة ومنها قسم الرواق الذي يُشرف على القبر المقدس وكنيسة القديسة هيلانة. وتأتي بعد ذلك الطوائف التي لها مكانة ثانوية في كنيسة القيامة، وأولها الأقباط الأرثوذوكس ولهم مسكن في الكنيسة. كما أن لهم في كنيسة القيامة معبد صغير بنوه هناك ملاصقاً للقبر المقدس سنة ١٥٤٠م. ثم جُدِّد بعد حريق ١٨٠٨م. وفيه يصلون. وأخيراً، يقيم السريان الأرثوذوكس الصلاة كل أحد في معبد للأرمن يقوم في حنيّة القبر المقدس الغربية، ولهم في القدس دير يدعى دير القديس مرقس جُددت كنيسته في العام ١٩٤٠، وهي ترقى إلى القرن الثاني عشر ميلادي.

وقد أجمعت الأديار الثلاثة الكبرى دير الفرنسيسيين اللاتين والروم الأرثوذوكس والأرمن على ترميم كنيسة القيامة فبدأ العمل سنة ١٩٦٠. وقد كشفت الحفريات التي أجريت الحقيقة عن شتى الآثار التي كانت محتجبة هنا وهناك، ووفرت معرفة أفضل لتاريخ المكان ومراحله المتعاقبة.

المسجد الأقصى

كان اسم المسجد الأقصى يُطلق قديماً على الحرم القدسي الشريف كله وما فيه من منشآت أهمها قبة الصخرة المشرفة التي بناها عبد الملك بن مروان سنة ٧٢هـ/ ٦٩١م، وتُعد من أعظم الآثار الإسلامية. أما اليوم، فيُطلق الإسم على المسجد الكبير الكائن جنوب ساحة الحرم. وينسب معظم المؤرخين المسلمين بناء المسجد الأقصى إلى الخليفة عبد الملك بن مروان. وينسبه بعض المؤرخين، ومنهم ابن البطريق وابن الأثير وابن الطقطقي، إلى الوليد بن عبد الملك (حكم من ٨٦ ـ ٩٦هـ / ٧١٤ ـ ٧٥٥م). ويختلف بناء المسجد الحالي عن بناء الأمويين اختلافاً كبيراً. فقد بُني المسجد بعد ذلك ورُمِّم عدة مرات، وذلك في أعقاب عدة زلازل. وعندما احتل الصليبيون القدس، غيّروا معالمه، فاتخذوا جانباً منه كنيسة وجانباً آخر مسكناً لفرسان الإسبتارية، وأضافوا إليه من الناحية الغربية بناء جعلوه مستودعاً لذخائرهم.

ولما حرر صلاح الدين الأيوبي القدس، أمر باصلاح المسجد الأقصى وإعادة البناء إلى ما كان عليه قبل الاحتلال. وجدد صلاح الدين محراب المسجد وغشّاه بالفسيفساء. وفي سنة ٦١٤هـ/١٢١٧م، أنشأ الملك المعظم عيسى بن أحمد بن أيوب،

الرواق الشمالي للمسجد، وهو يشمل سبعة أقواس تقابل أبواب المسجد السبعة. وقد أجرى السلاطين المماليك، ثم العثمانيون اصلاحات وتعميرات كثيرة في المسجد الأقصى، ولكن شكله العام لم يتغير منذ عهد الأيوبيين. وفي القرن العشرين، جرت عمليات واسعة في المسجد استهدفت تدعيم القبة والبناء بصورة عامة.

ويبلغ طول المسجد الأقصى من الداخل ٨٠ م وعرضه ٥٥م. وفي المسجد سبعة أروقة ترتفع على ٥٣ عموداً من الرخام و٤٩ سارية من الحجارة. وفي صدر المسجد القبة. وللمسجد أحد عشر باباً: سبعة منها في الشمال، وواحد في الشرق، وإثنان في الغرب، وواحد في الجنوب.

ويتمتع المسجد الأقصى بمكانة رفيعة لدى الإسلام والمسلمين، بوصفه أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومقر الإسراء والمعراج. وكان له أثر عظيم على مدى التاريخ في الحياة الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية في فلسطين. وقد حفل عبر القرون بالنشاط التدريسي، فكان من أكبر مراكز التعليم الديني في الإسلام، ومركز الاحتفالات الدينية الكبرى ببيت المقدس، ومقر الحياة السياسية، تُعقد فيه الاجتماعات وتتلى المراسيم السلطانية وبراءات تعيين كبار الموظفيين.

ومنذ أن احتلت إسرائيل القسم الشرقي من القدس العربية في أعقاب حرب ١٩٦٧ وهي ماضية في مساعٍ لا تفتر لتهويد المدينة المقدسة بكاملها، وفي العبث بالتراث الحضاري العربي الإسلامي والمسيحي وتحدي مشاعر المؤمنين بالديانتين السماويتين الكبيرتين، وذلك بتغيير معالم المدينة، الأمر الذي كان موضع استنكار دولي في سلسلة متصلة من القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.

وقد كان المسجد الأقصى، أحد أهم أهداف الإسرائيليين في حملة العبث والتحدي هذه، فقد دأب الشبان الإسرائيليون على اقتحام ساحة المسجد الأقصى والرقص والغناء وإقامة الحفلات الخلاعية والاعتداء على المصلين المسلمين فيها.

وبتاريخ ١٩٦٩/٨/٢١، أُحرق المسجد الأقصى بطريقة لا يمكن للسلطات الإسرائيلية أن تكون بعيدة عنها. فقد قامت هذه السلطات بقطع المياه عن منطقة الحرم فور ظهور الحريق، وحاولت منع المواطنين العرب وسيارات الإطفاء التي هرعت من البلديات العربية من القيام بإطفائه. وكاد الحريق أن يأتي على قبة المسجد المبارك لولا استماتة المواطنين العرب. فقد اندفع هؤلاء، مسلموهم ومسيحيوهم، عبر النطاق الذي ضربته قوات الشرطة الإسرائيلية، وتمكنوا من إطفاء الحريق. ومع هذا، فقد أتى على منبر المسجد واشتعلت النار في سطحه الجنوبي، فأتت على سقف ثلاثة أروقة وجزء كبير من هذا القسم. وادعت إسرائيل في البدء أن تماساً كهربائياً كان السبب في الحريق. ولكن تقارير المهندسين العرب أوضحت بجلاء أن الحريق تمَّ بفعل أيدٍ مجرمة مع سابق الإصرار والتصميم، الأمر الذي اضطر الحكومة

الإسرائيلية إلى الإدعاء بأن شاباً استرالياً يُدعى ديفيس مايكل وليم موهان ويبلغ من العمر ٢٨ عاماً ـ وكان قد دخل فلسطين المحتلة قبل أربعة أشهر من وقوع الحريق ـ هو الذي ارتكب الجريمة. وزعمت أنها قبضت عليه وستقدمه للمحكمة. ولكن لم يمضِ وقت طويل حتى أعلنت السلطات الإسرائيلية أن ديفيس هذا معتوه وأطلقت سراحه.

وبتاريخ ١٩٦٩/٩/١٥، أصدر مجلس الأمن في جلسته رقم ١٥١٢ قراراً رقمه ٢٧١ يقضي بإدانة إسرائيل لتدنيسها المسجد الأقصى ويدعوها إلى الغاء جميع التدابير التي من شأنها تغيير وضع القدس. وقدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عدة تقارير أكد فيها صراحة أن إسرائيل تُمعن في تحديها لقرارات الأمم المتحدة ومشاعر العالم المتحضّر بتغيير معالم القدس ووضعها القانوني الحضاري. وكانت الدولة اليهودية موضع إدانة واستنكار في عديد من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والكثير من المنظمات الدولية.

ولعل أخطر الاعتداءات على المسجد الأقصى، تلك السلسلة من الحفريات التي قام بها الإسرائيليون حوله وتحته. فمنذ العام ١٩٦٨، وحتى يومنا هذا، ورغم قرارات الهيئات الدولية المتلاحقة، تواصل السلطات الإسرائيلية حفرياتها بحجة البحث عن آثار هيكل سليمان. وقد بدأت هذه الحفريات منذ عام ١٩٦٧ تحت بيوت السكان العرب، وتحت المساجد والمدارس، وتحت الحرم الشريف نفسه. فحفرت نفقاً عميقاً وطويلاً تحت الحرم الشريف أدخلت إليه سفر التوراة وأنشأت بداخله كنيساً يهودياً. وفي حفل افتتاح هذا الكنيس، قال كبير الحاخامين اليهود: «إننا نحتفل اليوم بافتتاح الكنيس، وقد أقمناه هنا تحت الحرم مؤقتاً، وغداً سنحتفل بهدم هذا الحرم وقيام كنيسنا الكبير وإعادة بناء هيكلنا على أرضه، وهي أرضنا، ولن يبقى أحد من هؤلاء العرب الغرباء في بلادنا». وقد لقيت هذه الحفريات استنكاراً دولياً واسع النطاق ظهرت بعض معالمه في مجموعة جديدة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن حول القدس. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمرت إسرائيل في حفرياتها وعبثها بالطابع الحضاري للقدس عموماً والمسجد الأقصى على وجه الخصوص، تمهيداً لضم المدينة إليها وتهويدها.

البراق أو المبكى

البراق دابة كان يركبها الأنبياء عليهم السلام. وقد امتطى متنها محمد (ص) عند الإسراء حتى انتهى إلى بيت المقدس فأنتهى البراق إلى موقفه الذي كان يقف فربطه فيه، وكان مربط الأنبياء قبل رسول الله (ص).

والمعروف عند أهل القدس، بالتواتر والتوارث، أنه يوجد محل يُسمى البراق، وهو عند باب المسجد الأقصى المسمى باب المغاربة، وهناك مسجد يُسمى «مسجد

البراق» أيضاً يُلاصق الجدار الغربي للمسجد الأقصى، وقد هدمه الإسرائيليون، حين احتلالهم الأخير ١٩٦٧، من بين ما هدموه من مساجد وآثار وأبنية، وأغلب الظن أنه هو المكان الذي ربط فيه البراق.

أما المبكى، فهو قسم من الجدار الغربي للمسجد الأقصى (الحرم الشريف) والساحة المحيطة به، وسمي كذلك لأنّ اليهود اعتادوا زيارته وتأدية طقوس ومراسم خاصة فيه، والبكاء على ضياع مجدهم وهدم هيكلهم. وخلال حكم الرومان ـ في عهد أدريانوس ـ طُرد اليهود من القدس وحُرّم عليهم العودة إليها. وبعد وقت، سُمح لهم أن يزوروا المنطقة في كل سنة مرة واحدة.

لكن المسلمين سمحوا لهم أن يزوروا المنطقة ويؤدوا فيها طقوساً ومراسم معينة بصورة مستمرة ضمن حالات متعارف عليها. ومما يجب الإشارة إليه هو أن الأماكن المقدسة في القدس، ومنها المبكى، تخضع لنظام الوضع القائم أي بقاء القديم على قدمه، وعدم إحداث تغيير فيه. ويعتمد هذا النظام على احتفاظ كل طائفة أو جماعة بحقوقها التي توارثتها استناداً إلى براءات سلطانية أو أعراف قديمة أو تسامح معهود، حتى أن حكومة مصر عهد السلطان قايبتباي أعادت بناء كنيس اليهود في القدس على ما كان عليه بعد أن هدمه جماعة من متهوسي المسلمين.

ولكن الصهيونيين حاولوا عدة مرات تغيير الوضع الراهن بالنسبة للأماكن المقدسة وركزوا جهودهم على حائط المبكى.

حائط المبكى مُلْكٌ للمسلمين

أصدرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت كتاباً تحت عنوان: «الحق العربي في حائط المبكى في القدس»، تضمن وقائع الجلسات التي عقدتها اللجنة الدولية، كما تضمن تقريرها الذي قدمته إلى عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٠. وقد اقترن تقرير اللجنة بموافقة مجلس عصبة الأمم عليه وإقراره، كما أقرته حكومة بريطانيا بصفتها الدولة المنتَدبَة على فلسطين. وأصدر ملك بريطانيا على أساسه المرسوم الملكي المعروف باسم «مرسوم الحائط الغربي لسنة ١٩٣٠»، وقد جرى نشر هذا المرسوم في حينه في الجريدة الرسمية لفلسطين، كما أنه منشور في مجموعة القوانين الفلسطينية المعروفة باسم مجموعة «ورايتون» والتي كانت معتمدة رسمياً من قبل حكومة الإنتداب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دستور فلسطين صدر بموجب مرسوم عن بريطانيا، وجاء مرسوم الحائط الغربي لسنة ١٩٣٠ مكملاً لمرسوم دستور فلسطين. والأمر المستغرب هو أنّ اليهود عندما أقاموا دولتهم في العام ١٩٤٨، أبقوا معظم القوانين التي كانت سارية المفعول في عهد الإنتداب نافذة ومنها مرسوم الحائط الغربي لسنة

١٩٣٠. وقد ذُكرت تفاصيل القرارات والتعليمات الملحقة في مجموعة القوانين الفلسطينية. ومن ذلك يتبيَّن أن النزاع بين المسلمين واليهود حول الحقوق المتعلقة في المبكى أو البراق قد فصل فيه قضائياً، ولا يجوز إثارته مرة أخرى وادعاء ما ينافي ذلك القرار الصادر عن لجنة وافقت عليها عصبة الأمم، وأصبح ذلك القرار وثيقة دولية يجب الإنصياع لها والعمل بمقتضاها من كل دولة تحترم نفسها، أو تريد العيش مع مجموعة دول العالم بسلام وأمان.

وهناك في إسرائيل طائفة من اليهود تعتقد أن المبكى حق للمسلمين، وأنهم يمتنعون عن زيارته إلى أن يسمح لهم المسلمون بذلك، وأنهم لا يعترفون بالسلطات الإسرائيلية سلطة شرعية.

وفي القدس العربية، هناك أيضاً أماكن مقدَّسة مسيحية وإسلامية لا تعد ولا تحصى، في الوقت الذي لا يكاد يوجد فيها معابد يهودية. وفي ما يلي قائمة بالمساجد الإسلامية داخل البلدة القديمة بالقدس وخارجها:

أ ـ المساجد في القدس القديمة:

١ ـ المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة.

٢ ـ جامع قبة موسى (داخل الحرم).

٣ ـ جامع باب حطة (داخل الحرم).

٤ ـ جامع المغاربة (داخل الحرم عند المغاربة وفيه الآن متحف ودار الكتب الإسلامية).

٥ ـ جامع كرسي سليمان (داخل الحرم الشريف من الجهة الشرقية).

٦ ـ جامع باب الغوانمة.

٧ ـ جامع دار الإمام.

٨ ـ جامع خان الزيت في سوق خان الزيت.

٩ ـ جامع حارة اليهود الكبير (خارج الحرم في الطرف القبلي لحارة اليهود وقد أغلق وهو الآن مخفر للشرطة).

١٠ ـ جامع حارة اليهود الصغير (خارج الحرم في الطرف الشمالي لحارة اليهود يصلي فيه أهل السوق).

١١ ـ جامع القلعة.

١٢ ـ جامع الجانقاه شمال كنيسة القيامة.

١٣ ـ جامع قمبر، عند مدخل الباب الجديد للبلدة القديمة.

١٤ ـ الجامع العمري، أمام كنيسة القيامة، وتاريخ بنائه مشهور في عهد الخليفة

عمر بن الخطاب.

١٥ ـ الجامع اليعقوبي، تجاه القلعة بباب الخليل.

١٦ ـ جامع بني حسن، داخل السور بالقرب من دير الأرمن.

١٧ ـ جامع حارة الأرمن، بالقرب من دير الأرمن.

١٨ ـ جامع طريق النبي داوود، على طريق النبي داوود.

١٩ ـ جامع حارة الجوالدية، أمام دير اللاتين، جدد بناءه الملك المنصور قلاوون سنة ١٢٨٧.

٢٠ ـ جامع الشيخ لولو في باب العمود.

٢١ ـ الجامع الصغير في باب العمود.

٢٢ ـ جامع البراق الشريف في محلة بجانب البراق، هدمه اليهود في العام ١٩٦٧.

٢٣ ـ جامع خان السلطان في سوق باب السلسلة.

٢٤ ـ جامع القرمى في حارة القرمى.

٢٥ ـ جامع حارة النصارى على طريق باب خان الزيت.

٢٦ ـ جامع البازار.

٢٧ ـ جامع الزاوية النقشبندية على طريق باب حطه.

ب ـ المساجد خارج السور:

١ ـ الجامع المسعودي في حي سعد وسعيد.

٢ ـ جامع الشيخ جرّاح في الشيخ جرّاح.

٣ ـ جامع وادي الجوز في وادي الجوز.

٤ ـ جامع حجازي في باب الساهرة.

٥ ـ جامع النبي داوود في حي النبي داوود.

٦ ـ جامع عكاشة إحتلته القوات الصهيونية عام ١٩٤٨.

٧ ـ جامع المطحنة بين النبي داود وحارة الشرف، بالقرب من المطحنة القديمة، وهو مهجور.

٨ ـ جامع الهيدمية قرب باب العمود.

«القدس الكبرى»

قال مؤخراً أفراهام كاميلا، وهو المخطط الإسرائيلي الرئيسي الذي أشرف على مشروع بناء المستوطنات والمنازل اليهودية في القدس: «إن عمليات البناء التي قمنا

بها ستجعل تقسيم المدينة (القدس) من جديد أمراً مستحيلاً». وقال يوري لوبوليانسكي، نائب رئيس بلدية القدس ورئيس التخطيط فيها: «إذا بقيت إسرائيل قوية سيسلّم العرب ببقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية». ويقول عالم جغرافي يهودي: «عندما يحين الوقت للبدء بالمفاوضات، لن يبقى ثمة أرض تقريباً يمكن التفاوض في شأنها». ويقول وزير الإسكان الإسرائيلي بنيامين بن أليعزر: «أرفض قبول فكرة القدس الشرقية. هناك قدس واحدة فقط. إن خططي ترمي إلى دعم القدس وتلبية حاجاتها... إنني عازم على التخطيط لخلق أوضاع يتم فيها بناء نحو ١٣،٠٠٠ وحدة داخل نطاق مدينة القدس في القريب العاجل».

كل هذه الأقوال تُفيد أن إسرائيل تُريد خلق واقع جديد في القدس يتعذر مناقشته خلال طرح موضوع المدينة المقدسة في العام ١٩٩٧ والذي كان معروضاً في العام ١٩٩٦.

وقد جاء في الجدول الزمني في إتفاق أوسلو أن وضع القدس مُستقبلاً لن يُبحث فيه إلا العام ١٩٩٧. ووَرَدَ في الإتفاق أيضاً أنه لا يحق لأي من الجانبين أن يقوم بعمل من شأنه التأثير في وضع المدينة النهائي إستباقاً للمفاوضات، من أجل خلق «حقائق على الأرض».

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال إسرائيل تُصادر الأراضي في القدس وتحولها لبناء مساكن جديدة لليهود، وذلك من أجل تغيير الوضع الديموغرافي للمدينة لصالح اليهود. وفي هذا الصدد، يقول مؤخراً يوري لوبوليانسكي: «إن هدف إسرائيل هو زيادة عدد اليهود القاطنين في القدس بما يوازي ٧٠،٠٠٠ نسمة في العامين المقبلين. وهذا يعني غالبية يهودية نسبتها ٨٠ في المئة في المدينة مع حلول موعد المفاوضات». وهو يتنبأ بأن الكثير من السكان الجدد سيأتي من مستوطنات الضفة الغربية، من الذين يرون أن مستقبلهم مُهدد من جانب الحكم الذاتي الفلسطيني.

وفي هذا المجال تقول ساره هيلم، مُراسلة «ذي إنديبندنت» في إسرائيل: «تُركز آخر عمليات البناء على سد الثغرات بين المستوطنات الحالية، وذلك من أجل تطوير حلقة جديدة خارج الحدود البلدية لإقامة (القدس الكبرى)، ولإقامة شبكة جديدة من الطرق الممتدة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً التي من شأنها أن تخفي الحدود بين المجمعات السكنية العربية واليهودية. وتشمل مشاريع البناء الإسرائيلية ما يلي:

ـ «بناء ما لا يقل عن ثلاث مستوطنات داخل الحدود البلدية وعلى أراضٍ مصادرة من العرب لـ «أسباب عامة».

ـ توسيع المستوطنات الحالية والقائمة داخل الحدود البلدية.

ـ إنشاء كتلة من المستوطنات على أراضٍ تابعة للضفة الغربية، إلى الشرق من حدود القدس البلدية والمسماة القدس الكبرى. وسيسكنها ٧٠،٠٠٠ مستوطن يهودي

جديد. وسيتم كذلك توسيع مستوطنة غفعات زئيف في القدس الكبرى، وسيتم بناء مستوطنة جديدة باسم تفي حاييم (٦٠٠ وحدة) تربط هذه الكتلة بالقدس.

ـ إنشاء ثلاثة أنفاق لشبكة جديدة من ثلاث طرق تُشكل طريقاً دائرية. وستربط المستوطنات الجديدة طريقان جديدتان.

ـ يتم داخل الأحياء العربية في المدينة التخطيط لبناء مستوطنتين جديدتين على الأقل، تشتملان على ٥٠٠ وحدة سكنية».

وتمضي ساره قائلة: «إن إندفاع إسرائيل للوصول إلى السيادة في القدس كان منذ بدايته ديموغرافياً في جوهره. فبعد العام ١٩٦٧، وعندما ضُمت القدس الشرقية وتم توسيع الحدود البلدية ثلاثة أضعاف، كان الهدف تحقيق أغلبية يهودية في القدس تصل نسبتها إلى ٩٥ في المئة.

ولم يكن في القدس الشرقية العربية سنة ١٩٦٧ أي مواطن يهودي. واليوم يبلغ عدد اليهود فيها ١٦٠،٠٠٠ نسمة بينما يبلغ عدد العرب ١٥٠،٠٠٠ نسمة. وفي المدينة ككل، وعدد سكانها ٦٠٠،٠٠٠ نسمة، تبلغ نسبة الأغلبية اليهودية نحو ٧٥ في المئة».

من جهة أخرى، تقول ساره: «إن المخططين الإسرائيليين ماضون في سياستهم للحدّ من مشاريع البناء العربية في القدس الشرقية المضمومة وداخل الضفة الغربية. ومن مجموع ١٨٠٠٠ آكر (الآكر الواحد يساوي ٤٠٤٧ متراً مربعاً) من الأراضي العربية التي صادرتها إسرائيل سنة ١٩٦٧، لا يُتاح الآن منها سوى نسبة ١٢ في المئة للفلسطينيين لأغراض التنمية، وذلك بسبب القوانين الإسرائيلية المصادرة للأراضي العربية».

وأشار ملخص نشرته صحيفة «جيروزاليم بوست»، إلى خطة مسح توزيع السكان في إسرائيل»، والتي توقعت أن يصل عدد المستوطنين في الضفة والقطاع إلى ٢٥٠،٠٠٠ مستوطن سنة ٢٠١٠، علماً أن نسبة كبيرة من سكان الضفة الغربية من اليهود يقطنون في الضواحي غير الايديولوجية في القدس، مثل معاليه أدوميم (عدد سكانها حالياً ١٧،٠٠٠ والعدد المخطط له ٦٠،٠٠٠)، وبسغات زئيف (العدد الحالي ٢٩،٠٠٠ والمخطط له ٧٠،٠٠٠)، وبيتار (العدد الحالي ١٨،٠٠٠ والمخطط له هو ٦٠،٠٠٠ مع حلول العام ٢٠٠٠) وفي عدد شباط ١٩٩٤، يُشير تقرير Settlement Report إلى أن التقديرات الشاملة الصادرة حديثاً في إسرائيل تُحدِّد عدد السكان الإسرائيليين بـ ١٦٨،٠٠٠ نسمة والفلسطينيين بـ ١٥٤،٠٠٠ نسمة. وفي مكان آخر من التقرير الآنف الذكر، جاء أن عدد الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية هو بالتحديد ١٥٤،٠٠٠ نسمة، إلا أن هذا العدد يرتفع ليبلغ ١٨٠،٠٠٠ نسمة إذا أضيف إليه عدد الفلسطينيين الذين يقطنون المدينة من دون أذن إقامة.

جدول رقم (١) بسكان القدس الشرقية

الأحياء الإسرائيلية

- نفي يعقوف ١٨،٠٠ نسمة.
- بسغات زئيف ٢٩،٠٠٠ نسمة.
- راموت ٣٧،٢٠٠ نسمة.
- تالبيوت الشرقية ١٥،٠٠٠ نسمة.
- غيلو ٣٠،٢٠٠ نسمة.
- جبل سكوبس ٢٥٠٠ نسمة.
- تلة الفرنسيين ٦٥٠٠ نسمة.
- رامات إشكول ٦٦٠٠ نسمة.
- معالوت دفنه ٤٧٠٠ نسمة.
- المدينة القديمة ٢٣٠٠ نسمة.

مجموع السكان الإسرائيليين: ١٥٢،٨٠٠ نسمة.

الأحياء الفلسطينية

- كفر عقب ٥٢٠٠ نسمة.
- بيت حنينا ١٦،٩٠٠ نسمة.
- شعفاط ١١،٦٠٠ نسمة.
- مخيم شعفاط ٦٩٠٠ نسمة.
- العيسوية ٤٧٠٠ نسمة.
- الشيخ جراح ٢٤٠٠ نسمة.
- وادي الجوز ٦٠٠٠ نسمة.
- باب الساهرة ٤١٠٠ نسمة.
- جبل الزيتون ١٢،٧٠٠ نسمة.
- المدينة القديمة ٢٥،٩٠٠ نسمة.
- وادي حلوة ٢٤٠٠ نسمة.
- سلوان ٦٤٠٠ نسمة.
- رأس العمود ٩٦٠٠ نسمة.
- أبو طور/جبل المكبّر ٩٤٠٠ نسمة.
- السواحرة الغربية ٨٣٠٠ نسمة.
- صور باهر / أم طوبا ٧٢٠٠ نسمة.
- بيت صفافا / شرفات ٤٦٦٠ نسمة.
- أحياء أخرى ٦٣٠٠ نسمة.

مجموع السكان الفلسطينيين ١٥٠،٦٠٠ نسمة.

المصدر: تقرير الاستيطان، القدس، شباط ١٩٩٤.

وعندما يأتي الوقت للتفاوض بشأن تسوية دائمة، من المفترض أن تبرز بسرعة الأسئلة المتعلقة بالأراضي المحتلة التي ستتخلى إسرائيل عنها. وقد تراوح مجال الرأي العام الإسرائيلي بخصوص هذه المسألة بصورة حادة: من نسبة ٨٤ في المئة لقطاع غزة، إلى نسبة منخفضة ١٠ في المئة للقدس الشرقية. وعندما سُئل عن فكرة السماح للفلسطينيين بجعل عاصمتهم في قدس موحدة والتي هي عاصمة إسرائيل، رفض ٨٥ في المئة الفكرة (مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، تقرير رقم ٤٣ آذار

١٩٩٤، جامعة تل أبيب).

لقد قُدمت مقترحات لا تُحصى من أجل حل مسألة القدس، لأن أطرافاً كثيرة جداً، بالإضافة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين، مهتمة بشأنها. ومهما يكن من أمر، فهناك مستويان اثنان: المستوى الفلسطيني ـ الإسرائيلي من ناحية، والمستوى الدولي من ناحية أخرى. فبالنسبة إلى المستوى الدولي، إنه لواضح أن الأطراف كافة في هذا المستوى ليست معنية إلا بالمدينة القديمة التي تضم الأماكن المقدسة لأديان التوحيد الثلاثة: الإسلام والمسيحية واليهودية. وهذه الأطراف هي البلاد العربية، والبلاد الإسلامية والكنائس المسيحية، وهي جميعاً ترفض بصورة جازمة أي نوع من الإستيطان يجعل المدينة المقدسة تحت سيادة إسرائيل. وقد طرحت في شأن المدينة المقدسة حتى الآن عدة أفكار منها: **التدويل**، حيث لا يزال المجتمع الدولي متمسكاً بهذا الاقتراح الذي طُرح في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧. **وضع خاص للقدس** محمي بإجراءات وقائية قضائية ملائمة ومحترمة ومضمونة دولياً، وحل لا تكون له أية صلة بقضية السِّيادة.

ومن ناحية المستوى الإسرائيلي ـ الفلسطيني، فإن إعلان المبادىء يشمل القدس بين بنود التفاوض في المرحلة النهائية. ويتضمن إعلان المبادىء أيضاً حق فلسطينيِّي القدس في الاشتراك في الانتخابات العامة المقبلة. وإن الموقف الفلسطيني العام من القدس مطابق لموقف المجتمع الدولي، أي أن القدس منطقة محتلة، وأن القرارين رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ينطبقان على القدس بوصفها جزءاً من الأراضي المحتلة، وأن المفاوضات يجب أن تُفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

هذا، وقد وُضع مؤخراً تصور لحل قضية القدس يتم بموجبه وضع المدينة المقدسة تحت سيادة إسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة من خلال تعيين ثلاثة رؤساء لبلدية المدينة: يهودي إسرائيلي، ومسلم فلسطيني، ومسيحي فلسطيني، من أجل إدارة الأماكن المقدسة الخاصة بكل واحد منهم، وذلك في ظل إجراءات وقائية قضائية وضمانات دولية، على أن تبقى المدينة مفتوحة.

وعلى الرغم من ذلك كله، تقول ساره كامنكر، وهي تعمل في مجال تخطيط المدن وتعارض المستوطنات اليهودية: «إن الإنجاز الذي حققته إسرائيل في القدس هو من أعظم التغييرات الديموغرافية في تاريخ العام».

تهويد القدس: ستراتيجية إسرائيلية جديدة

تقول المحامية الإسرائيلية ليئه تسيمل، في دراستها «سكان عرب في القدس

الشرقية»: «إذا حاولنا تناول الستراتيجية الإسرائيلية بالنسبة إلى سكان القدس الشرقية منذ العام ١٩٦٧، سنخلص إلى نتيجة مفادها وجود مخطط يهودي لتهويدها...».

وتعتقد المحامية تسيمل أن عناصر هذه الستراتيجية هي:

أولاً: كانت إسرائيل، ولا تزال، تنقل أراض لليهود في كافة المناسبات، وتحت هذه الذريعة القانونية أو تلك باركت مؤسسات السلطة الإسرائيلية الأعمال التي قام بها المستوطنون مستغلين الفقر أو نقاط الضعف الأخرى لدى العرب وسيطروا على أراضيهم ومنازلهم.

ثانياً: تنص الستراتيجية الإسرائيلية الجديدة على السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، وعلى أقل عدد ممكن من الناس داخل المنطقة الخاضعة لنفوذ القدس. أما المناطق التي يقطن فيها عرب والواقعة إلى جوانب الطريق، فلا تشملها المنطقة البلدية بينما تشمل مناطق أخرى على طول الشارع، خالية من السكان أو يوجد فيها عدد قليل من العرب.

ثالثاً: يؤدي بناء أحياء يهودية جديدة حول القدس إلى إيجاد حزام حول المدينة، وذلك بصورة تعزز استحالة عودتها، تقريباً، إلى العرب. وقد تم تغيير الوضع الديموغرافي في المدينة، إذ أن عدد اليهود اليوم يبلغ نحو ١٦٠ ألفاً، وأما العرب فنحو ١٥٠ ألفاً. ومع أن معاليه وجبعات زئيف ليستا في إطار نفوذ بلدية القدس حتى الآن، إلا أن ضمهما إليها مجرد مسألة وقت.

رابعاً: هناك بُعد آخر للستراتيجية الإسرائيلية الجديدة يتلخص بتشجيع العرب المقدسيين على المطالبة بالحصول على الجنسية الإسرائيلية. وهناك لذلك أبعاد سياسية وأخرى عملية. وتحاول السلطات اليهودية تقليص عدد الذين يطالبون بحقوق في القدس. وفي اللحظة التي يحصل فيها إنسان على جنسية إسرائيلية فلن يكون هناك فرق إذا كان من القدس أم من المثلث، إنه مواطن إسرائيلي.

خامساً: هناك قيود على بناء العرب للمساكن، كما توضع عقبات كبيرة أمام العرب الذين يريدون العثور على حل لمشكلة السكن في القدس. وكان عضو كنيست قد توجه إلى المحكمة العليا مطالباً بتنفيذ قرارات هدم معلقة ضد منازل العرب في القدس. ورغم رفض التماسه، إلا أنه ما زالت توجد آلاف من قرارات هدم منازل شُيدت بصورة غير قانونية. وقد تعمل السلطات الإسرائيلية على تنفيذ هذه القرارات. وفي المقابل، يُجبر السكان العرب على مغادرة المدينة بسبب النقص بالمساكن.

سادساً: لقد أقرّت المحكمة الإسرائيلية العليا اعتبار الفلسطينيين المقدسيين الذين اضطروا لإستبدال إقامتهم، من غير سكان القدس.

حدود «القدس الكبرى»

تقول «هآرتس» في عددها ١٩٩٦/٦/٢٤: «لقد شُكّلت لجنة مدراء عامين لشؤون القدس، بصورة سرية، قبل حوالى عشر سنوات، وذلك لتحديد حدود بلدية القدس. وعمل أعضاء الطاقم على وضع أربعة بدائل ترتكز على اعتبار أن حدود بلدية القدس ستشكل الحدود الدولية لإسرائيل، وهذه البدائل هي:

ـ **البديل الأول:** ينص على تعديلات حدودية مقلّصة: توسيع القطاع الحدودي مقابل مطار «قلنديا» نحو الغرب، وتوسيعه نحو منطقة «بيت حنانيا» بحيث يتم ضم قطاع آخر من «شارع ـ ٤» وتوسيع جيب «رموت» نحو الشمال الغربي، بهدف السيطرة على أراض يملكها يهود في المنطقة، وتقليص المنطقة من حدود «أبو ديس» و«العيزرية»، والمقصود الأراضي التي تقع الآن في نفوذ بلدية القدس، وضم أراض يملكها يهود مجاورة للنبي يعقوب مساحتها ٦٠٠ دونم، وتقصير بسيط للأصبع الشمالي في منطقة «قلنديا» مع التوصل إلى حل مع بلدية البيرة. وإذا تم تبني هذا الإقتراح، ستضيف إسرائيل ٦٥٠٠ دونم إلى بلدية القدس فيها عدد قليل جداً من السكان العرب، وستتخلص من عدد كبير من السكان من خلال تخليها عن أراض مساحتها ١٥٠٠ دونم قريبة من العيزرية وأبو ديس وكفر عقب.

ـ **البديل الثاني:** مضاعفة مناطق نفوذ بلدية القدس، خصوصاً من الشرق والغرب بحيث تشمل جبعون وجبعات زئيف ومعاليه أدوميم والمنطقة التي تمتد من معاليه أدوميم وجبل أسكويس ومبشرات تسيون ومستوطنات ممر القدس.

ـ **البديل الثالث:** تقسيم منطقة بلدية القدس، والتي تشمل مناطق خارج حدود نفوذها، إلى سبعة مجالس منفصلة هي:

١ ـ القدس بحدودها الحالية.

٢ ـ مطة يهودا ويشمل غوش عتسيون.

٣ ـ مطة بنيامين الذي يمتد من «مبوحورون» وحتى حدود نفوذ القدس في الشمال والغرب.

٤ ـ منطقة رام الله والبيرة مع تعديلات حدودية وذلك حتى طريق آلون وميشور أدوميم في الشرق.

٥ ـ مجلس محلي معاليه أدريم من حدود نفوذ القدس وحتى طريق آلون وميشور أدوميم.

٦ ـ منطقة بيت لحم مع تعديلات مختلفة.

٧ ـ المجلس اللوائي «مغيلوت» على خط شارع آلون ومن جانبه الشرقي. ويقول

الذين أشرفوا على صياغة هذا الإقتراح: «ستوجد شبكة جيو ـ سياسية تضمن المصالح الحيوية للقدس والمصالح والوطنية لدولة إسرائيل».

ـ **البديل الرابع:** وهو الذي فضله أعضاء الطاقم: تُقسم المنطقة البلدية إلى شبكتين منفصلتين: الأولى الداخلية وتتكون من ضواحٍ أو مجالس لوائية، وترتكز على التقسيم القائم اليوم (قضاء رام الله وقضاء بيت لحم وما شابه)، باستثناء الأجزاء التي تشمل ستة أحياء توجد في أربعة منها، وفقاً للمخطط، أغلبية يهودية بينما توجد أغلبية عربية في الحيين الآخرين.

كتب دافيد كرفينكر في مؤلفه «القدس: الصراع على بنية المدينة وشكلها»: إن الإعتبار الرئيسي الذي قاد الذين اتخذوا قرار ضم القدس الشرقية، يرتكز على التطلع إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، والحيلولة دون تقسيم المدينة في المستقبل. وبناءً على هذا الإعتبار، تم اخراج مناطق آهلة بالسكان مثل أبو ديس والعيزرية، من إطار حدود الضم.

وبناء على ما ذكره «تيرينس بريتي» في كتابه: «لمن القدس»، فإن تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس سابقاً، بدأ حركة دمج السكان العرب بالقدس بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة، وذلك بالوسائل التالية:

١ ـ **الإغراء المادي:** وهو يتلخص في تحسين مستوى المعيشة أو تقديم مستوى أفضل من الخدمات سواء في المجال الاجتماعي أو التعليمي... وقد تقبل السكان العرب هذه الخدمات لأن رفضها لن يفيدهم شيئاً.

٢ ـ **الحصول على الجنسية:** يتم أيضاً من قبيل الإغراء بالجنسية الإسرائيلية.

٣ ـ **حق التصويت:** تم ذلك لعرب القدس، وأعطى لهم حق التصويت في الانتخابات البلدية للمدينة.

٤ ـ **السماح بصحافة عربية حرة.**

مقترحات المعتدلين والمتطرفين الإسرائيليين إزاء القدس

تتلخص مقترحات المعتدلين الإسرائيليين حول أساليب الدمج بما يلي:

١ ـ إقامة بلديات حكم ذاتي في القدس تديرها مجالس مُنتخَبة من سكان المنطقة، ويكون للمناطق العربية مجالس خاصة بها على أن تقوم إسرائيل بتمويلها.

٢ ـ إعطاء العرب فرصاً متساوية في العمل والأجور والتعليم... الخ. بدون إشتراط الإنتماء إلى الجنسية الإسرائيلية.

٣ ـ أن يُسمح للعرب في القدس بالجنسية المزدوجة.

٤ ـ تُصرف تعويضات واقعية للأراضي التي تم الإستيلاء عليها بأمر رجعي من

تاريخ الإستيلاء.

٥ ـ إيقاف الهجرة اليهودية إلى القدس الشرقية.

وقد أحرز المتطرفون اليهود من وراء النجاح في إصدار قانون ضم القدس مكاسب عديدة سواء في الحصول على ميزانيات كبيرة للمستوطنات، أو في إنشاء مستوطنات جديدة بعد اتفاق كامب ديفيد، وهي نتائج تدل على أن نفوذهم أكبر بكثير إذا ما قارناه بعددهم في الكنيست. كذلك كثيراً ما تحظى آراء ووجهات النظر المتطرفة بتغطية كبيرة في الصحف الإسرائيلية. فمثلاً، كتب أحد أعضاء منظمة المستوطنين المتطرفين من جماعة «غوش إيمونيم» إلى صحيفة «الجيروزليم بوست» بالنيابة عن سكان مستوطنة «اوفرا» قائلاً:

«إننا، وبكل بساطة، لن نعطي العرب عملاً. وطالما لا يحصلون على عمل هنا ـ في القدس ـ فإن حياتهم لن تنتعش مما يضطرهم إلى المغادرة».

هذا، وقد قام رئيس الأركان الإسرائيلي السابق إيتان أكثر من مرة، بدعم فكرة تشكيل جيش مدني خاص للإشراف على العرب في القدس والسيطرة عليهم. فالمتطرفون، أمثال مجموعة «أبناء صهيون» «وكاخ» و«ت.ن.ت» ليسوا إلا تعبيراً واضحاً وإنعكاساً حقيقياً لحركة المتطرفين القوميين في المجتمع الإسرائيلي.

الجدول رقم (٢)

المسلسل الزمني لتاريخ القدس

إن التسلسل الزمني التالي يثبت، بصورة قاطعة، أن القدس كانت منذ القدم عربية.

التاريخ	الحدث
ـ عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد تقريباً	كان الشعب الفلسطيني يتكون من الكنعانيين.
ـ العصر البرونزي الأول: ٢٥٠٠ قبل الميلاد تقريباً	تم بناء القدس (أورشليم) على أيدي «الجيبوزايت» وهي إحدى قبائل الكنعانيين، وهكذا تكونت المدينة.
ـ العصر البرونزي الأوسط:	المدينة تخضع لحكم الملوك الكهنة.

التاريخ	الحدث
١٨٥٠ قبل الميلاد	وصل إبراهيم إلى أرض الكنعانيين في طريقه من جنوب العراق إلى مصر. ثم عاد بعد ذلك ثرياً إلى أرض كنعان. ولم يتسلم الحكم في هذه الأرض إبراهيم أو أحد فروع أسرته.
ـ ١٧٠٠ قبل الميلاد	اليهود في مصر: رحلت أسرة إبراهيم باختيارها إلى مصر.
ـ ١٢٥٠ ـ ١٢٣٠ قبل الميلاد	خروج اليهود من مصر هرباً من العبودية والقمع.
ـ ١٢٢٠ ـ ١٢٠٠ قبل الميلاد	«حوشوا» يغزو أرض كنعان، وتسقط مدينة الجرش في يده.
ـ ١٠٠٠ قبل الميلاد	الجيبوزايت يستولون على مدينة القدس.
ـ ٩٧٠ ـ ٩٣١ قبل الميلاد	عهد الملك سليمان، بناء المعبد (الهيكل).
ـ ٩٣١ قبل الميلاد	تقسيم البلاد إلى مملكتي إسرائيل ويهودا حيث أصبحت القدس عاصمة مملكة يهودا.
ـ ٧٢٠ قبل الميلاد	تدمير مملكة إسرائيل (السامرة) بواسطة الأشوريين، وأسر اليهود.
ـ ٦٠٠ قبل الميلاد	البابليون يغزون مملكة يهودا.
ـ ٥٨٧ قبل الميلاد	تدمير المعبد وأسر اليهود.
ـ ٥٣٨ ـ ٣٣٣ قبل الميلاد	فترة الحكم الفارسي.
ـ ٥٣٨ قبل الميلاد	الملك الفارسي يسمح بعودة اليهود
ـ ٥٢٠ ـ ٥١٥ قبل الميلاد	بناء المعبد الثاني.

التاريخ	الحدث
ـ ٣٣٣ قبل الميلاد ـ ٦٣ بعد الميلاد	فترة الحكم الهيليني.
ـ ٦٣م ـ ١٣٥	فترة الحكم الروماني.
ـ ٧٠م	تدمير المعبد.
ـ ١١٧م ـ ١٣٨م	تحويل القدس إلى مستعمرة رومانية وطرد اليهود منها.
ـ ١٣٥م	طرد اليهود من القدس.
ـ ١٣٥ ـ ١٣٤٨م	لم تكن هناك دولة لليهود في فلسطين. غير أن عدداً من اليهود هاجروا إلى فلسطين خلال فترة الإضطهاد الذي تعرضوا له في أوروبا مثل محاكم التفتيش الإسبانية.
ـ ٤٠٠ ـ ٦٣٨م	القدس تحت حكم الإمبراطورية الرومانية الشرقية.
ـ ٦٣٨م	فتح القدس من قبل الخليفة بن الخطاب حيث أصبحت عاصمة فلسطين العربية.
ـ ١٠٩٩ ـ ١١٨٧	خضعت القدس للصليبيين.
ـ ١١٨٧م	صلاح الدين يستعيد القدس إلى الحكم العربي.
ـ ١١٩٠م	صلاح الدين يدعو اليهود إلى العودة.
ـ ١٥١٧م ـ ١٩١٧م	خضعت القدس لحكم الأتراك العثمانيين.
ـ أواخر القرن التاسع عشر	إضطهاد اليهود في روسيا أدى إلى نشأة الحركة الصهيونية، ووضع خطط لايجاد كيان يهودي في فلسطين.
ـ ١٩١٧ ـ ١٩٤٨	خضعت القدس للانتداب البريطاني.
ـ ١٩٤٧	الأمم المتحدة تقر خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين مع الإحتفاظ بالقدس في إطار دولي.
ـ ١٩٤٨م	بمجرد إنتهاء الإنتداب البريطاني، يتم إعلان دولة إسرائيل التي استولت على بعض المناطق العربية في القدس.

التاريخ	الحدث
ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧م	القدس مدينة مقسمة بين الأردن وإسرائيل.
ـ ١٩٦٧م	إستيلاء إسرائيل على أراض عربية بما في ذلك القدس العربية.
ـ ١٩٦٧م	إعلان القدس عاصمة لإسرائيل بصورة غير شرعية.

(المصدر: هنري قطان، «مسألة القدس»، بالإنكليزية، ١٩٨٠)

الجدول رقم (٣)
التوزيع السكاني لمدينة القدس
في القرنين التاسع عشر والعشرين

السنة	عرب	يهود	النسبة المئوية لليهود
ـ ١٨٣٨	٨،٠٠٠	٣،٠٠٠	٢٧،٢
ـ ١٨٤٤	٨،٣٩٠	٧،١٢٠	٤٥،٩
ـ ١٨٧٦	١٣،٠٣٠	١٢،٠٠٠	٤٧،٩
ـ ١٨٩٦	١٧،٣٠٨	٢٨،١٢٢	٦١،٩
ـ ١٩٠٥	٢٠،٠٠٠	٤٠،٠٠٠	٦٦،٦
ـ ١٩١٣	٢٦،٨٠٠	٤٨،٤٠٠	٦٤،٣
ـ ١٩٢٢	٢٨،٠٨٢	٣٣،٩٧١	٥٤،٧
ـ ١٩٣١	٣٩،٢٢٩	٥١،٢٢٢	٥٦،٦
ـ ١٩٤٦	١٠٥،٤١٠	٩٩،٦٩٠	٤٨،٦
ـ ١٩٤٨	٦٥،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	٦٠،٦
ـ ١٩٦٧	٦٧،٦٠٩	١٣٥،٠٠٠	٧٤،٢

المصادر:

١) جون كيتو، «القدس الحديثة» بالإنكليزية، ١٩٤٧.
٢) سجلات فلسطين، بالإنكليزية، وزارة المعارف البريطانية، ١٩٦٧.
٣) هنري قطان، «القانون الدولي»، بالإنكليزية، ١٩٦٨.

ستراتيجية تهويد القدس

بالرغم من القرارات واتفاقات السلام، وما وقّع عليه الجانب الإسرائيلي من التزامات بعدم المساس بوضع مدينة القدس والأماكن المقدسة فيها إلى حين انتهاء مفاوضات الحل النهائي، إلا أن الحكومة الإسرائيلية سارعت إلى افتتاح النفق الذي أمضت دائرة الآثار الإسرائيلية بحفره أكثر من ١١ عاماً تحت أسوار المسجد الأقصى، الأمر الذي استفز مشاعر المسلمين والعرب بوصفه إجراءً جديداً يستهدف التمهيد لتدمير المسجد الأقصى، وزيادة سيطرة اليهود على الأماكن المقدسة والآثار التاريخية، ومن ثم تغيير معالم المدينة المقدسة لتصبح يهودية حتى بالمقدسات والآثار، خالية من علامات الحضارة العربية والإسلامية، وخالية من المقدسات المسيحية والإسلامية وممتلكات الوقف الإسلامي.

ففي بدايات الإحتلال البريطاني، وتحديداً في العام ١٩١٧، كانت نسبة ملكية العرب في القدس تزيد على ٩٠ في المئة من مساحتها. ولم يكن لليهود أكثر من ٤٪ فقط. وكان السكان العرب يشكلون ٧٥ في المئة من مجموع سكانها البالغ ٤٠ ألف نسمة في ذلك الوقت، في حين كانت نسبة السكان اليهود لا تزيد على ٢٥ في المئة من هذا المجموع، أي حوالى ١٠ آلاف يهودي فقط. غير أن هذه النسبة إنقلبت مع الإنتداب البريطاني الاحتلال الإسرائيلي. ففي عام ١٩٩٤، صارت نسبة السكان العرب ٢٦ في المئة من مجموع السكان البالغ ٥٨٧ ألفاً بينما أصبحت نسبة السكان اليهود ٧٤ في المئة (٧٠).

أما ملكية الأراضي والعقارات، فقد أصبحت ٨٦ في المئة لليهود وللمرافق العامة و١٠ في المئة للعرب و٤ في المئة يحاول الطرف العربي جاهداً الحفاظ عليها. ويوضح الجدول المرفق التغير الكبير الذي طرأ على نسبة السكان العرب منذ العام ١٩١٧.

جدول رقم (٤)
التغير العام في السكان والملكية في القدس
بين العرب واليهود (١٩٦٧ ـ ١٩٩٤)

السنة	نسبة الأراضي التي يملكها العرب	نسبة الأراضي التي يملكها اليهود	نسبة السكان العرب	نسبة السكان اليهود	المجموع الكلي للسكان
١٩١٧	أكثر من ٩٠٪	٤٪	٧٥٪	٢٥٪	٤٠ الف نسمة
١٩٩٤	١٠ و٤٪ يحاول يحاول العرب المحافظة عليها	٨٦٪ لهم وللمرافق العامة	٢٦٪	٧٤٪	٥٨٧ الف نسمة

المصدر: دراسة «وحدة البحوث والدراسات»، عمان، تشرين الأول ١٩٩٦، صفحة ١٦.

وقد قامت إسرائيل، كما نلاحظ، بإجراء تغيير شبه كامل للبنية السكانية وحتى العمرانية في المدينة، حيث لم تتوقف يوماً منذ بداية الإحتلال وحتى الآن عن العمل على تهويد المدينة، في إطار سياسة منهجية لإنتزاع الأراضي ومصادرتها وتفريغها من المواطنين الفلسطينيين، وحرمانهم من الإقامة فيها، وذلك تحت ذرائع مختلفة حتى أصبحت القدس محاطة بأحزمة من المستوطنات في محاولة لفرض أمر واقع جديد يصعب تجاهله أو إعادة الأمور إلى ما كانت عليه. وقد اتبعت إسرائيل الستراتيجية التالية لتحقيق ذلك:

أولاً: التهويد خطوة خطوة

في نهاية القرن التاسع عشر: بعد أن مهّد موشي مونتفيوري (الضابط في قصر فيكتوريا «ملكة انكلترا» ورجل أعمال يصاهر آل روتشيلد العائلة اليهودية العريقة) السبيل للشروع في حملته الإستيطانية في قلب مدينة القدس، بدأ بتنظيم رحلات عملية إليها منذ العام ١٨٢٧، فقام بست زيارات لتنفيذ مخططه التمهيدي ببناء المؤسسات والأحياء اليهودية خارج محيط السور التاريخي لمدينة القدس ليكون ذلك مقدمة لتحقيق الأهداف التي تمّ الإتفاق عليها بشأن القدس مع زعماء الطوائف اليهودية في انكلترا وإيطاليا ورومانيا والمغرب وروسيا خلال الفترة ما بين ١٨٣٨ ـ ١٨٧٢.

ولعل الخطوة الأولى في عملية التهويد، بدأها مونتفيوري بإجراء عملية إحصاء لليهود في قلب القدس عام ١٨٣٩، وفي سائر أنحاء فلسطين، كي تتكامل عمليات الإستيطان التي تكون مدينة بيت المقدس نقطة إنطلاقها. وقد تمّ في الفترة الممتدة من ١٨٤٣ إلى ١٨٩٧، بناء ٢٧ مستعمرة يهودية في مدينة القدس وما حولها، حيث بنيت

أولى هذه المستعمرات في عام ١٨٥٩ على قطعة من الأرض اشتراها موشي مونتفيوري بطريق الخداع من السلطات العثمانية بحجة بناء مستشفى عليها، لكنه قام ببناء مساكن شعبية لليهود فيها، كما تمّ بناء أحياء يهودية غرب القدس وشمالها وجنوبها خلال الفترة ١٨٦٠ ـ ١٨٩٧.

ومع **نهاية القرن التاسع عشر**، أقيمت أحياء أخرى على إمتداد الطريق المؤدية إلى بوابات المدينة الغربية والشمالية والجنوبية. وقد أقيمت هذه الأحياء على أرض استطاعت المؤسسات اليهودية أولاً ثم الصهيونية في ما بعد شراءها بالتحايل على القانون وبمساعدة القنصل البريطاني في القدس. وهكذا، ومع دخول القوات البريطانية إلى مدينة القدس في ١١ كانون الأول ١٩١٧، أنجز المخطط الصهيوني مرحلة مهمة على طريق محاصرة مدينة القدس وتحقيق أكثرية سكانية فيها.

منذ مطلع القرن العشرين حتى عام ١٩٦٧: في العام ١٩٠٣، قام هرتزل بجولة في المستعمرات اليهودية في فلسطين، وحثّ اليهود على التدفق إلى القدس، وتنفيذ عمليات الإستيطان على أوسع مدى. وفي فترة ١٨٩٧ ـ ١٩٣٠، تمّ، بناء ٢٤ مستعمرة يهودية أخرى داخل المدينة وضواحيها ليصل مجموع هذه المستعمرات إلى ٥١ مستعمرة يهودية.

فترة الإنتداب البريطاني: منحت سلطات الإنتداب البريطاني الوكالة اليهودية ١١٧ ألف دونم اقتطعتها من الأراضي الأميرية بقضاء القدس، وهي تمثل ٧ في المئة من مساحة المدينة. وبعد أيام من دخول الجنرال البريطاني اللنبي إلى القدس، استدعى مهندس مدينة الإسكندرية ماكلين وكلفه بوضع خطة هيكلية لمدينة القدس، وقدّم الأخير مخططه عام ١٩١٨ الذي قسّم مدينة القدس إلى أربع مناطق (البلدة القديمة وأسوارها، المنطقة المحيطة بالبلدة القديمة، القدس الشرقية والقدس الغربية)، كما ضم المخطط المستعمرات اليهودية المحيطة بالقدس إلى حدود البلدية المقترحة للمدينة، كله بهدف إضفاء الشرعية على استيلاء اليهود على الأراضي العربية وأملاك الوقف الإسلامي وتهويد المدينة.

بعد عدوان ١٩٦٧: في ٧ حزيران عام ١٩٦٧، أتمت القوات الإسرائيلية ضمن عدوانها الشامل إحتلال القدس الشرقية. وفي ٢٨ حزيران عام ١٩٦٧، أعلن حاييم موشي شابيرا، وزير الداخلية الإسرائيلي يومذاك، ضم أحياء القدس العربية في القدس الشرقية قصراً لتوحيد المدينة. وبعد احتلال القدس الشرقية، شرع في تهويد القسم الثاني من المدينة لمحاولة إضفاء صفة الوجود الشرعي لليهود فيها. ويمكن تقسيم هذا البرنامج إلى أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة عقب الإحتلال مباشرة، بإعلان مصادرة ١١٦ دونماً من القسم الجنوبي من أحياء البلدة القديمة بحجة المصلحة العامة لإقامة الحي

اليهودي الجديد، وذلك بأمر بنحاس سابير وزير المال الصهيوني، وتمّ تهديم منازل معظم الحي العربي ـ حارة الشرفة والمغاربة ـ وصودرت منازل وعقارات قُدرت بـ ٧٠٠ مبنى حجري لم يكن لليهود منها سوى ١٠٥ قبل عام ١٩٤٨. كما هدم بعضها الآخر، بما في ذلك المنازل والمساجد والأديرة والدكاكين والمدارس. وقد تمّ تهجير السكان العرب من تلك الأحياء إلى خارجها (٥٧٠٠ عربي على الأقل).

ووسعت بذلك رقعة الحي اليهودي من ٥ دونمات إلى ١٣٠ دونماً، ثم توافدت أفواج المستوطنين إلى الحي الجديد ليصل عدد سكانه إلى ٢٣٠٠ مستوطن يهودي. وقد بُني الحي اليهودي بعمارات حجرية شاهقة ترتبط ببؤر استيطانية يهودية في كل أحياء وحارات المدينة القديمة، بهدف السيطرة الكاملة على المدينة. كما هدف الإحتلال اليهودي إلى بناء سور جديد يحيط بها من جميع الجهات باستثناء الجهة الشرقية، من خلال مشروع القدس الكبرى الذي يضم ١٠ مدن تحيط بالقدس.

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة عام ١٩٦٨ حيث تمت مصادرة ٣٣٤٥ دونماً من أراضي منطقة الشيخ جرّاح ووادي الجوز وأرض السمّار، لتقام عليها أحياء استيطانية يهودية بدأت تغلق الأفقين الشمالي والغربي، واستمرت حتى أواخر السبعينات حيث استملك اليهود الممتلكات الشخصية والوقفية للسكان العرب الفلسطينيين الواقعة بين حارة الأرمن وحي المغاربة، وحل المستوطنون اليهود محل السكان الفلسطينيين الأصليين.

المرحلة الثالثة: بدأت في أوائل الثمانينات، عندما أقر الكنيست الإسرائيلي في ٣٠ تموز عام ١٩٨٠، بصورة استثنائية وعاجلة، قانوناً جديداً عُرف باسم «قانون أساسي» يعتبر القدس «عاصمة إسرائيل» وقد قدّمته عضو الكنيست الإرهابية غيئولا كوهين، وهي كانت عضواً في عصابة شتيرن ـ ليحي الإرهابية الصهيونية قبل العام ١٩٤٨، كما أنها أحد مؤسّسي حزب «هتحيا» الصهيوني المتطرف. وقد أقر القانون الآنف الذكر بأكثرية ٦٩ صوتاً من أصل ١٢٠ عضواً، وهدف إلى منع أي حكومة إسرائيلية من التوصل إلى اتفاق يمس وضع السيادة الإسرائيلية على القدس. كما تم في هذه الحقبة، وتحديداً في شتاء ١٩٨٠، مصادرة مساحات من أراضي قريتي بيت حنينا وشعفاط تبلغ ٤٤٠٠ دونم لإقامة مستوطنتي بسغات زئيف وبسغات أومر.

المرحلة الرابعة: بدأت هذه المرحلة عام ١٩٨٧ ولا تزال مستمرة. وقد دشن هذه المرحلة وزير البيئة التحتية آرييل شارون عام ١٩٨٧، وذلك عندما كان وزيراً للدفاع، عندما احتل مبنى يملكه عربي في أحد الأحياء الإسلامية في المدينة، وتبع ذلك خطوات مشابهة في قرى ومدن تُحيط بمدينة القدس من قبل الجماعات المتطرفة اليهودية. وقد عانى الفلسطينيون شراً كبيراً في محاولة لاسترجاع ممتلكاتهم التي

طُردوا منها بقوة السلاح الذي يحمله المستوطنون اليهود في الضفة الغربية والقدس عادة.

ثانياً: مصادرة الأراضي

اتخذت سلطات الإنتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي من بعدها سياسة مصادرة الأراضي لتغيير معالم وهوية المدينة المقدسة وواقعها.

وقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة في منطقة الشيخ رضوان ووادي الجوز وسمرلاند وحدها، على سبيل المثال، ٣٣٤٥ دونماً حيث أقيمت عليها مجمعات استيطانية. وقام اليهود ببناء سلسلة من المستعمرات تصل ما بين المشارف (سكوبس) والقدس، وذلك بهدف الوصل بين شرق القدس وغربها يهودياً. وتسيطر هذه المستعمرات على الطرق الخارجية للقدس، وبخاصة الطريق الواصلة بينها وبين رام الله.

وفي صيف عام ١٩٧٠، بدأت المرحلة الثانية من بناء حزام استيطاني حول القدس بمصادرة ١١٧٨٠ دونماً بحجة المصلحة العامة. وبدأ الحزام الثاني بمستعمرات «النبي يعقوب» في الشمال الشرقي و«راموت» عبر الجانب الغربي من المدينة و«غيلو» في الجنوب و«داوود» بمنطقة باب الخليل، بينما اعتُبرت مساحة ١٠٠ دونم في وادي الربابعة منطقة خضراء.

وأهم محطات الإستيطان بعد ذلك هي:

ـ في شتاء ١٩٨٠، صادرت قوات الاحتلال ٤٤٠٠ دونم من أراضي بيت حنينا وشعفاط في شمال القدس.

ـ بحلول عام ١٩٨٠، وضعت قوات الاحتلال الإسرائيلي يدها على ٣٣٪ من مساحة القدس «الموسعة»، أي ما يقارب ٢٤ كلم مربع، بينما لم تكن الممتلكات اليهودية تزيد على ١٧٪ من مساحة القدس بكاملها، أي ٥٠٠٠ دونم عشية حرب ١٩٤٨، وبذلك اتسعت مساحة المدينة المقدسة إلى ٧٠،٥ كلم مربع خلال عشرين عاماً بعد العام ١٩٦٧. وأقيمت فيها أكثر من ١٥ مستعمرة تضم ٣٠ ألف وحدة سكنية في شرق القدس، مما رفع عدد اليهود في هذا الجزء من المدينة من الصفر عام ١٩٦٧ إلى أكثر من ١٦٥ ألف مستوطن حتى عام ١٩٩٥، مقابل ١٦٠ ألف فلسطيني تقريباً.

ـ إحتل اليهود ٣٢ قرية عربية ودمروها وأقاموا عليها المستعمرات اليهودية في محيط القدس، كما صادروا أكثر من ٢٤ ألف دونماً خلال ٢٨ عاماً منذ حرب ١٩٦٧. وتم إنشاء أكثر من ٣٨٥٠٠ وحدة سكانية يهودية في القدس الشرقية، خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (٥)
تغيير واقع الملكية العربية في القدس
(١٩٤٥ ـ ١٩٩٥)

السنة	نسبة الملكية العربية	نسبة الملكية اليهودية	أراض أخرى
١٩٤٥	٨٤٪	٣٪	٣٪
١٩٩٥	٤٪	٨٦٪	١٠٪ ممنوع الإنتفاع منها ومعدة لمشاريع يهودية

المصدر: دراسة «إسرائيل تستولي على بيت المقدس»، عمان ١٩٩٦.

وقد عمدت إسرائيل في عمليات المصادرة هذه إلى الأساليب التالية:

ـ تعميم وإقرار الخرائط الهيكلية التي تحد من النمو العمراني والسكاني للأحياء العربية، كما تتيح للإحياء اليهودية فرصة التوسع والإحاطة بالأحياء العربية في المدينة والقرى المحيطة بها، بهدف السيطرة عليها وإنهاء وجود تلك القرى. وقد أدّت هذه الخرائط إلى تجميد إمكانية الإنتفاع لأكثر من ٤٠٪ من أراضي القدس العربية.

ـ لجأت إسرائيل إلى أساليب الإستملاك بحجة المصلحة العامة، واستولت على الأراضي التي كانت تملكها بلدية القدس والأراضي التي كان يملكها المواطنون العرب الذين غادروا المدينة بعد عدوان عام ١٩٦٧ (أملاك الغائبين).

ـ انتهجت إسرائيل أسلوب الإستملاك لإقامة محميات طبيعية أو شق طرق أو تحديد خطوط التوتُّر العالي.

ـ استملاك الأراضي بحجة الأماكن الأثرية والدينية.

ـ حجة توسيع المستوطنات القائمة، وقد صادرت إسرائيل في ١٩٩٥/٣/١٤ ٢٠٤٠ دونماً من أراضي قرى شعفاط وغاتا والعيسوية القريبة من القدس، بحجة مدّ خطوط كهرباء بين مستوطنتي راموت ومعاليه أدوميم.

ثالثاً: الإستيطان ومحاصرة المدينة المقدسة

بدأ الإسرائيليون، منذ احتلال القدس الشرقية إثر عدوان عام ١٩٦٧، ينظمون تهويدهم لمدينة القدس على أساس إقامة ثلاثة أحزمة استيطانية لتطويقها وعزلها عن باقي أراضي الضفة الغربية، وذلك وفق المخطط التالي:

١ ـ «الحزام ـ الطوق الأول»، وهو الحزام الذي يحاصر البلدة القديمة وضواحيها

ويربطها بالجزء الغربي، حيث تمّ إنشاء الحي اليهودي داخل السور الأثري والحديقة الوطنية حول شرق السور وجنوبه والمركز التجاري الرئيسي ضمن هذا الحزام.

٢ ـ «الحزام ـ الطوق الثاني»، الذي يحاصر الأحياء العربية خارج السور في المناطق الواقعة داخل حدود أمانة بلدية القدس في العهد الأردني، من ثلاث جهات بمستعمرات تتحد على شكل أقواس لتعزل المدينة عن الكثافة السكانية العربية في الشمال والجنوب منها. ويزيد عدد المستعمرات في نطاق هذا الحزام على ١١ مستعمرة يهودية.

٣ ـ «الحزام ـ الطوق الثالث»، الذي يهدف إلى حصار مدينة القدس الكبرى وفق المشاريع الإسرائيلية المقترحة ومن ثم تهويدها بشكل نهائي وكلي.

وتستهدف مشاريع الإستيطان في القدس، الأحياء العربية لتغليب العنصر اليهودي في المدينة، كما تهدف إلى ربط المدينة بضواح أقيمت فوق أراضي القرى العربية القريبة من مدينة القدس، وكذلك تعزيز إتصال المدينة بالمراكز الاستيطانية اليهودية وتطويق القرى العربية من القدس على خطى إقامة القدس الكبرى.

رابعاً: التهويد الديموغرافي

في القسم الأول من القرن التاسع عشر، كان اليهود يقيمون في القدس في ما عُرف بحارة اليهود. وكانت تلك الحارة محاطة بأحياء عربية، كما كانت تتكون من منازل مستأجرة من أصحاب الأملاك العرب وأملاك الوقف الإسلامي. وفي فترة الإنتداب البريطاني، إرتفع معدل الهجرة اليهودية إلى فلسطين مما ساهم في تعزيز وجود الجالية اليهودية في القدس.

وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧، أصبح بالإمكان دفع عشرات الآلاف من المستوطنين إلى قلب المدينة، خاصة بعد الخطوة التي اتخذها الاحتلال الإسرائيلي وأعلن عنها رسمياً يوم ١٩٦٧/١/٢٨ بتوحيد القدس تحت السيادة اليهودية. ففي عام ١٩٧٢، بلغ المجموع العام لسكان القدس بشقيها (٩٠٠،٣١٣) نسمة منهم (٣٠٠،٢٣٠) يهودي مقابل (٦٠٠،٧٣) عربي. فيما قفز عام ١٩٨٧ إلى (٤٨٢،٧٠٠) نسمة منهم (٣٤٦،٦٠٠) يهودي مقابل (١٣٥،٦٠٠) عربي. كما قفز عدد اليهود في لواء القدس ككل من (٨٧،١٠٠) نسمة عام ١٩٤٨ إلى (٥٣٢،٥٠٠) نسمة في عام١٩٨٧. أنظر الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)
نمو السكان اليهود وغير اليهود في القدس
(١٩٦٧ ـ ١٩٩٤)

السنة	المجموع (نسمة)	نسبة الفلسطينيين	نسبة اليهود
١٩٦٧	٢٦٧٨٠٠	٢٦،٧	٧٣،٣
١٩٧٢	٣١٣٨٠٠	٢٦،٧	٧٣،٣
١٩٨٠	٤٠٧١٠٠	٢٨،٢	٧١،٨
١٩٨٤	٤٤٦٥٠٠	٢٨،٤	٧١،٦
١٩٩٤	٥٨٧٠٠٠	٢٦	٧٤

المصدر: دراسة «إسرائيل تستولي على بيت القدس»، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٦.

وقد هدفت مشاريع الحكومات اليهودية المختلفة إلى الحفاظ على نسبة سبعة إلى ثلاثة لصالح اليهود من سكان القدس. وقد اتجه الصهاينة إلى تخفيض عدد السكان الفلسطينيين عبر التهجير والمصادرة والهدم والمنع من الإقامة، ومنع التوسع في البناء وغيرها من الأساليب.

وقد «قرر» مخططو البلدية أن ٢٠ ألف نسمة هو العدد الأمثل للسكان العرب في القدس القديمة، مما استلزم العمل على تخفيض عدد السكان الفلسطينيين بوسائل متعددة، ليست آخرها مسألة سحب هويات الإقامة الدائمة ممن يعيشون خارج القدس مؤقتاً أو لم يولدوا فيها. ويوضح الجدول رقم (٦) التغير وهو أقل من ٧/٣ لصالح اليهود.

ويلعب غموض مستقبل القدس الشرقية من الناحية السياسية، والقيود الإسرائيلية على نشاط التنمية عن طريق الأوقاف، ومنع منح تراخيص البناء الجديدة، أو السماح بتوسيع القديم منها، وكذلك فرض الضرائب الباهظة على الأملاك بشكل يعجز العرب عن دفعها، وغير ذلك من القيود والإجراءات، دوراً في تشكيل أزمة سكانية حادة في الأحياء العربية المتبقية في البلدة القديمة، والتي توصف بأنها بمثابة «أكواخ القدس»، وهذه الأزمة لا تشجع الفلسطينيين على الإقامة فيها، مما يخدم التوجهات الستراتيجية اليهودية بتهويد المدينة من خلال تغليب العنصر اليهودي، وخفض نسبة وجود العنصر العربي فيها.

وقد ظهرت جماعات يهودية متطرفة أهمها: عطيرات كوهانيم، وتوراة كوهانيم،

وحركة إسرائيل الفتاة، وقد شكلت هذه الجماعات اتحاداً مالياً عرف باسم «عطرا ليوشنا» وذلك من أجل استملاك العقارات في الأحياء العربية جماعياً.

خامساً: التهويد الديني والعمراني

كانت الذريعة للشروع في أعمال الحفريات في محيط منطقة المقدسات والآثار العربية الإسلامية ـ محيط الحرم القدسي الشريف ـ من فوق على مستوى ساحة الحرم القدسي الشريف، وحتى في الأساسات؛ الكشف عن الآثار المزعومة وهيكل سليمان.

وهذه الحفريات الإسرائيلية المتعاقبة والمتجددة، هي استغلال لأعمال الحفريات التي شرع بالقيام بها علماء الآثار منذ منتصف القرن الثامن عشر، ولكنها تتم اليوم تحت الإحتلال اليهودي بأسلوب يتَّسم بالعدوانية، ومصادرة الممتلكات العربية والأوقاف الإسلامية بدون الوصل إلى بصيص من الأمل في العثور على وثائق تاريخية أو مستمسكات حضارية تُثبت إدعاءها بوجود هذا الهيكل أو ذلك الكنيس في محيط هذا الموقع الديني الحضاري العربي الإسلامي أو تحته. وقد مرت مراحل الحفريات تحت الحرم الشريف وفي محيطه بتسع مراحل قبل فتح باب النفق الأخير. ويمكن القول أن هذه المراحل كانت أولية تمهيدية، لأنها مثلت الخطوات الأولى على طريق تغيير المعالم الحضارية الإسلامية والمسيحية للمدينة المقدسة والعمل على تهويدها، كما إنها شكلت الدلالة الواضحة على نية سلطات الإحتلال الإسرائيلي طمس الهوية الحضارية المتميزة لهذه المدينة المقدسة بتسارع وعدوانية لم يُشهد لهما مثيل عبر التاريخ.

وفي كتابه «الحفريات الإسرائيلية حول الحرم القدسي»، أوجز الدكتور أحمد العلمي مراحل الحفريات الإسرائيلية على النحو التالي .

المرحلة الأولى: تمتد من أواخر عام ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ١٩٦٨، حيث تم حفر ٧٠ متراً من أسفل الحائط الجنوبي للحرم القدسي، خلف المسجد الأقصى وأبنية جامع النساء والمتحف الإسلامي والمئذنة الفخرية.

المرحلة الثانية: انتهى العمل بها عام ١٩٦٩، وقد شملت حفر ٨٠ متراً من سور الحرم القدسي الشريف، وشملت باب المغاربة، مارة تحت الأبنية التابعة للزاوية الفخرية (مركز الإمام الشافعي) حيث تم هدم هذه المعالم العربية الإسلامية وطرد أهلها منها يوم ١٩٦٩/٦/١٤.

المرحلة الثالثة: إمتدت من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣، وشملت أسفل المحكمة الشرعية وخمسة أبواب للحرم القدسي الشريف هي: باب السلسلة، باب المطهرة، باب القطانين، باب الحديد، وباب علاء الدين البصري (باب المجلس الإسلامي)، إضافة إلى

أربعة مساجد ومئذنة قاتباي الأثرية وسوق القطانين. وقد أدت هذه الحفريات إلى تحويل قسم من المحكمة الشرعية إلى كنيس يهودي، إضافة إلى تصديع المعالم التاريخية، كالجامع العثماني ورباط الكرد والمدرسة الجوهرية.

المرحلتان الرابعة والخامسة: شرع بالمرحلة الرابعة عام ١٩٧٣، وانتهت في بداية عام ١٩٧٤، لتبدأ المرحلة الخامسة. وقد شملت هاتان المرحلتان المنطقة الواقعة خلف الحائط الجنوبي الممتد من أسفل القسم الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى وسور الحرم القدسي الشريف بطول ٨٠ متراً إلى الشرق، كما شملت أيضاً الحائط الجنوبي للحرم ثم الأروقة السفلية للمسجد الأقصى والحرم ذاته.

المرحلة السادسة: شرع بها عام ١٩٧٥، وتركز الحفر خلالها عند منتصف الحائط الشرقي لسور المدينة. سور الحرم القدسي الشريف، وتقع في منطقة بين باب السيدة مريم والزاوية الشمالية الشرقية من سور المدينة، وقد كان الهدف منها إزالة المقابر الإسلامية التي تضم رفات كبار الصحابة وعلماء المسلمين، كعبادة بن الصامت البدري وشداد بن أوس الأنصاري، وإقامة جزء من منتزه إسرائيل الوطني على انقاضها.

المرحلة السابعة: جاءت هذه المرحلة تطبيقاً لمشروع اللجنة الوزارية الإسرائيلية لعام ١٩٧٥ الذي قضى بضم الممتلكات العربية الإسلامية إلى ساحة المبكى (ساحة البراق). وقد نجم عن الحفريات في هذه المرحلة إلحاق الأضرار وتعريض المعالم الإسلامية للإنهيار، ومن أبرزها: المحكمة الشرعية القديمة، وعمارة المكتبة الخالدية، وزاوية أبو مدين الغوث ومسجده، إضافة إلى تعريض ٣٥ عقاراً عربياً يقطنها ما يزيد على ٢٥٠ مواطناً عربياً للإنهيار.

المرحلة الثامنة: وهي من أبرز مراحل الحفريات وأكثرها خطورة، وفيها رفع اليهود شعار «كشف مدافن ملوك إسرائيل في مدينة داوود»، وتمثلت خطورتها بتعريض المسجد الأقصى للإنهيار.

المرحلة التاسعة: وهي بمثابة اختراق للحائط الغربي من الحرم القدسي الشريف. وقد شرع بتنفيذها في ١٩٨١/٨/٢٨ عندما أعيد فتح النفق الذي كان قد اكتشفه كولونيل إنكليزي يُدعى تشارلز وارن، وهو النفق الذي تم إنجازه وإفتتاحه مؤخراً عشية يوم الغفران العبري مساء الإثنين ١٩٩٦/٩/٢٤. ويقع هذا النفق في الجانب الأسفل من الحرم في منطقة المطهرة بين بابي الحرم (باب السلسلة وباب القطانين). وقد شملت أقدم سبيل إسلامي للمياه (سبيل قاتباي). هذا، وقد استأنفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الحفريات تحت المحكمة الشرعية في عام ١٩٨٧، في عمارة المدرسة التنكزية وجنوب المسجد الأقصى المبارك. وقد أدت هذه الحفريات إلى تصدعات وإنهيارات في العقارات والمدارس والمحلات التجارية المجاورة للمسجد

الأقصى، ومن ضمنها ما حصل للمدرسة العثمانية والمنجكية، وسقوط البوابة الرئيسية لدائرة الأوقاف في باب المجالس، وإنهيار باب السلسلة.

وكان إفتتاح النفق يوم ١٩٨٧/١٢/٩. وقد قام كبار المسؤولين الإسرائيليين يومها بجولة في داخله، على أن أهدافه الرئيسية إستغلاله للأغراض السياحية والسيطرة على الأحياء الاسلامية في قلب المنطقة القديمة بعد شق فتحة جديدة مع درج في نهاية هذا النفق لاحقاً ليصبح عند ذلك بالإمكان اختراق الحي الإسلامي من كل جهاته، بعد اختراق منطقة دير راهبات صهيون قرب طريق الآلام.

غير أن اندلاع مواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٨٨ (بسبب فتح هذا النفق باتجاه باب الغوانمة) وإصابة العشرات من المواطنين، اضطر الحكومة الإسرائيلية إلى التراجع والاستجابة لطلب إعادة اغلاقه.

النفق الجديد تحت أسوار المسجد الأقصى

جاء قرار الحكومة الإسرائيلية في اجتماع خاص يوم الجمعة ١٩٩٦/٩/٢٠ بفتح النفق الجديد عشية عيد الغفران اليهودي مساء الإثنين ١٩٩٦/٩/٢٤ تحت الحرم القدسي الشريف، ليذكر المسلمين والعرب بالجهود المتواصلة التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية العمالية والليكودية، على حد سواء، في الحفر تحت الحرم القدسي بهدف تغيير المعالم الإسلامية، وتحويلها إلى مدينة يهودية من خلال البحث عن آثار يهودية مزعومة تحت الحرم، وعلى الأخص ما يتعلق بالهيكل المزعوم، في خطوات أولية لهدم المسجد الأقصى وتقويض أساساته.

ويُعتبر هذا الإجراء تحولاً أساسياً في السياسات الإسرائيلية المعلنة تجاه المقدسات الإسلامية، لأن الاعتداء على هذه المقدسات قد انتقل من ممارسات تقوم بها بعض المنظمات المتطرفة اليهودية إلى اجراءات رسمية معلنة يدافع عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي شخصياً.

ويمتد هذا النفق مسافة ٤٠٠ متر تحت الحي العربي الإسلامي في المدينة، ويسير على طول حائط أساسات المسجد الأقصى، ويبدأ من حائط البراق، أسفل الحرم، حتى يصل إلى شمال الحي الإسلامي. وقد فتح جزء منه بعد عام ١٩٦٧، وهو يمر بشبكة من الأقبية المعقودة أيام المماليك، وفتح الجزء الثاني منه، بعد عام ١٩٨٧، وهو عبارة عن طريق يعود إلى العهد الروماني. أما الجزء الأخير وطوله ١٠ أمتار فقد فُتح حديثاً، ويهدف إلى بناء سلم يصل إلى أقرب خزان ماء من العهد الروماني على طريق الآلام. ويقع النفق الجديد بالقرب من المدرسة العمرية في البلدة القديمة من القدس. وكانت حكومة حزب العمل بزعامة إسحاق رابين قد سمحت بفتحه بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٩٦، ولكنه تم تأجيل تنفيذ القرار بعد العمليات الاستشهادية التي نفذتها

حركة «حماس» ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في نهاية شباط من العام نفسه.

وقد كشفت وزارة الأديان ودائرة الآثار الإسرائيليتان عن مشروع النفق عام ١٩٨٧. ويُعد هذا النفق الثالث تحت أسوار الحرم القدسي، حيث تم وصله بنفق البراق، وهو نفق آخر يبلغ طوله ٥٠٠ متر، ويتجه من الشرق إلى الغرب على طول المدينة. أما النفق الآخر الذي يُعتبر نفقاً رئيسياً تحت أسوار البلدة، فينطلق من مغارة سليمان في باب الساهرة، ويصل إلى وسط المدينة، ويتفرَّع غرباً باتجاه باب الخليل وشرقاً تحت المسجد الأقصى باتجاه قرية سلوان. ويُذكر أن اقتراحات قدمت في السابق من قبل رؤساء أجهزة الأمن الإسرائيلي بالقيام ببث ليلي لتسجيلات أصوات حفارات ومطارق آلية حتى يعتاد الفلسطينيون على هذه الأصوات، بحيث يتم في إحدى الليالي فتح باب النفق الجديد بالمعدات الحقيقية. علماً أنه سبق وحُدِّدت سبعة مواعيد لفتح النفق، لكنها أُجلت جميعها خوفاً من ردة الفعل العربية والإسلامية على ذلك.

مستوطنة جبل أبو غنيم

في سياق تهويد القدس، عمدت إسرائيل إلى توسيع الحدود البلدية للمدينة المقدسة التي أصبحت مساحتها تفوق ٥٥٠ كيلومتراً مربعاً، أي ما يعادل ٢٤ في المئة من مساحة الضفة الغربية، وهي بذلك تُعد من أكبر مدن العالم من حيث مساحة الحدود البلدية.

ومع توسيع الكتل والتجمعات الإستيطانية الكبرى المحيطة بالقدس، وخصوصاً تجمعات معاليه أدوميم وبيتار وجفعات زئيف وأفرات، أدى الأمر إلى خفض نسبة المواطنين العرب مما يخدم مصالح إسرائيل في جعل المواطنين الفلسطينيين أقلية في بحر الكثافة السكانية اليهودية.

وفي تقرير نُشر أخيراً عن معهد القدس لأبحاث إسرائيل، كمحصلة لدراسة ميدانية أجريت في الفترة القريبة الماضية، فإن مجموع سكان القدس الموحدة بلغ في نهاية العام ١٩٩٥ ٥٨٣،٦ ألف نسمة، منهم ٤٣١،٧ ألف يهودي و١٧١ ألف عربي، كما أشار التقرير إلى أن ٥٧ في المئة من سكان القدس، أي ٣٢١ ألف نسمة يعيشون في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وتبلغ نسبة اليهود في القدس الشرقية ٤٨،٩ في المئة، أي نحو ١٥٦ ألف نسمة، فيما تبلغ نسبة السكان العرب ٥١،١ في المئة، أي نحو ١٦٤ ألف نسمة. كما يعيش في الأحياء الإستيطانية الواقعة ضمن دائرة بلدية القدس ١٢٥ ألف مستوطن.

أما في إطار القدس الكبرى التي تقارب مساحتها ربع مساحة الضفة الغربية، فهناك ١،١٢٥ مليون نسمة، ٤٦ في المئة منهم يهود، و٥٤ بالمئة عرب. وثمة غالبية يهودية في حدود القدس الغربية تبلغ ٩٠ في المئة، غير أنه توجد في مناطق الضفة الغربية

ويقع في الجبل دير مسيحي بيزنطي كان يستضيف الحجاج القادمين من كنيسة القيامة في طريقهم إلى المهد. وعام ١٩٩١، جرت مصادرة الأراضي المحيطة بجبل أبو غنيم، ومنذ العام ١٩٩٦ وحتى الآن تم وصله بمستوطنة جيلو شمال بيت جالا بفضل الشوارع الالتفافية التي صادرت سلطات الاحتلال مساحاتها اللازمة من الأرض من السكان الفلسطينيين أبناء بيت ساحور، بيت لحم، وذلك لتكريس حدود القدس الكبرى من جهة الجنوب.

وخطورة الاستيطان في جبل أبو غنيم، فضلاً عن كل ما هو واقع احتلالي استيطاني توسعي، تتضمن النقاط الآتية:

ـ تمزيق الوحدة الإقليمية للأرض الفلسطينية، وتغيير ملامحها الديموغرافية حيث تصبح الضفة الغربية مشطورة فعلياً، منطقة شمالية تمتد من شمال القدس حتى شمال الضفة عند طولكرم وجنين، ومنطقة جنوبية إلى جنوب دائرة استيطان القدس الكبرى وحتى الخليل. وبذا، تصبح الأراضي الفلسطينية محشورة في ثلاثة كانتونات هي:

- كانتون من الحدود الشمالية للقدس الكبرى وحتى جنين ـ طولكرم.
- كانتون من الحدود الجنوبية للقدس الكبرى وحتى الخليل.
- كانتون قطاع غزة.

ـ استكمال طوق التنين الاستيطاني بالكتل الاسمنتية حول القدس الكبرى، وإغلاق كل الفراغات المحيطة. وبذا يتم خنق مدن بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، حيث تبقى من دون أراض لاحتواء الزيادة السكانية الطبيعية.

ـ انتهاك قدسية الأماكن المسيحية الأثرية، حيث يوجد في أبو غنيم بئر القديس تيودور، والدير البيزنطي وكنيسة بئر قاديسمو، وهو المكان الذي رحلت منه السيدة العذراء قبل توجهها إلى بيت لحم وإنجاب السيد المسيح.

إن خطوات الاستيطان المتلاحقة، تأتي أيضاً في سياق الجهود الاسرائيلية لخلق مواقف جيدة ومريحة للطرف الإسرائيلي للإنطلاق نحو مفاوضات التسوية الدائمة بانتزاع مكاسب ستراتيجية على الأرض، وهذا بالضبط الهدف الأساسي للاستيطان في جبل أبو غنيم في خطوة لرسم نهائي لحدود القدس الكبرى من الوجهة الإسرائيلية.

التخطيط النهائي اليهودي للقدس

من الصعب تصور حلول نهائية حاسمة لمسألة مدينة القدس تكفل تصفية جميع عناصر الصراع بين العرب واليهود حولها. فالحلول التي تم طرحها من الجانب الإسرائيلي، لا ترقى إلى مستوى الحد الأدنى من الحقوق العربية في المدينة. وقد طرح

الجانب الإسرائيلي بعض السيناريوهات، أحدها للخبير اليهودي ميرون بنفنستي، مساعد رئيس بلدية القدس الإسرائيلي السابق، وقد نص مشروعه على «إقامة إدارة مزدوجة مع سيادة مزدوجة على غرار مجلس لندن الكبرى، وتقسيم المدينة إلى أحياء أو مجالس بلدية ضمن مجلس بلدي أعلى فيدرالي، بحيث تحدد المسؤولية والصلاحية لكل قطاع، على أن تبقى القدس الموحّدة عاصمة لإسرائيل».

كما طرح الخبير زافيل بنكر مشروعاً آخر نص على «تقسيم القدس إلى ثماني بلديات فرعية: خمس منها للعرب والباقي لليهود، بحيث تضم البلديات العربية المدن والقرى الفلسطينية القريبة من مدينة القدس، في حين تضم البلديات اليهودية الجزء الغربي من المدينة، إضافة إلى الأحياء اليهودية الحالية التي كانت تحت السيادة الأردنية قبل حرب عام ١٩٦٧».

ومما يجدر ذكره أن المشاريع الإسرائيلية الأخرى قد اعتمدت بشكل أساسي على المشاريع الآنفة الذكر. ففي هذا السياق، طرح شمعون شامير، سفير إسرائيل الحالي لدى الأردن، في لقاء مع فلسطينيين في النمسا، مشروعاً تم نشره في ٢٠ أيار ١٩٩٦، وقد تضمن ما يلي:

١ ـ تبقى القدس مدينة موحدة ومفتوحة للجميع.

٢ ـ ينشأ في المدينة سقف، أي مجلس بلدي أعلى للمدينة الكبرى، ويكون على رأسه يهودي.

٣ ـ تُقسم المدينة إلى أحياء ذات استقلال ذاتي تُدار بشكل مستقل، وتتولى إدارة الحي إدارة الشؤون اليومية للمواطنين في الحي.

٤ ـ يستطيع سكان القدس الفلسطينيون ممارسة حق الانتخاب والترشيح لمؤسسات الكيان الفلسطيني.

٥ ـ تُدار الأماكن المقدسة من قبل الأديان المختلفة، وبوسع الفلسطينيين رفع علمهم في منطقة الحرم.

٦ ـ يمكن للمؤسسات الفلسطينية، بما فيها المؤسسات السياسية، العمل في شرق المدينة.

وفي شباط ١٩٩٥، أعد طاقم خاص من الباحثين والخبراء الإسرائيليين في معهد القدس لدراسات إسرائيل، مجموعة من الأفكار والتصورات حول مستقبل المدينة، أهمها تكريس مكانة إسرائيل في المدينة تمهيداً للتسوية الدائمة، والتأكيد على ضرورة أن يحتفظ اليهود في أي تسوية بحق الدخول إلى «جبل الهيكل» ـ الحرم القدسي الشريف ـ وأكدت هذه التصورات على وجوب احتفاظ إسرائيل في أي حل مستقبلي بالحق في استخدام القوة في حال تعرضت سلامة الإسرائيليين للخطر في المسجد

الأقصى!

وطُرح مشروع إسرائيلي آخر في ٣ تشرين الأول ١٩٩٣، وضعه فوناك وهيرتشفيلد اللذان أشرفا على إعداد اتفاق «أوسلو ـ ب» من الجانب الإسرائيلي. ويتضمن هذا المشروع تشكيل بلديتين ثانويتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، على أن تكون هناك بلدية سقف مسؤولة عنهما، وتقسم المنطقة العربية إلى أحياء ذات إدارة ذاتية، أما الأماكن المقدسة فتكون تحت السيادة المشتركة على النحو الآتي:

١ ـ الأماكن المقدسة الإسلامية تحت سيادة إسرائيلية ـ فلسطينية ـ أردنية.

٢ ـ الأماكن المقدسة المسيحية تحت سيادة اسرائيلية مع طرف آخر يحدده الفاتيكان.

بحيث تكون إسرائيل المرجع الأساسي لقضية السيادة المشتركة، على أن يجدد هذا الوضع كل ٢٥ عاماً.

وقدم «رعنان ويتز» مشروعاً للحل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية عبر نبيل شعث، وزير التخطيط الفلسطيني، يتكون من ثلاثة عناصر تمثل القدس إحداها. وقد نُشر في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٥، ومن أبرز ما ورد حول القدس:

١ ـ إقامة مدينة للفلسطينيين مساحتها ١٠ آلاف دونم، وتقع هذه المدينة التي ستكون عاصمة للفلسطينيين، إلى الشرق من قرية شعفاط وتستوعب ٣ آلاف مواطن. وتتوسط هذه المدينة المناطق الثلاث للدولة الفلسطينية: الخليل، نابلس، غزة، وتُعتبر مساحتها كاملة جزءاً من الأرض الفلسطينية.

٢ ـ يمنح السكان العرب المقدسيون الحاليون حق الاختيار بين الانضمام إلى القدس الحالية أو القدس المقترحة.

٣ ـ ينشأ طريق التفافي دائري يربط القدس الحالية بالقدس المقترحة، ويتبع الجزء الغربي من هذه الطريق السيادة الإسرائيلية فيما يخضع الجزء الشرقي منها للسلطة الفلسطينية.

٤ ـ يتم تدويل المدينة المقدسة داخل الأسوار لبعدها الديني العالمي، مع إعطائها وضعاً مميزاً، واعتبارها حياً من أحياء القدس اليهودية، وتُدار من قبل مجلس منتخب من السكان المحليين يهوداً ومسيحيين ومسلمين، ويكون رئيس المجلس المنتخب هو نفسه رئيس بلدية القدس اليهودية، بينما يكون نائبه رئيس بلدية القدس الفلسطينية.

٥ ـ في حال تنفيذ هذا المشروع، فإن مدينة القدس الحالية تضم جميع المستوطنات المحيطة بها بدون أن يمس هذا الإجراء مسألة السيادة الإقليمية أو الحقوق للسكان المحليين.

أما دوري غولد، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فيرى في دراسة نشرها في عام ١٩٩٥ أن الحل يكمن في ما أسماه بالحل الديني الذي يرعى المصالح الإسلامية فقط، ويقترح لذلك إنشاء لجنة إسلامية تضم كلاً من السعودية والمغرب والسلطة الفلسطينية إلى جانب الأردن، للإشراف على الأماكن المقدسة، ويستبعد غولد تماماً فكرة التفاوض على السيادة على مدينة القدس أو على ما أسماه بالحل الجغرافي لوضع المدينة، معتبراً أن ذلك يشكل خطراً على الأمن الإسرائيلي، كما يستبعد حتى إمكانية إعادة تقسيم المدينة أو تقاسمها إنطلاقاً من قناعته بأنها مدينة يهودية وعاصمة أبدية لإسرائيل.

وفي ظل التهويد الهائل، لم يعد بيد الجانب الفلسطيني أية أوراق ضغط على الإسرائيليين بخصوص المدينة المقدسة. فالحلول الإسرائيلية تستبعد أن تقدم إسرائيل أي تنازل يتعلق بالسيادة السياسية على المدينة ولا حتى السيادة الدينية على الأماكن المقدسة والآثار الدينية للعرب والمسلمين. وينبغي أن يُشار إلى أن مسألة السيادة السياسية على القدس وأنها عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل، هما محط إجماع في التركيبة السياسية في إسرائيل، لا يقابله اجماع عربي أو إسلامي رسمي على تصور محدّد للحقوق الدينية والتاريخية والسياسية للعرب. وفي حال كهذه، فإن الحل النهائي إذا ما أريد التوصل إليه في مثل هذه الظروف، سوف يُبقي القدس تحت السيطرة اليهودية، ويُبقيها العاصمة الموحدة لإسرائيل، ولن ينال العرب في أحسن الأحوال إلا السماح لهم بإقامة مجالس أحياء لإدارة الشؤون اليومية، والإشراف الديني تحت السيادة الإسرائيلية الشاملة على الأماكن المقدسة، وبتداخل الحقوق الدينية في الحرم والأماكن المقدسة والتاريخية الإسلامية منها والمسيحية. ولا يلحظ وجود توجه دولي واضح لإجبار إسرائيل على الإنسحاب من المدينة المقدسة، وتحرير المقدسات من السيطرة العسكرية وحواجز الطرق المانعة من الوصول إليها في المناسبات الدينية.

وثيقة سرية لتقسيم القدس

نشرت صحيفة «القدس» الفلسطينية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢١، وثيقة سرية عن صحيفة «كول هعير» الأسبوعية الإسرائيلية، أعدها خبراء وقدموها مؤخراً إلى أيهود أولمرت رئيس بلدية القدس. وتتناول هذه الوثيقة التي هي تحت عنوان «الإدارات السكانية المقدسية»، تقسيم المدينة المقدسة إلى ثلاث إدارات سكانية:

علمانية ودينية وعربية.

وقال معدو الوثيقة إنهم يرون أن «القدس الموحدة» يجب أن تشكل نموذجاً ورمزاً

لتواجد السكان المختلطين معاً مع احترام خصوصياتهم، من جهة، وإمكانية توفير مقومات اقتصادية لهم في إطار مشترك، من جهة ثانية. وان هذا الواجب السياسي والإنساني يتطلب العثور على حلول إبداعية وغير عادية لإدراة البلدية والمدينة. وقد ورد في الخارطة المعروضة في الوثيقة نفسها، تقسيم المدينة إلى ثلاث إدارات تُشكل من الناحية العملية ثلاث كتل منفصلة. وأُرفق بالخارطة ملخص تقسيم المناطق التي ستشرف الإدارات عليها.

وورد في الوثيقة أنه بعد «قيام إسرائيل بمصادرة مساحات شاسعة من شرق المدينة وبيت صفافا، أي على نحو ٤٨ ألف دونم، فإن مساحة الأحياء العلمانية والمختلطة تبلغ ٣٩،٣٠٠ دونم».

وأضافت الوثيقة أنه «حتى إذا حسمنا منطقة إدارة بيت صفافا، فإن المناطق التي تُشرف عليها الإدارات ستكون أكبر من منطقة الأحياء العلمانية، فيما يحاصر المتدينون منطقة مساحتها ١٤،٥٧ دونماً. وستكون الإدارات مؤسسات تمثيلية أمام البلدية، تعمل معها وتتعاون معها في تحديد السياسات واتخاذ القرارات وتوفير الخدمات للمواطنين».

وتتضمن الوثيقة ستة اقتراحات لإدارة البلدة القديمة، ينص إحدها على اعتبار البلدة القديمة «مجالاً مقدساً» تُشكَّل فيه إدارة تمثل الأديان الثلاثة والسكان والحكومة والعالم العربي. ويُذكر أن الحكومة الإسرائيلية رفضت حتى الآن تدخل العالم العربي في إدارة البلدة القديمة.

أما الاقتراحات الأخرى بخصوص البلدة القديمة، فتتحدث عن إدارة تُشكَّل من ممثلين عن جميع الأحياء والديانات، وتنقسم إلى إدارة يهودية وأرمنية وإدارة مسيحية وإسلامية، وتضم الحيين اليهودي والأرمني إلى إدارة مركز المدينة فيما يتم ضم الحيَّين المسيحي والإسلامي لإدارة الشيخ جرّاح.

وتنص الوثيقة على تشكيل «رابطة بلدية» تضم ممثلين عن جميع الأحياء، وترتبط بإدارات خارج الأسوار توفر خدمات سكانية، وتشكيل إدارة تعمل فقط في مجال «التطوير المادي».

وتقترح الوثيقة إعادة تحديد جميع مناطق الإدارات في المدينة، بحيث تكون ١٣ منها «في القطاع اليهودي غير الديني» وتسع إدارات في القطاع العربي، وسبع في القطاع الديني، فيما تكون إدارة «راموت بولين» دينية محض. أما «راموت ـ ١» وحتى «راموت ـ ٦» فستشرف عليها إدارات دينية ـ علمانية ـ قومية. وأما الأحياء الدينية القومية مثل «كريات موشيه» أو الجيوب الدينية، في شعاري حساد أو القطمون القديمة فإنها ستُعتبر مناطق إدارة علمانية.

وتتناول الوثيقة التوقعات السكانية لعام ٢٠١٠ التي تتحدث عن وجود ٨٠٠ ألف

نسمة في المدينة، بحيث يكون ١٦٢ ألف شخص تحت سلطة الإدارات السكانية الدينية و٤١٢ ألفاً تحت سلطة الإدارات العلمانية والباقي تحت إدارات أحياء في شرقي القدس وبيت صفافا.

والجدير بالذكر أن الوثيقة لم تتعرض للأوساط الدينية اليهودية.

الموقف الأميركي من القدس

هناك جبهة أخرى تشهد معركة على هوية القدس، وهذه الجبهة الثانية هي واشنطن حيث لا يُميز الكثيرون من أعضاء الكونغرس بين قبة الصخرة المشرفة وكنيسة القيامة لأنهم لا يعرفون الفرق بينهما.

ومنذ سنوات طويلة والولايات المتحدة ترفض الطلبات المتكررة من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب. وينطلق هذا الرفض من الرفض الدولي الذي يعود إلى خمسين سنة خلت. ففي ذلك الوقت، قررت الولايات المتحدة والأمم المتحدة تأييد تدويل القدس كوسيلة لضمان الحقوق الدينية لليهود والمسلمين والمسيحيين. لكن هذا الخيار لم يعد مطروحاً بعد أن استولت إسرائيل على الجزء الغربي من القدس في حرب ١٩٤٨، مما أدى إلى تقسيم المدينة إلى عربية تحت السيطرة الإسرائيلية وشرقية تحت سيطرة الجيش الأردني.

ومع ذلك، ظل الرئيسان الأميركيان هاري ترومان ودوايت ايزنهاور يعتبران وضع المدينة المقدسة غير نهائي، كما أنهما رفضا الاعتراف بأن القدس عاصمة لإسرائيل. وفي تشرين الأول ١٩٤٨، أعلن ترومان ان الولايات المتحدة «ستواصل في إطار الأمم المتحدة تأييد تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة في فلسطين». بل وذهبت إدارة أيزنهاور إلى أبعد من ذلك عندما عارضت قرار إسرائيل نقل وزارة خارجيتها إلى المدينة عام ١٩٥٢. وكررت الإدارة الأميركية في مذكرة سلمها السفير الأميركي إلى الحكومة الإسرائيلية، موقفها وهو أنه «ليس لدى واشنطن أي نيّة في نقل سفيرها إلى القدس». ومضت المذكرة تقول: «إن الحكومة الأميركية إلتزمت وستواصل الإلتزام بالسياسة التي تنص على وجوب وجود نظام دولي للقدس، لا يؤمّن مجرد حماية الأماكن المقدسة فيها فحسب، بل ويكون مقبولاً أيضاً لدى إسرائيل والأردن والمجتمع الدولي».

وحتى قبل حرب حزيران ١٩٦٧، لم تعد دعوة الأمم المتحدة قبل ذلك الوقت بعشرين عاماً لتدويل القدس واردة، بعد أن أصبح الأردن وإسرائيل يشتركان في السيطرة على المدينة، لكن احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧، وإعلانها ضم المدينة في ما بعد، أضاف بعداً جديداً إلى السياسات الأميركية والدولية حيال القدس،

إذ حلت مكان الدعوات إلى تدويل القدس معارضة قوية للإجراءات الإسرائيلية التي تركزت على تقرير الوضع النهائي للمدينة من جانب إسرائيل وحدها.

وبعد حرب عام ١٩٦٧ بفترة قصيرة، احتجت إدارة الرئيس ليندون جونسون على قرار الكنيست الإسرائيلي ضم القدس الشرقية، وقال ممثل أميركا في الأمم المتحدة غولدبيرغ: «إن ضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها للجميع هي أمور يجب ان تتم من خلال ضمانات دولية، كما أنه لا يجوز تقرير وضعية القدس من جانب واحد بل بالتشاور بين جميع الأطراف المعنية (...) وبالنسبة إلى الإجراءات المحددة التي اتخذتها حكومة إسرائيل في ٢٨ حزيران، أود أن أوضح بجلاء أن الولايات المتحدة الأميركية لا تقبل هذه الإجراءات ولا تعترف بها أو بأنها تُغير وضع القدس. كما أن حكومتي لا تعترف بأن الاجراءات الإدارية التي اتخذتها حكومة إسرائيل في ٢٨ حزيران هي الكلمة النهائية في المسألة. ونحن نأسف لاتخاذها، بل ونحن نصرّ على أنه لا يمكن اعتبار تلك الإجراءات سوى اجراءات مؤقتة ومرحلية، ولذا فهي ليست حكماً مسبقاً على الوضع النهائي والدائم للقدس».

كذلك عارضت إدارة جونسون القرارات الإسرائيلية اللاحقة لمصادرة الأراضي في القدس الشرقية لبناء المستوطنات عليها، ووصفها الرئيس جونسون نفسه بأنها «تضر بمصالحنا المشتركة في المدينة».

وقد شرح وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز الموقف الأميركي عام ١٩٦٩، عندما قال: «إن واشنطن لا يمكنها ان تقبل الاجراءات التي يتخذها أي طرف وحده لتقرير الوضع النهائي للمدينة. فنحن نؤمن أن وضع المدينة لا يمكن أن يتقرر إلا باتفاق الأطراف المعنية... وهو ما يعني، من الناحية العملية، الحكومتين الإسرائيلية والأردنية، مع أخذ مصالح الدول الأخرى في المنطقة ومصالح المجتمع الدولي في الاعتبار، لكننا نؤيد مبادىء معينة نعتقد أنها توفر إطاراً عادلاً لتسوية قضية القدس. فنحن نعتقد، بصورة خاصة، أن القدس يجب أن تكون مدينة موحدة لا يوجد فيها أي قيود على حركة الأفراد والبضائع، وأن تكون مفتوحة أمام أتباع جميع الأديان والجنسيات، كما يجب أن تأخذ الترتيبات الخاصة بإدارة المدينة الموحدة في الاعتبار مصالح جميع السكان ومصالح اليهود والمسلمين والمسيحيين. كذلك ينبغي أن تكون هناك أدوار لكل من إسرائيل والأردن في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة».

وبقيت هذه العناصر الأساسية تشكل السياسة الأميركية إبان السبعينات، أي في عهد إدارة كل من نيكسون وفورد وكارتر. ففي آذار ١٩٧٦، أعلن وليام سكرانتون، السفير الأميركي في الأمم المتحدة: «إن مستقبل مدينة القدس لن يتقرر إلا من خلال أدوات وعمليات التفاوض والاتفاق والتفاهم. ولهذا، فإن أي محاولات فردية أو من

جانب واحد لتقرير مستقبلها مسبقاً لن يكون لها أي وزن».

كذلك، أعلن سايروس فانس، وزير الخارجية في عهد جيمي كارتر، بوضوح لا لبس فيه أن القدس الشرقية أرض محتلة. كما أن كارتر نفسه أعلن: «نحن نؤمن بقوة أن القدس يجب أن لا تكون مقسمة، بل يجب أن تكون حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة مضمونة لجميع الأديان، كما يجب تقرير وضع المدينة في إطار مفاوضات التسوية السلمية الشاملة».

ولكن، على رغم كل هذه الخطب الرنانة، بدأت السياسة الأميركية تتحول مع نهاية رئاسة كارتر إلى موقف أشبه بالموقف الإسرائيلي. إذ أن واشنطن بدأت تؤكد ضرورة المحافظة على وحدة المدينة، وتركز على ضمان الحقوق الدينية للجميع، ولكنها بدأت، في الوقت نفسه، تقلل من شأن التحديات السياسية للسيادة الإسرائيلية، على رغم إصرارها على وجوب تقرير الوضع النهائي للمدينة من خلال المفاوضات.

ثم جاء الرئيس رونالد ريغان، فأسهب في تفسير الموقف الأميركي الجديد، عندما رفض صراحةً السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، إذ قال عام ١٩٨٢: «نحن مقتنعون بأن القدس يجب أن تظل موحدة، لكن وضعها النهائي يجب أن يتقرَّر من خلال المفاوضات». كذلك منع في عام ١٩٨٤ محاولات نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، عندما هدد باستخدام حقه في النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار الكونغرس لنقل السفارة.

ومع أن الرئيس جورج بوش كان أكثر اقداماً وجرأة في انتقاد سياسات الاستيطان الإسرائيلية في القدس، فإن وزير خارجيته جيمس بيكر قبل فكرة «ان اليهود والآخرين يستطيعون ان يعيشوا في أي مكان.. من الأجزاء الغربية أو الشرقية من المدينة التي ستظل موحدة».

أما في عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون، فقد تضاءلت المعارضة لمصادرة إسرائيل الأراضي العربية ولسياسات الاستيطان إلى درجة اللامبالاة وعدم الإكتراث. ومن الواضح أن إدارة كلينتون تبنَّت سياسة عدم الاكتراث أو عدم التدخُّل في الاجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى تقرير الوضع النهائي للقدس مسبقاً ومن طرف واحد، على رغم كل المواثيق الدولية التي تمنع ذلك. بل وذهبت إدارة كلينتون إلى حد أنها رفضت وصف استمرار الاستيطان في القدس الشرقية بأنه إجراء من طرف واحد يجب معارضته، مثلما فعلت جميع الإدارات السابقة.

وقد زادت قوة هذا «الضوء الأخضر» الأميركي من مواصلة إسرائيل عملية فرض الأمر الواقع منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣، إذ أصبح المسؤولون الأميركيون يقولون إن بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي في القدس الشرقية والإجراءات المرافقة لكل ذلك، يجب ألا تُعرض على مجلس الأمن الدولي لأنها أمور لا

تهم أحداً سوى إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وهكذا، ساعد تخلي واشنطن عن المواقف الأميركية التقليدية، مؤيدي إسرائيل على مضاعفة جهودهم لإحداث تغير جذري وشامل في سياسة الإدارة الأميركية حيال القدس. وقد تزعم السيناتور بوب دول، زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، أحدث تلك الجهود حين قدّم إلى المجلس مشروع قراره للبدء في بناء سفارة أميركية في القدس ونقل السفارة من تل أبيب إلى المبنى الجديد بحلول العام ١٩٩٩.

والواقع أن التخطيط الأميركي لنقل السفارة، بدأ منذ العام المنصرم عندما وقّعت واشنطن مع الحكومة الإسرائيلية إتفاقاً لإستئجار قطعة من الأرض في القدس الغربية يُطلق عليها اسم «معسكر اللنبي» مع أنها ملك للأوقاف الإسلامية في المدينة، من أجل «بناء عمارات لأغراض ديبلوماسية غير محددة».

ولا شك في أنّه ستكون هناك سفارة أميركية في القدس مع نهاية العملية الديبلوماسية، إذ أن إجازة قرار نقل السفارة قبل أن تكمل إسرائيل وجيرانها العرب العملية السلمية المتعثرة، ربما تخدم أهدافاً سياسية داخلية. لكن الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في وقت لم يتقررفيه الوضع النهائي للمدينة من خلال المفاوضات التي ترعاها واشنطن، سيكون بمثابة موافقة من إدارة كلينتون على ضم إسرائيل مدينة القدس الشرقية إليها. ويعترف المسؤولون في إدارة كلينتون بأن مثل هذه الخطوة «ستفجِّر» المفاوضات التي ظلّت حتى الآن حجر الزاوية الأساسي في الديبلوماسية الأميركية في المنطقة، منذ حرب الخليج، كما يعتقد جيفري أرونسون.

من جهة أخرى، أعدّ عضو الكونغرس الأميركي سابقاً ورئيس مجلس المصالح الوطنية المشهور بكتابه «من يجرؤ على الكلام»، بول فندلي، دراسة تحت عنوان «الولايات المتحدة ومستقبل القدس» نورد في ما يلي أهم ما جاء فيها:

«ما هو العامل الذي يملك بمفرده إمكانية إيجاد تسوية عادلة للوضع المستقبلي لمدينة القدس؟ الجواب المختصر هو الرأي العام في الولايات المتحدة. وما لم يحرّك الأميركيون أنفسهم ويبدأوا في إظهار بعض المعارضة لسياسة إسرائيل تجاه القدس، فإن إسرائيل التي تنتهك القانون وتسخر منه سوف تظل مسؤولة، بشكل حاسم، عن مصير المدينة المقدسة».

ويمضي فندلي بدراسته قائلاً: إن المنظر العام للوضع محزن وكئيب. فمنذ أن سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية عام ١٩٦٧، نجحت إلى درجة مفزعة في تحطيم القدس الشرقية كمركز للحياة العربية، ونجحت في تشكيلها كمركز للحياة اليهودية. ويسود التمييز العنصري الظالم، ذلك أنّه، من خلال البرامج المكثفة لإنشاء المساكن غير الشرعية لليهود، خلقت إسرائيل أغلبية يهودية في المدينة كانت في العادة عربية ساحقة. وفي حين يلقى اليهود ترحيباً حاراً في القدس، فليس هناك من حدود

للإنتهاكات ضد الممتلكات العربية والحقوق العربية الأخرى من قبل الدولة اليهودية، ومنها: الهدم والمصادرة، ورفض منح تراخيص ترميم المنازل والمباني. فاليهود وحدهم هم الذي يُمنحون التراخيص لإنشاء المنازل والأبنية بدعم مالي وبدون إبطاء. وبعكس ذلك، يُعامل الفلسطينيون كما ولو كانوا محتالين ممنوعين من القيام بمشاريع إنشائية جديدة. ونادراً ما يحصلون على تراخيص لإصلاح أو ترميم منازلهم وممتلكاتهم. أما الفلسطينيون الذين يعيشون في مناطق أخرى، فمحظور عليهم الإنتقال للإقامة في شرق القدس، ويعانون صعوبة فائقة للحصول على إذن من أجل زيارة القدس لفترة قصيرة لأغراض دينية أو تجارية أو إجتماعية».

ويقول فندلي: «إنّ العوامل التي رسمنا ملامحها ستساعد على تفسير الحقائق المحزنة التالية:

١ ـ قلة من الأميركيين يعترفون بالحقيقة الموثقة توثيقاً كاملاً وهي أن إسرائيل هي من بين أسوأ منتهكي القانون على المسرح الدولي. ففي سياساتها تجاه القدس، انتهكت الحكومة الإسرائيلية بشكل فاضح ميثاق الأمم المتحدة والإلتزامات التي تعهدت بها عندما حصلت على عضويتها في الأمم المتحدة. كما أنها خرقت اتفاقية جنيف ومبادىء القانون الدولي الراسخة، وتجاهلت، بشكل متكرر، القرارات والتوصيات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٢ ـ قلة من الأميركيين يعترفون بمسؤولية حكومتهم عن الإنتهاكات الإسرائيلية. ولا تستطيع الولايات المتحدة التهرب من تحمل اللوم، ذلك أنه لولا المعونات الضخمة والمستمرة، لم يكن بمقدور إسرائيل القيام بتلك الإنتهاكات أو المضي فيها. وينظر كثير من الأميركيين لإسرائيل على أنها حليف ديمقراطي وليست خارجة عن القانون.

٣ ـ تقبل الشعب الأميركي كحقيقة مسلم بها، مع همهمة تدل على عدم الموافقة، المقولة الخرافية بأن إسرائيل مخولة ولها الحق أن تكون القدس بمكاملها عاصمة لها. ولا يبدو أن الأميركيين مدركون أن مستقبل القدس، بموجب الإتفاقات الموقعة من قبل إسرائيل قبل زمن طويل، سيتم تقريره في ما بعد. فهم يتقبلون أن تكون المدينة القديمة العاصمة الشرعية لإسرائيل، وتظهر عليهم الحيرة عندما يتقدم أحد بإقتراح تقاسمها مع الفلسطينيين أو تصبح مدينة دولية.

٤ ـ وصول مشروع نقل السفارة الأميركية إلى القدس إلى مجلس النواب تحت ظروف استثنائية».

الموقف الدولي من القدس

لا يزال قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، مرجعاً

أساسياً لبيان الموقف الدولي، إذ دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، وإقامة إتحاد اقتصادي ما بينهما. ونص في الجزء الثالث منه على إقامة نظام دولي خاص في القدس، تديره الأمم المتحدة على شكل كيان منفصل، ومنح القرار سكان المدينة مواطنة خاصة هي «مواطنة القدس»، وكان مقرراً أن يبقى هذا النظام لمدة عشر سنوات يعيد بعدها مجلس الوصاية مراجعة الوضع، ويكون سكان المدينة آنئذٍ أحراراً في التعبير بطريق الإستفتاء عن رغباتهم من حيث التعديلات الممكنة في نظام المدينة.

وأعلنت إسرائيل قبولها توصية الأمم المتحدة إقامة كيان منفصل للقدس ثمناً للإعتراف بها كدولة (بن غوريون ١٩٦٦)، في حين قاوم الفلسطينيون مشروع تقسيم فلسطين وتدويل القدس، كما رفضت الحكومات العربية التقسيم ومسألة التدويل.

ونتيجة لحرب ١٩٤٨ وتوقيع الهدنة بين القوات الإسرائيلية والقوات العربية الأردنية في ٣ نيسان ١٩٤٩، أصبحت القدس العربية خاضعة للسلطة الإسرائيلية، في حين بقيت المدينة القديمة والقسم الشرقي منها خاضعاً للسلطة العربية الأردنية. وقد نصت اتفاقية الهدنة الإسرائيلية ـ الأردنية، على أنه «لا يجوز أن يكون لهذه الإتفاقية تأثير على أي وجه بالحقوق والمطالبات والمواقف لأي من طرفي التسوية السلمية النهائية لمسألة فلسطين، حيث أن أحكام هذا الاتفاق تمليها اعتبارات عسكرية دون غيرها.

وبعد عامين من صدور قرار التقسيم، عادت هيئة الأمم لتكرر توصيتها وموقفها في قرارها بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٤٩، ولتدعو إلى أنه يجب أن تعامل مدينة القدس بوصفها كياناً منفصلاً تحت نظام دولي خاص تديره الأمم المتحدة.

لقد استثنت بريطانيا من اعترافها بدولة إسرائيل، القدس الغربية، بانتظار التسوية النهائية لوضع المدينة.

كما لم تعترف معظم الحكومات بالسيادة الإسرائيلية ولا العربية الأردنية على القدس، ولم يقدم معظم قناصل الأولى أوراق اعتمادهم إلى أي حكومة بل إلى محافظ منطقة القدس.

وقد بقيت مقررات هيئة الأمم المتحدة ومؤسَّساتها طوال حقبتي الخمسينات والستينات دونما تراجع أو تغيير. كما يجب أن لا يعد صمت الأمم المتحدة بعد ١٩٥٢، من حيث اتخاذ القرارات، اعترافاً من قبل الجماعة الدولية بالأمر الواقع.

وفي أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، وبعد احتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) وأراض عربية

أخرى، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، يدعو فيه «إلى سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلتها في النزاع الأخير».

ولما سارعت إسرائيل إلى تهديد المدينة واتخاذ إجراءات ربطها بالقدس الغربية وضمها إلى الدول العبرية وتغيير معالمها وأنظمتها، وقف المجتمع الدولي يعلن عن «إنزعاجه العميق من الوضع السائد في القدس نتيجة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة، وطالبها أن تلغي كل الإجراءات التي اتخذتها من قبل، وأن تمتنع فوراً عن أي تصرف يغيِّر وضع القدس.

واستمرت الإرادة الدولية تسجل مواقفها من خلال هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وتستنكر عدم تنفيذ إسرائيل لمقرراتها، وتكرر مطالبتها ونداءها وإعلانها بأن إجراءات إسرائيل غير قانونية وباطلة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع.

وبناء عليه، فإن هناك استمرارية وترابطاً، بل ثباتاً في الموقف الدولي تجاه قضية القدس طوال الفترة من ١٩٤٧ مروراً بحقبة ١٩٦٧ ولغاية الآن. ففي قرار التقسيم للعام ١٩٤٧، دعا الموقف الدولي إلى إقامة كيان خاص في القدس على نحو يضمن حقوق الطرفين بشكل مشترك. وفي القرار ٢٤٢ للعام ١٩٦٧، دعا الموقف الدولي إلى ضرورة الإنسحاب من الجزء المحتل في المدينة، ورفض تغيير الوضع الراهن، وأكدّ حرصه على المحافظة على الحقوق العربية فيها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضي الضفة الغربية المحتلة.

أما المجموعة الأوروبية، فيمكن بيان موقفها من تأييدها المتواصل لمقررات هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها، بالإضافة إلى توصياتها ومقرراتها كمجموعة دولية، خاصة ما أكدته صراحة في بيان البندقية الصادر في ١٣/٦/١٩٨٠، وهو «عدم قبول أية مبادرة من جانب واحد تستهدف تغيير أوضاع القدس، وضرورة أن يتضمن أي اتفاق يخص القدس حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، مع الاعتراف بالأهمية الخاصة التي تكتسبها قضية القدس بالنسبة لكل الأطراف».

موقف الفاتيكان

يحاول المسؤولون الإسرائيليون استغلال زيارة البابا يوحنا بولس الثاني القادمة إلى القدس، وذلك من أجل إضفاء شرعية لوضع الأمر الواقع غير المقبول واللاشرعي في القدس. وقد أثارت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بعد زيارة رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو للفاتيكان، قلقاً جدياً لدى الدوائر الإسلامية والمسيحية.

ومع أن اتفاقاً قد وقع في نهاية العام ١٩٩٣ بين الفاتيكان وإسرائيل، إلا أن الفاتيكان لا يزال يصر على الثوابت التالية، وخصوصاً بالنسبة إلى القدس المحتلة:

أولاً: ضرورة إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ومختلف القضايا المتعلقة بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي.

ثانياً: ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

ثالثاً: رفض سيادة إسرائيل على القدس... وأية سيادة على هذه المدينة يجب أن يُتّفق بخصوصها، وأن توفر السيادة العربية والإسرائيلية حرية العبادة لجميع الأديان.

رابعاً: استمرار دعم الفاتيكان للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه العادلة.

خامساً: عدم الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وتعود جذور العلاقات بين الفاتيكان وإسرائيل إلى عهود الحروب الصليبية، عندما توثقت الصلات بين عنصرية اليهود وصليبية مسيحيّي أوروبا، بدفع من المتمولين ـ وغالبيتهم من اليهود ـ بقصد بسط الهيمنة على الشرق لدوافع استعمارية معروفة.

والجدير بالذكر أن الحملة الصليبية الأولى في العام ١٠٩٦م، قد تم تجهيزها وإعدادها بالأموال اللازمة من قبل اليهود. ولكن بعد أن رُدّت الحملات الصليبية على أعقابها، مع بداية ظهور الإحتكارات المسيحية الكنسيّة، ظهرت للأوروبيين نوايا اليهود على حقيقتها المتمثلة بالسيطرة الإقطاعية والرأسمالية على مقدراتهم.

وكان ذلك مدعاة لإيجاد هوة بين الطرفين سرعان ما اتسعت وأدت إلى مجازر ثأرية ضد اليهود، من أهمها «مجزرة الراين» حيث قامت العناصر المهزومة في الحروب الصليبية بقتل حوالى ١٠ آلاف يهودي في منطقة حوض الراين.

وما حدَثَ بعد انتهاء الحملات الصليبية في أوروبا، قد أثّر، إلى حد بعيد، على نصرة الأوروبيين لليهود. وهناك بعض المؤرخين الذين يربطون بين موقف النازية منهم وبين هذه الخلفية التاريخية للعداء.

ولا شك في أنّ هذه العوامل، بالإضافة إلى عامل الدين الذي يفيد بأنّ اليهود هم الذين صلبوا المسيح، تؤثر على موقف الفاتيكان تجاه الحركة الصهيونية ومسعاها لإنشاء دولة إسرائيل. ومن هنا، كان الرفض الدائم من قبل الكرسي الرسولي لأي حوار مع الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل، ورفض التوسط لدى وليام الثاني والسلطان العثماني وملك ايطاليا، لإنشاء دولة إسرائيل.

إلا أنّه في ١٩٠٤/١٢/٢٥، استطاع تيودور هرتزل مقابلة البابا بيوس العاشر، ودعاه إلى دعم فكرته بإقامة دولة لليهود فوق أرض فلسطين، فردّ عليه البابا بقوله: «هناك احتمالان: إما أن يظل اليهود محتفظين بمعتقداتهم وينتظرون مجيء المسيح في إسرائيل، وعندنا قد جاء وتمت بعثته للبشر، وفي هذه الحال نعتبر اليهود منكرين

للاهوت يسوع المسيح ولا مجال هنا لمساعدتهم في فلسطين، وإما أن يذهب إلى فلسطين شعب مجرّد من هويته الدينية تماماً، وفي هذه الحالة نجد أنفسنا في مجال أضيق وغير مستعدين لمؤازرة جهوده».

إن هذا التحفظ، بل الرفض الفاتيكاني، لدعوة الحركة الصهيونية إلى إنشاء دولة لليهود، والذي استمر إلى ما بعد إنشائها حيث لم تعترف الفاتيكان بدولة إسرائيل عام ١٩٤٨... قد حرّض الصهاينة على شن حملات دعائية كبيرة ضد رؤوس الكنيسة الكاثوليكية، فاتهموا البابا بيوس العاشر بالعداء للدين اليهودي ووصفوا البابا بيوس الثاني عشر بأنه عميل لهتلر.

واستمرت معاداة الصهيونية للكنيسة الكاثوليكية إلى ما بعد قيام إسرائيل، بالرغم من بعض الإيجابيات التي طرأت على موقف الفاتيكان تجاهها، كإقامة علاقات ديبلوماسية معها، ذلك أن الصهاينة ينظرون إلى الديانة المسيحية استناداً إلى الفصل الخامس من بروتوكولات حكماء صهيون، الذي يدعو اليهودي إلى عدم وضع اليد في يد الكنائس الموجودة، إنما محاربتها بضراوة من أجل هدمها، وخلق الفوضى والتفكك «حتى يكون ملك اليهود هو البابا الحقيقي وبطريرك الكنيسة العالمية».

وأخذت جماعات الصهاينة في توجيه الإتهامات والإنتقادات للكنيسة الكاثوليكية، وأهمها اتهامها باللاسامية وبالإتجاه نحو العلمانية. وقاد هذه الحملة، في السنوات الأخيرة، البروفيسور «لابيد»، وهو أكبر خبير إسرائيلي في شؤون الفاتيكان. ويبدو أن ذلك قد أثّر في مواقف الفاتيكان لناحية ظهور بعض العلامات الإيجابية في علاقته بإسرائيل، وليس في مواقفه منها. فقد زار البابا بولس السادس فلسطين في ٣/١/ ١٩٦٤، من دون أن يعطي لزيارته طابعاً سياسياً. وفي العام ١٩٦٩، إستقبل الحبر الأعظم آبا إيبان، ووافق على إقامة تعاون ديبلوماسي مع إسرائيل مع استمرار التحفظ حيال كيانها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن العقلية الصهيونية حيال الكنيسة الكاثوليكية لم تتغير. ففي كانون الثاني /نوفمبر من عام ١٩٧٣، زارت غولدا مائير الفاتيكان، وبعدما قابلت البابا، قالت إنها «قابلت رجلاً من رجال الصليب الذين بسببهم تعرض آلاف اليهود للاضطهاد عبر الفاتيكان».

وبعد عدوان عام ١٩٦٧، انتقد الكرسي الرسولي السلطات الإسرائيلية لأنها قامت بعملية تهويد الأماكن المقدسة. وقد طالت عمليات التهويد والمصادرة آنذاك أملاك الفاتيكان، حيث قررت الحكومة الإسرائيلية بيع دير النوتردام دي فرانس لشركة أميركية ـ يهودية. وعلى الرغم من أن الفاتيكان رفع دعوة لإلغاء البيع في ٢٢ كانون الثاني /نوفمبر ١٩٧١، إلا أن السلطات الإسرائيلية أقرّت البيع. وعلى الأثر، صدر

تصريح للبابا بولس السادس أشار فيه إلى أن «مثل هذه الأحداث قد تؤدي إلى حرب عالمية جديدة».

وتعتبر قضية القدس أهم عامل يرسم سياسة الفاتيكان تجاه تل أبيب. فالأدبيّات المسيحية المنشورة في القرن الرابع، صوّرت القدس كعاصمة للحجاج المسيحيين، ولكن هذا الطموح اصطدم بالتحرك الإسرائيلي لتهويد المدينة. وقد استغرق هذا الأمر الجزء الأكبر من محادثات أبا ايبان مع البابا بولس السادس عام ١٩٦٩، حيث صدر بيان عن أمانة سر دولة الفاتيكان، إثر اقدام السلطات الإسرائيلية على مصادرة أملاك قرية بيت ساحور المسيحية من أجل استكمال خططها التهويدية، يُطالب بإقامة وضع خاص للمدينة من خلال أمانة دولية «تضمن حماية قانونية مناسبة للأماكن المقدسة، على أن يُعهد إلى ممثلي الطوائف اليهودية والإسلامية والمسيحية، القاطنة هناك، ادارة القسم التاريخي من المدينة».

وقد جاءت جميع الخطوات الإسرائيلية اللاحقة، بشأن (القدس) مخالفة لاقتراحات الفاتيكان. ففي ٥ كانون الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٤، وهي الذكرى العاشرة لزيارة البابا للقدس، تلقى الحبر الأعظم تقريراً قدمه البطريرك المسكوني «أثينا غوراس» أشار فيه إلى خطورة الهجرة المسيحية المستمرة من فلسطين، بشكل عام، ومن القدس بشكل خاص، وهذا ما دعا البابا للمطالبة بحل سريع وعادل لأزمة الشرق الأوسط، وتحقيق ضمانات دولية للقدس. وفي الوقت نفسه، منعت السلطات الإسرائيلية تحويل مبالغ للمساعدة من قبل مجلس الكنائس العالمي منذ عام ١٩٦٨ للهيئات المسيحية في القدس.

يتضح من سياق التتابع المرحلي للأحداث، أن موقف الفاتيكان حيال إسرائيل حكمته خلفيات عقائدية دينية وسياسية وإنسانية، ولكن ساده تحفظه الدائم على قيام الكيان الإسرائيلي وتأييده للحل العادل للقضية الفلسطينية، وابقاء مدينة القدس مدينة سلام مفتوحة للأديان السماوية الثلاثة؛ وهذا ما يخالف قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي بضمها نهائياً وجعلها «عاصمة أبدية» لإسرائيل.

المراجع والمصادر

١ ـ د. جريس سمير، «**القدس**»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.

٢ ـ عطوي محمد، «**هجرة اليهود السوفيات**»، دار الحمراء، بيروت ١٩٩٠.

٣ ـ HADAWI Sami «**Bitter Harvest**» *(New York: the New world press. 1967 p.32)*

٤ ـ RIPLEY W.Z. «**The Races and Europe**», *(New York, Appleton, 1899, p.392)*

٥ ـ FINN E.A., «**Palestine Peasantry**» *(London: Marchall Rothers Limited, 1925) pp.94-95.*

٦ ـ العامري محمد أديب، «**القدس العربية**»، دار الطباعة والنشر، عمان، ١٩٧١.

٧ ـ زايد عبد الحميد، «**القدس الخالدة**»، ص ١٧١، ١٩٩٤.

٨ ـ جابر فهد فايز «**القدس: ماضيها، حاضرها، مستقبلها**»، ١٩٩٥ ص ٤٠.

٩ ـ United Nations, the Status of Jerusalem prepared for and under the guidance of the Committee on the exercice of the Inalienable rights of the Palestinian people (New York, United Nations, 1979, p.84).

١٠ ـ HOLLIS Chrispopher, «**Holy Places: Jewish, Christian and Muslim Monuments in the Holy Land.**» *Weidenfield and Nicolson, 1969.*

١١ ـ PEROWN Stewart. «**Holy Places of Christendrom in the Holy Land,**» *London. Oxford, Mowbrays 1976.*

١٢ ـ محمود معين، «**تاريخ مدينة القدس**»، دار الاندلس، أيلول ١٩٧٩، ص ١٨٨.

١٣ ـ NEWMAN, J, «**On the Water Balance of Lake, Huleh and the Huleh Swamps**», Israeli exploration Journal, 1955.

١٤ ـ كرفينكر دايفيد، «**القدس: الصراع على بنية المدينة وشكلها**» ١٩٩٥.

١٥ ـ أبو عرفة عبد الرحمن، «**الإستيطان التطبيقي العملي للصهيونية**»، دار الجديد، عمان، طبعة ثانية، ١٩٨٦.

١٦ ـ د. العلمي أحمد، «**الحفريات الإسرائيلية حول الحرم القدسي**»، المطبعة العربية الحديثة، القدس، ١٩٩٥.

١٧ ـ أرونسون جيفري، «**مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع**»، ١٩٩٦.

١٨ ـ اعداد The Report of Settlements, Jerusalem 1996 - 1997.

١٩ ـ أعداد «الجسر» الصادرة عن «مركز معلومات السلام الفلسطيني»، القدس، للعام ١٩٩٧.

٢٠ ـ دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.

٢١ ـ أعداد مجلة «القدس»، عمان، للعامين ١٩٩٦ و١٩٩٧.

شبكة الإنترنيت (٢)
خدمات الشبكة في لبنان

د. فالح طه(*)

في بحث سبق أن نشرناه في العدد ١٩ من «الدفاع الوطني اللبناني»، استعرضنا نشأة شبكة الإنترنيت وتطوّرها وعناصرها ومقوماتها وميادين استعمالاتها ومزاياها وملكيتها وطريقة إدارتها، وذلك ضمن البعد العالمي للشبكة. والآن، استكمالاً لهذا البحث، نتطرق إلى شبكة الإنترنيت في بعدها المحلي، انطلاقاً من استعراض مختلف الشركات التي تقدم خدمات الإتصال (Internet Service Provider ISP) والعروض والأسعار التي تقدمها للمشتركين. ولا بد من الإشارة إلى بعض النقاط أو الأمور التي تساعد في إتصال أفضل مع الشبكة أو في تخفيض الكلفة. والشق العملي يستوجب منا الوقوف على عناوين المواقع التي يمكن زيارتها على الشبكة وكيفية الوصول إليها وطريقة كتابة تلك العناوين. ولا بد لمن يريد استعمال الشبكة ويسعى إلى مجاراة تطورها من أن يقف على معنى ومفهوم بعض المصطلحات التي تُستعمل في المراجع والنشرات والمجلات المخصصة.

١ ـ شركات خدمات الإنترنيت في لبنان:

(Internet Service Provider. ISP)

إن خدمات الإتصال بشبكة الإنترنيت يؤمنها عدد محدد من الشركات الكبرى. ونلاحظ أن هناك شركات صغيرة أو وكلاء موزعين بين بيروت والمناطق يؤمنون

(*) أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية.

خدمات الإتصال بشبكة الإنترنيت عبر واحدة من تلك الشركات الكبرى. تلك الشركات الكبرى هي: (وفق الترتيب الأبجدي اللاتيني).

1 - Bignet

Chedid Center, 4th floor, St Takla Place,

Boushrieh, Beirut - Tel & Fax: 01/880252 - 881816

E - mail: Sysop @ bignet. com. lb

Web: http: //www. bignet. com. lb.

2 - Cyberia

Hamra Square, Hamra, Ras Beirut

Tel: 01/744101

E-mail: hadi @ Cyberia. net. lb

Web: http: //www. Cyberia. net. lb

3 - Data Management

Borj Al-Ghazal, 9th floor, Fouad Chehab Ave

Tabaris, Beirut - Tel: 01/331621, 01/334881, 01/204635-6-7

E - mail: data @ dm. net. lb

Web: http: // www. dm. net. lb

4 - Datanet

Mikati Group. Dolphin Center. First floor,

Raouché, Beirut - Tel: 01/869096, 01/869272

01/869743-4, 03/200200.

Web: http: //www. t - net. com. lb

5 - Destination

Daouk Bldg, fourth floor, Abdel Aziz street.

Hamra, Beiut Tel: 01/348120, 03/234716; Fax 01/348121

E - mail: Info @ destination. com. lb

Web. http: // www. destination. com. lb

6 - Inconet

460, Cornich Anaher

Beirut Tel 01/582000 Fax: 01/581843

E - mail: Web master @ inco. com. lb

web: http: // www. inco. com. lb

7 - Sodetel

Hakim Bldg, Tabet Street, Verdun, Beirut

Tel: 01/868370-1, 01/866247,01/806406

E - mail: diala @ Sodetel. net. lb

يضاف إلى الشركات أعلاه شركات ISP أنشئت مؤخراً وتم الترخيص لها أو سوف تنشأ لاحقاً. وجدير بالذكر أن هناك مركزاً لخدمات الإتصال بشبكة الإنترنيت تابعاً للجامعة الأمريكية في بيروت، وهو رائد في هذا المجال، يؤمن خدمات الإتصالات مباشرة بشبكة الإنترنيت لكافة العاملين في الجامعة من أساتذة وباحثين وأطباء وطلاب وإداريين.

٢ ـ طرق الإتصال بشبكة الإنترنيت في لبنان:

إن أي مواطن في لبنان يود استعمال شبكة الإنترنيت، عليه أن يحدد واحداً أو أكثر من مستويات الإتصال التي يرغب بها:

أ ـ إستعمال البريد الإلكتروني فقط.

ب ـ الإبحار وتصفح مختلف صفحات الشبكة محلياً في لبنان.

جـ ـ الإبحار وتصفح مختلف صفحات الشبكة محلياً وعالمياً.

د ـ كتابة صفحة أو صفحات خاصة وعرضها على الشبكة كي تتم زيارتها من قبل المشتركين الآخرين.

ولتلبية جزء من تلك المستويات أو كلها، عليه أولاً تأمين المستلزمات التقنية اللازمة، من جهاز كمبيوتر وبرامج تشغيل وجهاز اتصال Modem وخط هاتفي، وعليه معرفة عنوان المكان أو الموقع الذي يريد «التواصل» معه. بعد ذلك يكون أمامه واحد من الخيارات التالية:

الخيار الأول: التواصل مباشرة بدون المرور بخدمات إحدى شركات ISP اللبنانية. وذلك يتطلب أن يكون الخط الهاتفي خطاً دولياً. هذا الخيار ممكن نظرياً أو مبدئياً ولكن كلفته خيالية: مثلاً اتصال لمدة ساعة مع موقع في الولايات الأمريكية

المتحدة، كلفته هي كلفة اتصال هاتفي لمدة ساعة أي ما يفوق المئة دولار أمريكي، في حين ان شركات ISP تؤمن بهذا المبلغ اتصالات مع الموقع نفسه لمدة زمنية تفوق الخمسين ساعة بدلاً من ساعة اتصال واحدة.

الخيار الثاني: الإشتراك أو الإنتساب مباشرة إلى إحدى شركات ISP في لبنان. وهي بدورها تؤمن كافة الاحتياجات من بريد الكتروني محلي أو عالمي، إلى التصفح والابحار في صفحات الـ web المحلية أو العالمية، إلى استقدام الملفات أو الصفحات إلى كتابة وعرض صفحة الـ web الخاصة بالمشترك.

الخيار الثالث: الإشتراك أو الإنتساب إلى وكيل أو شركة تابعة لإحدى شركات ISP الأساسية في لبنان. وتتم تلبية الخدمات عبر الوكيل أو الشركة الفرعية ومن ثم عبر الشركة الأساسية.

والسؤال المطروح الآن هو أية شركة نختار؟ إن ضمن الخيارين الثاني أو الثالث، وما هي معايير المفاضلة بين شركة وأخرى أو بين شركة ووكيل لها. علماً أن شركات خدمات الإنترنيت (ISP) يقتصر عملها على فتح قنوات اتصال سريعة بين مركز الشركة وبين بعض النقاط المهمة على الشبكة العالمية، وتحديداً بعض شركات الـ ISP العالمية، مثل Compuserve أو America on line أو Prodigy وغيرها من المراكز. ويكون أسلوب العمل كما يلي:

عندما يطلب مشترك في بيته أو مكتبه موقعاً معيناً على الشبكة ويريد تصفح ما فيه من معلومات وصفحات، فإنه يطلب ذلك من شركة الـ ISP المحلية المشترك معها. فإذا كانت تلك المعلومات سبق أن طُلبت وتواتر الطلب عليها، تكون شركة الـ ISP قد عمدت إلى نقل المعلومات المطلوبة ونسخها في جهاز الكمبيوتر الأساسي عندها. وبذلك تؤمن شركة الـ ISP رغبة المشترك في بيته وتؤمن له زيارة الموقع الذي يريد وتصفح المعلومات فيه بدون أن توصله فعلياً بهذا الموقع، بل توصله بموقع نسخة طبق الأصل مسجلة في الكمبيوتر المحلي للشركة. وطبعاً فإن هذا الكمبيوتر المحلي للشركة لا يستوعب كل المواقع في العالم، ولكن ما يحدث هو أن أي موقع جديد يتم طلبه من قبل مشترك في بيته أو مكتبه تؤمّن له شركة الـ ISP الاتصال وكل الخدمات المطلوبة من ابحار وتصفح للمعلومات فيه ونقل للملفات أو المعلومات منه. وحين تشعر شركة الـ ISP أن هذا الموقع يتواتر الطلب عليه وتتكرر زيارته من عدة مشتركين، تسعى إلى نقل معلومات هذا الموقع وتسجيلها في الكمبيوتر الأساسي عندها، وبذلك عندما يطلبها أي مشترك آخر، تؤمن رغبة المشترك بسرعة أكبر وبكلفة أقل إذ أن الإتصال يتم محلياً. والتوفير في الكلفة على الشركة يؤدي إلى توفير في الكلفة على المشترك، ويضمن ذلك الطابع التنافسي بين الشركات لاستقطاب الزبائن والمشتركين إذ لا تحتكر شركة واحدة خدمات شبكة الإنترنيت. ويتوجب على

شركات الـ ISP تكبير الطاقة الإستيعابية لأجهزة الكمبيوتر عندها وتطوير سرعة أدائها كي يتسنى لها نسخ أكبر عدد من المواقع المطلوبة بشكل مكثف. كما يتوجب على شركات الـ ISP أن تسهر على تحديث أو تعديل المعلومات في المواقع التي استقدمتها، مثلاً: لدى صدور نسخة عن جريدة لوموند على شبكة الإنترنيت، يطلب مشترك في بيته الإطلاع عليها. عندها تؤمن شركة الـ ISP الإتصال الوارد من الهاتف المحلي للمشترك باتصال دولي سريع مع موقع لوموند أو مع شركة ISP فرنسية ينتسب إليها موقع لوموند، ويتم الإتصال ويتم الإطلاع على الجريدة وينهي المشترك إتصاله. بعده أتى مشترك ثان لديه الرغبة نفسها ومشترك ثالث ورابع. عندها ترى شركة الـ ISP المحلية انه من الأفضل لها ان تنقل كامل الجريدة وتسجلها عندها في قرص الكمبيوتر في لبنان، وبذلك تلبي رغبة أي مشترك جديد بالإطلاع على الجريدة. ولكن بدلاً من أن توصل هذا المشترك إلى الموقع الأساسي في فرنسا، فإنها ترسله إلى موقع شبيه أو موقع نسخة طبق الأصل موجود عندها، وبذلك تلبي رغبات المشتركين بشكل أسرع وبكلفة أقل لأنها حررت الخط أو الجزء من الخط الذي يوصلها بفرنسا أو بالخارج وأصبح بإمكانها استعماله لإتصالات أخرى. ولكن يتوجب على شركة الـ ISP المحلية استقدام العدد الجديد من جريدة لوموند لحظة صدوره وعدم الإبقاء على القديم.

إذن نعود إلى السؤال «أية شركة ISP نختار؟» وانطلاقاً مما أوردناه سابقاً نرى أن هناك بعداً آخر علينا مراعاته غير البعد المرتبط بمقارنة سعر ساعة الإتصال بين مختلف الشركات. والبعد الثاني يتلخص في سرعة الإتصال بين المشترك والموقع الذي يريد. ففي سرعة الإتصال احترام لوقت المشترك، وتوفير عليه في دفع فاتورة وقت التأخير والإنتظار. والسرعة يتم تأمينها بواسطة واحد من أمرين:

الأمر الأول: كمبيوتر كبير فيه الكثير من المعلومات المحلية المطلوبة.

الأمر الثاني: قنوات اتصال أو جادات سريعة للمعلومات بين الشركة وبين الخارج. وكلما ازدادت الطاقة الإستيعابية لتلك القنوات أو الجادات، كلما كان سير المعلومات فيها طبيعياً وإلا فإننا نواجه «ازدحاماً في السير» لا بل اختناقاً في أوقات معينة من اليوم وبالتالي يحصل بطء وتأخير في الإتصال.

٣ ـ نبذة عن العروضات التي تقدمها شركات خدمات الإنترنيت في لبنان:

في هذا الإطار، سوف نعمد إلى استعراض مختلف التقديمات أو العروضات التي تقدمها كافة شركات خدمات الإنترنيت ISP في لبنان بدون ربط كل عرض بالشركة التي وراءه، وذلك حرصاً منا على الدقة في ايراد معلومات تتغير بشكل سريع ودائم، إذ لا يمر شهر واحد إلا ونرى تقديمات جديدة وعروضاً أفضل للمشترك وسبب ذلك

تطور الشبكة في لبنان والطابع التنافسي بين الشركات. وكذلك حرصاً منا على الموضوعية أي الإبتعاد عن الحكم على شركة انطلاقاً من عروض الأسعار التي تقدمها وفي ذلك أيضاً ابتعاد عن وجه تسويقي أودعائي لشركة محددة بين الشركات. والعروض التي نوردها لاحقاً لا تتضمن كلفة جهاز الكمبيوتر وجهاز الإتصال Modem والخط الهاتفي وفاتورة الهاتف الشهرية!

العروض (الكلفة أو البدلات بالدولار الأمريكي، لأن الشركات تعتمد ذلك):

البريد الإلكتروني:

يتضمن عنواناً خاصاً لاستلام الرسائل وعدداً من الساعات شهرياً لإرسال الرسائل. تلك الخدمة يتم تأمينها بمعدل يساوي أو يقل عن دولار واحد عن كل ساعة اتصال شهرياً، مع حد أدنى للإتصال هو عشر ساعات. وتسمح أكثر الشركات بالتصفح والإبحار المحلي ضمن شبكة الـ web المحلية بالكلفة نفسها.

الولوج إلى الشبكة:

بشكل عام، نعلم أنه كلما زادت ساعات الإستعمال للمشترك كلما تدنّت كلفة سعر الساعة بالنسبة له. فمن يستعمل الشبكة لمدة عشر ساعات في الشهر، تكون كلفة الساعة بالنسبة له ضعف كلفة الساعة مثلاً لمن يستعمل الشبكة لمدة ستين أو سبعين ساعة. من ناحية ثانية، كانت كلفة ساعة الإشتراك منذ حوالى سنة أقرب إلى مبلغ أربعة دولارات، وهي الآن أقرب إلى مبلغ دولارين كمعدل عام، علماً أن بعض الشركات تقدم عشر ساعات مقابل مبلغ ٤٠ أو ٤٥ دولاراً وكل ساعة إضافية تكلف ٣،٥ دولاراً في عدد محدد من الساعات إذا زاد يصبح سعر الساعة ٣ دولارات ثم يقل عن ذلك وصولاً إلى دولارين مقابل كل ساعة.

إحدى الشركات تعتمد مبالغ مقطوعة أو محددة، أي مقابل مبلغ ٤٠ دولاراً يستفيد المشترك من عشرين ساعة بدلاً من عشر ساعات، وتتدنى كلفة الساعة وصولاً إلى مبلغ ١،٣٣ دولار للساعة حيث يكون البدل ٨٠ دولاراً مقابل ٦٠ ساعة اتصال. ولكن على المشترك ان يقرر مسبقاً أي خيار يريد. وقد سعت معظم الشركات مؤخراً إلى تطبيق سياسة تساعد في تخفيف الإزدحام والإختناق الحاصل في ساعات محددة من اليوم: الإزدحام في الطلب الوارد إليها والإزدحام الناتج عن استهلاك واستنفاذ كامل الطاقة الإستيعابية للخط الذي يوصل الشركة بالخارج. والسياسة التي طبقتها تلك الشركات تتلخص بترغيب المشترك للإتصال في الأوقات التي لا حركة فيها، مثلاً من الواحدة ليلاً حتى السادسة أو السابعة صباحاً، مع بدل محدد مقابل عدد مفتوح من ساعات الإتصال. والبدل هو لدى البعض خمسة عشر دولاراً ولدى البعض الآخر

ثلاثون دولاراً مقابل وقت مفتوح يبدأ من السابعة مساء إلى السابعة صباحاً، مع اشتراط عدد محدد من ساعات الإتصال النهارية.

كتابة وعرض صفحة خاصة بالمشترك:

تناقش كلفة ذلك مع الشركة تبعاً لحجم الصفحات ومضمونها ونسبة زيارة المشتركين الآخرين لها إن محلياً أو عالمياً.

إلى جانب ذلك كله، هناك كلفة فاتورة الهاتف، مثلاً ثمانون ساعة اتصال شهرياً ضمن شبكة الإنترنيت ينتج عنها زيادة ثمانين ساعة اتصال أو مخابرة في فاتورة الهاتف الشهرية. وترتفع الفاتورة كلما ابتعد المشترك في لبنان عن شركة ISP التي يتصل بواسطتها بشبكة الإنترنيت، لذلك يكون مفيداً أحياناً الإشتراك عبر وكيل محلي في النبطية أو طرابلس أو زحلة أو بعلبك مثلاً. ومع هذا الوكيل تكون فاتورة الهاتف أقل وأحياناً تكون هناك رعاية أفضل للمشترك إن في التدريب أو الصيانة أو حل المشاكل التي تطرأ.

٤ ـ طريقة كتابة العناوين على الشبكة:

بما أن المواقع على الشبكة هي إما عنوان بريد الكتروني أو عنوان موقع فيه صفحات web للإبحار والتصفح ونقل الملفات، لذلك نرى أن هناك طريقتين لكتابة العنوان، واحدة للبريد الإلكتروني وواحدة للـweb. وفي جميع الحالات، العناوين تكتب بالأحرف الصغيرة.

عنوان البريد الإلكتروني:

الرمز الذي يميز هذا العنوان هو @، وإلى يسار هذا الرمز نجد اسم المشترك يكتبه كما يشاء وذلك بعد التنسيق مع شركة ISP التي تزوِّده بصندوق البريد الإلكتروني. وإلى يمين الرمز، نجد اسم وهوية جهاز الكمبيوتر العائد للشركة نفسها، وهذا الإسم مكون عادة من ثلاثة أجزاء تفصل بين كل منها نقطة. الجزء الأول والأقرب إلى الرمز @ هو اسم جهاز الكمبيوتر وعادة ما يكون اسم الشركة. الجزء الثاني يعكس طبيعة تلك الشركة أو المؤسسة gov أي حكومية، edu أي تربوية، mil أي عسكرية، com أي تجارية، net أي شركة خدمات انترنيت، org أي منظمات دولية أو جمعيات لا تتوخى الربح. والجزء الثالث هو رمز البلد حيث الشركة أو المؤسسة، مثلاً lb لبنان، uk بريطانيا، fr فرنسا.

عنوان صفحات الـ web:

الرمز الثابت في تلك العناوين هو www//:، إلى يساره نجد نوع الصفحات: http

مخصصة للصفحات التي يتم الإبحار فيها، وftp مخصصة للملفات التي يمكن جلبها ونقلها.

وهناك أنواع أخرى للصفحات مثل صفحات gopher وغيرها.

إما إلى يمين الرمز www//: فإننا نجد الأجزاء الثلاثة نفسها التي ذكرناها إلى يمين الرمز @ في عنوان البريد الإلكتروني، إسم الجهاز، ثم نوع الشركة أو المؤسسة وثم اسم البلد، تفصل بينها نقاط. ولكن هنا يمكننا اتباع واكمال العنوان بزيادة عناوين فرعية وثانوية إلى يمينه يفصل بينها رمز «/»، وبذلك يكون لدينا مواقع فرعية ضمن مواقع إجمالية. والمواقع الفرعية يمكن ان تكون مواقع إجمالية لمواقع فرعية تحتها أو تأتي بعدها.

٥ ـ المصطلحات العلميّة:

إن المصطلحات الأساسية التي تعترضنا لدى الاطلاع على مراجع أو نشرات أو مجلات متخصصة هي:

Archie :	برنامج يحدد الملفات المخزنة في مواقع هي: anonymous FTP.
Back bone :	جادات سريعة للإتصالات ضمن شبكة تحتوي على مواقع ونقاط عدة.
Bandwidth :	عدد الشحنات أو الطاقة الإستيعابية التي يمكن ان تتحملها خطوط أو قنوات أو جادات اتصال المكونة من أسلاك نحاسية أو ألياف بصرية، وهي تقاس بعدد الشحنات التي تمر بالثانية: bit per second (bps).
Bitnet :	شبكة مواقع ذات توجه تربوي وجامعي تضم باحثين ومجموعات نقاش.
Browser :	برامج إبحار أو تصفح لمواقع الإنترنيت كبرنامج Explorer, Netscape و lynx.
client :	الجهاز أو البرنامج الذي يستعمله مشترك في شبكة ما وصولاً إلى الجهاز الموزع أي الأساسي في هذه الشبكة server، وهذا الأخير يمكن ان يكون بدوره client لجهاز server أكبر.
Domaine Name :	عنوان الموقع، وهو ما أوردناه في الفقرة السابقة.

Ethernet : برامج اتصال ضمن شبكة كمبيوترات محلية، تلبي سرعة اتصال حتى 10.000.000 bps.

FAQ (Frequently Asked Questions)
محطات ضمن مواقع تتضمن أسئلة يتكرر طرحها في مواضيع عدة وتتضمن إجابات عليها، لذلك تنصح مواقع عدة من يريد الإستفهام عن أي موضوع ان يطلع على تلك الصفحات قبل ان يسأل أي سؤال.

FDDI : نظام نقل معلومات عبر الياف بصرية يلبي سرعة عشرة اضعاف Ethernet أي 100.000.000bps.

Fire wall : نظام أو برنامج يؤمن حماية لأحد المواقع من الدخول إليه عنوة أو من قبل غريب للتخريب.

FTP : نظام أو مراسم نقل الملفات بين موقعين.

gopher : برامج تساعد في نقل قواعد البيانات واللوائح وفي استعراضها.

HTML : (Hyper Text Making Language) اللغة المستعملة لصياغة الصفحات التي تتضمن كلمات أو أجزاء هي بدورها مرتبطة بصفحات أخرى يكفي النقر عليها للولوج إلى الصفحة الفرعية، إنها صفحات الـ web المشار إليها سابقاً .

HTTP : (Hyper Text Transfer Protocal) المراسم التي تسمح بالتصفح والإبحار ضمن صفحات الـ web أي صفحات hypertext.

IP number : رقم مكون من أربعة أجزاء تفصل بينها نقاط. يحدد هذا الرقم بدقة جهاز الكمبيوتر المرتبط به. إنه ترجمة رقمية لعنوان الموقع إذ أن هذا الأخير سهل الحفظ. لأنه يستعمل كلمات وحروفاً لها معنى ومدلول مثل lb، eam،...

IRC : (Internet Relay Chat) إنه برنامج يسمح لشخصين أو أكثر بالتحادث في ما بينهم.

ISDN : (Integrated Services Digital Network) إنه نظام يسمح باستخدام شبكة الهاتف المحلية العادية. وترتفع مع هذا النظام سرعة النقل بمعدل سبعة إلى عشرة أضعاف، وهو يؤمن سرعة نقل للمعلومات تصل إلى (64000 bps).

Internet : انها شبكة الشبكات بدأت مع شبكة ARPANET في

الستينات. وهي مكونة من مواقع متصلة ببعضها البعض بواسطة جادات سريعة، أي Backbones. ويرتبط بالمواقع مواقع فرعية أو مشتركون.

Leased line : إنه خط تلفوني خاص مؤجر يقوم بوصل موقعين ببعضهما على مدار الساعة، وعادة ما تكون سرعته أعلى من سرعة خطوط الهاتف العادية.

Login : عملية الولوج إلى جهاز كمبيوتر أساسي محلي أو خارجي، ويتم الولوج بعد التَّعريف عن النفس وذلك بكتابة الإسم وكلمة السر التابعة له.

Modem : (MOdulator, DEModulator)

جهاز اتصال، وبشكل مبسط جهاز يقوم بعمل المترجم الفوري فيحول إشارات الكمبيوتر إلى نبضات هاتفية يرسلها إلى شبكة الهاتف المحلية. ولدى وصول تلك النبضات إلى جهاز الـ Modem في الطرف الآخر، يقوم هذا الأخير بإعادتها إلى شكلها الأساسي ويرسلها إلى جهاز الكمبيوتر المرتبط به.

News groups : مجموعات نقاش أو مجموعات أخبار. يكون كل فرد من أفراد تلك المجموعة في موقعه يتبادل الآراء ويتناقش في مواضيع محددة مع بقية أفراد مجموعته. ومجموعات النقاش متعددة ومتنوعة يصل عددها إلى عشرين ألف مجموعة وكلها تستعمل برامج Usenet.

Router : جهاز كمبيوتر وبرنامج خاص معه مهمتهما ربط شبكتي اتصال محليتين ببعضهما وربطهما بشبكة أخرى.

Server : جهاز كمبيوتر وبرنامج خاص معه يكون الجهاز الأساسي ضمن شبكة اتصالات محلية، وبقية الأجهزة بالنسبة له هي أجهزة client يتولى هو، أي الجهاز الأساسي، خدمتها.

TCP/IPl: Transmission Control Protocol/ Internet Protocol

هي نظام أو مراسم اتصالات تؤمن الإتصال بين موقع على شبكة الإنترنيت وموقع آخر عليها. وفي إطار المراسم نفسها (POP)، (Point to Point Protocol)، تسمح لجهاز كمبيوتر أن يتصل بجهاز كمبيوتر آخر محدد.

Telnet : برنامج يسمح بالولوج إلى موقع آخر على الشبكة، أي يوصل

إلى مدخل هذا الموقع أي مرحلة Login.

Unix : برنامج يؤمن الإتصالات ضمن شبكة محدودة، وهو متوافق مع نظام ومراسم TCP/IP.

URL: (Uniform Resource Locator)

عنوان الموقع، وهو ما أوردناه في الفقرة السابقة.

Usenet : نظام يسمح بتطبيق العمليات العائدة لمجموعات الأخبار.

Veronica : برنامج شبيه ببرنامج Archie يبحث عن ملفات في مواقع ولكنه يتميَّز بأنه يرتكز على gopher بدلاً من FTP.

WAIS : (Wide Area Information Servers

برنامج يسمح بسهولة البحث وتنظيم قاعدات بيانات ضخمة فيها مستوى من الذكاء الإصطناعي يسمح بأن تكون فعاليتها مميزة.

WAN:(WideArea Network) : أية شبكة كمبيوترات تتعدى بحجمها مكاناً جغرافياً واحداً: مبنى كان أو حرماً جامعياً. عندها تكون الشبكة لهؤلاء هي LAN (Local Area Network).

WWW (World Wide Web). إنها عبارة عن المواقع التي تتضمن الصفحات المترابطة التي يتم الإبحار فيها واستعراضها، ونقل ما أمكن من محتوياتها ضمن إطار نقل الملفات. ويجري استعراض الصفحات بما تتضمن من مقاطع صوتية ولقطات فيديو ونصوص وبيانات ورسوم إضافية.

مكافحة إنتاج المخدرات وتهريبها في لبنان ومجالات الوقاية من الادمان وعلاجه

العقيد د. فضل ضاهر(*)

«المخدرات قديمة في التاريخ قدم أحاسيس الإنسان، عرفها حالات نفسية ينشدها مجردةً من أي مضمون بادىء الأمر، ثم مرتبطةً بمواقف ومواقع ومعانٍ خرافية أو أسطورية، ثم دينية ثم اقتصادية وسياسية واجتماعية (علماً ان هذه المستويات كلها متداخلةٌ ومتشابكةٌ بحيث يطال ما يؤثر بواحد منها المستويات الأخرى، وبدرجات متشابهة). والأدلة على قدم المخدِّرات في التاريخ كثيرة، فكم من مخطوطة حكت لنا لجؤ الإنسان إلى المخدر لشفاء الأمراض، وأخرى صوَّرته تحت سلطانه في حالة نشوة ومرح ومجون (كالنقوش السومرية في بلاد ما بين النهرين قبل الميلاد بخمسة آلاف سنة، حيث كان نبات الخشخاش مورداً معروفاً ومهماً لمادة الأفيون أو «جل» ومعناها الطرب والفرح)، وثالثة تظهر لنا ملكة الإغريق «هيلين» غارقة في نشوة الأفيون أسيرة خيالاته وأوهامه. أما استعمالاته لأغراض سياسية فليس أدل عليها من حرب الأفيون في الصين سنتي ١٨٣٩ و١٨٤٠، التي قامت إثر وقوف امبراطور الصين بوجه «شركة تجارة الهند الشرقية» ومحاولاتها تدمير الشعب الصيني واقتصاده، عن طريق نشر الأفيون وتشجيعه خدمة للمستعمر.

كذلك فإن التاريخ يحدث عن مخدرات أخرى عرفها الإنسان منذ القدم كالحشيش المستخرج من القنب الهندي. وقد دلت بعض المخطوطات على وجوده في الشرق الأوسط وايران ومصر قبل الميلاد بحوالى ستة قرون. وكان استعماله مرتبطاً في الغالب بطقوس وشعائر دينية، فضلاً عن التأثيرات السياسية التي مورست لنشره،

(*) أمين سر مجلس الأمن الداخلي المركزي.

سيَّما المحاولات لتشجيع تعاطي الحشيش في مصر في أواخر القرن التاسع عشر...»[١] أما في لبنان فإن ظهور هذا الوباء الفتاك وتفاقمه يمكن ايجازه كالتالي:

دخلت المخدِّرات إلى لبنان أيام العثمانيين، وتفاقمت زمن الانتداب إلى أن أضحت مشكلة فاقت في خطورتها ما سببته الحرب للمجتمع من قصف وقتل وتدمير. لا بل إن التقاتل الذي توقف، تكاد تزول نهائياً نتائجه المباشرة وغير المباشرة، إلا لعنة المخدرات التي ساهمت حروب الأعوام الستة عشر في تحولها الظاهر في لبنان، بحيث ازدادت أعداد المتعاطين اللبنانيين، الذين توجه بعضهم إلى تعاطي الهيروبين المصنع والمستورد، بالإضافة إلى تعاطي الحشيش. وهو الانتاج المحلي الذي كان رائجاً لدرجة ان خزائن معروضات المنظمة الدولية للانتربول في (سان كلو سابقاً) ظلت إلى زمن غير بعيد تحوي طبة من هذه الحشيشة.

غير أن مجتمعنا، الخارج من الحرب، تميز بفرادة أكيدة في مجال التحكم بمصيره في مواجهة آفة المخدرات. ولعل في هذا التميز تحديداً ما يبرر الحديث عن النموذج اللبناني المتميز في مجالات مكافحة انتاج وتهريب المخدرات، وما يعزز كذلك أهمية التنادي إلى رسم الخطة العملية الكفيلة بايجاد النموذج المميز الموازي في مجالات الوقاية من الادمان وعلاجه.

ولسوف نتناول في بحثنا مراحل ثلاث:

انتاج المخدرات وتهريبها في التجربة اللبنانية أولاً، الإدمان ثانياً، أو آليات mécanismes معالجة الإدمان، ومقومات العمل الوقائي المقترح، ثالثاً.

أولاً: لبنان والمخدرات، الانتاج (الزراعة ـ الصناعة) والتهريب

إن خير ما نختصر به ما كان عليه واقع الحال في لبنان بالنسبة إلى مظاهر الإجرام عموماً والمخدرات خصوصاً، هو التذكير بما أوردناه في كتاب «الدفاع الاجتماعي ومكافحة الجريمة» في سياق تعداد الملاحظات التي تكونت بنتيجة اعتماد النهج العلمي في رصد معدلات الاجرام عموماً وتطبيقاته في مجال مكافحة المخدرات، وضمن إطار مقارنة معدلات سنوات ما قبل الحرب بلاحقاتها لاستكشاف نوع ومدى التحول الذي عرفته مظاهر الإجرام في مجتمعنا[٢]

«ـ مما لا شك فيه، أن لكل مجتمع ضريبته التي يدفعها بسبب مجرميه أو

---

(١) د. ضاهر فضل، **«الدفاع الاجتماعي ومكافحة الجريمة»**، دار بحسون: ١٩٩٤ بيروت ص: ٣٦

(٢) كان لا بد من ذكر عناوين معظم الملاحظات الواردة في الكتاب حول واقع الإجرام عموماً، لارتباط مظاهره كافة بآفة المخدرات، ولوضع القارىء في صورة ما كان سائداً قبل واثناء فترة الأحداث في لبنان من خلال نظرة بنيوية شمولية غير تجزيئية.

المجرمين الوافدين إليه من أقطار أخرى، بعد أن سهل التطور العلمي في مجالات النقل والاتصالات عملية انتقال الجريمة خارج الحدود الجغرافية للبلدان. إلا أن مقارنة نسبة ازدياد الجرائم في لبنان مع النسب العالمية أمر ممكن علمياً. وضمن هذا الإطار، فان أرقام ما قبل الحرب في بلدنا كانت تُظهره أقرب إلى المجتمعات الصناعية المتطورة من حيث تغليب معدلات جرائم الاحتيال والاعتداء على الأموال والملكية العامة والخاصة (crimes d'astuce et contre les biens et le patrimoine)، في حين أن معدلات ما بعد الحرب تعيدنا إلى مظاهر مجتمعات العالم الثالث من حيث تغلّب جرائم الدم (crimes de sang) أو العنف، بدليل أننا نرى في الرسوم البيانية ارتفاع نسبة جرائم القتل الناجز، مقارنة مع محاولات القتل. كما نرى أن معظم جرائم الاعتداء على الملكية العامة والفردية، باتت ترتبط بمظاهر عنيفة، فضلاً عن ارتباط هذه الأخيرة بالمخدرات بشكل ظاهر وملفت.

ـ إن الاعتداء على الأملاك العامة والوظيفة العامة وكل ما له صلة بالدولة، تجاوز أي حد أثناء فترة الحرب، باعتبار أنها كانت (أي الدولة) الفريق الأضعف غالباً. وهو ما يعكس مدى تدني درجات الحس المدني والشعور الوطني، وحقيقة ما قاله أحد العلماء من أن «حتمية العقوبة تظل أفضل من تشدد القضاء» بمعنى أن زوال شعور المواطن بسيف العدالة مسلطاً فوقه بالملاحقة والعقاب، أزال لديه أي وازع أو رادع نفسي لضبط أنانيته وفرديته وغرائزه.

ـ إذا كان (توازن الرعب) ساهم في لجم الاعتداءات الفردية في معظم الأحيان، نظراً للاندفاع إلى الانضواء تحت ألوية العائلة والطائفة والمذهب من قبل معظم اللبنانيين، فإن في عمليات التشنيع التي فجرها العنف المبثوث من مرجل التعصب بدرجاته، ما يؤكد صحة ما وصل إليه العالم «كونراد لورنز» في تجاربه حول عالم الحيوان، عندما قال إن الصراع داخل الفئة الواحدة يكون أشرس منه بين الفئات المختلفة.

ـ إن في بعض معدلات الأقضية التي كانت تقوم على التعايش الطوائفي، في فترات استمرار هذا التعايش، ما يؤكد على أهمية دور الأديان السماوية في خفض الإجرام من خلال قواعدها الأخلاقية المطلقة. وذلك طالما أن هذه الأديان ظلت بعيدة عن الاستغلال الموجه والمسيس في خدمة أهداف هي أبعد ما تكون عنها.

ـ إن حالة الحرب أوجدت سُلَّماً جديداً من المعايير الأخلاقية، انعكس وللأسف على القواعد القانونية، بحيث باتت الأرقام التي تشير إلى حالات اجتماعية هامة وملحة كالتشرد والتسول والرشوة الخ... معدومة أو شبه معدومة.

ـ إن مجتمعنا تحول من بلد يزرع الحشيشة ويؤمن العبور لها ولغيرها من

المخدرات، إلى بلد زراعة وتصنيع وعبور واستهلاك لسائر أنواع المخدرات، وهو ما يستوجب استنفار المجتمع بأكمله للحد من نتائج هذا التغيير قبل فوات الأوان.

ـ إن مجموع قتلى وجرحى حوادث السير، لا يقل كثيراً عن مجموع ما ينتج عن الحوادث المفتعلة. وان معظم متسببي هذه الحوادث هم من القاصرين الذين يحرم عليهم القانون الاستحصال على إجازات سوق، وبالتالي القيادة. وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أهمية التوجه لإعداد دراسة علمية مفصلة حول هذا الموضوع نظراً لخطورته، وهو ما يدفعنا كذلك للتأكيد، استطراداً، على وجوب الاسراع في إنشاء مركز بحوث جنائية يتولى إعداد الكوادر المتخصصة القادرة على دراسة كل معضلة على حدة، بصورة منهجية علمية تمهد لاصلاح ما هو قائم واقتراح وتنفيذ ما يمكن تحقيقه، سيما وان مشاريع اقرار قيام هذا المركز في إطار الجامعة اللبنانية هي شبه جاهزة.

ـ إن الأمن الميليشوي المناطقي فشل في معظم الحالات، كما تدل إحصاءات الأقضية والمحافظات، رغم ان كلفته المادية والمعنوية كانت بالنسبة للمواطن والمجتمع أضعاف ما هي عليه بالنسبة إلى الأمن الشرعي «أي نسبة إلى الشرعية» إذا جاز التعبير. ولعل أخطر نتائجه كانت في التحول من جرائم الأفراد إلى جرائم منظمة وجرائم عصابات وجرائم المافيا، بحيث أصبحنا نجد كثيراً من الأسماء اللبنانية المبرزة في سائر حقول نشاط المافيا العالمية، من مخدرات إلى سرقة الآثار إلى جرائم مالية واقتصادية متنوعة إلى جرائم اعتداء على البيئة وجرائم الكمبيوتر... الخ.

ـ إن شعور المواطن بالأمان أو الطمأنينة، في تحسن مستمر، بشكل عام، بدليل الانتعاش الملحوظ في الحياة الاقتصادية ـ رغم ما يسود العالم بأسره حالياً من ركود ظاهر ـ والعمرانية والثقافية وسائر أوجه النشاط أو التبادل الاجتماعي. إلا أن ذلك يترافق مع حالات من الخوف والقلق يثيرها لدى اللبنانيين هاجس الجرائم المالية والاقتصادية وجرائم العصابات أو ما اصطُلح على تسميته بالإجرام المنظم (crimes organisés) وقد أضحى شغلاً شاغلاً للناس...».

أما اليوم، فبإمكاننا، لا بل من واجبنا، التأكيد على أن ما قامت به الحكومة اللبنانية بسائر أجهزتها، في مجال القضاء على زراعة المخدرات في لبنان ومكافحة تهريبها إليه وعبره، أظهر للعالم بأسره إمكانية الخروج من لعنة المخدرات التي لا يمكن ان تستمر القناعة، على سائر المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بأنها قدر محتوم لا مجال للتخلص منه. وقد أجاد المارشال فوش عندما قال: Accepter l'idée d'une défaite, c'est déjà être vaincu. دليلنا على ما نقول نسوقه من خلال شهادتين ووقائع موثقة ومثبتة بتحليل المعطيات الاحصائية المتوفرة والتي سنكتفي بعرض بعضها رغم وفرتها.

الشهادة الأولى مصدرها السيد فراهي BERNARD FRAHE وظروفها كالتالي:[٣]

أثناء إنعقاد المؤتمر الدولي الثامن عشر للتخصص العالي لقوات الشرطة الذي كان لي شرف تمثيل وزارة الداخلية فيه والذي حضره حوالى ثلاثماية مندوب يمثلون ٨٥ بلداً، بالإضافة إلى مندوبي جميع المنظمات الدولية، وعلى أثر تقديم السيد LECLAIR مدير قسم مكافحة المخدرات في فرنسا، لمحاضرته حول السكك الجديدة المعتمدة لتهريب المخدرات، حيث أتى على ذكر لبنان في هذا المجال؛ إعترضته على الفور بمداخلة مطولة تمحورت حول العناوين التالية:

١ ـ أن نوعية الحضور ومستوى المداخلات في المؤتمر لا يجيزان تقديم أية معلومات ما لم تستند إلى معطيات إحصائية دقيقة لكي يتم قبولها، وبالتالي فإن ما ذُكر حول لبنان كان يصح قديماً وإنما لم يعد جائزاً بعد العام ١٩٩٢، إذ تُجمع التقارير المحلية والدولية على تميز لبنان في حقل اتلاف الزراعات الممنوعة ومكافحة الاتجار بها ومنها على سبيل المثال التقرير الموضوع من قبل السيد فراهي FRAHE، مسؤول منطقة أوروبا والشرق الأوسط في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات PNUCID، الذي يعتبر لبنان بلداً نموذجياً في مجال المكافحة.

٢ ـ إن من أهم تقديمات العلوم الجنائية الحديثة في المجال العقابي، هو رفض الاستمرار بالعنونَة Etiquetage على صعيد الأشخاص المنحرفين، وانه بالتالي من الأولى ان نرفض هذه العنونة على صعيد الدول، وإلا فما الغاية من إنفاق الأموال وعقد المؤتمرات والدعوة إلى التعاون الدولي إذا كانت لعنة المخدرات ستظل مرادفة للدول حتى ولو تمكنت هذه الدول، كما فعل لبنان، من الخروج من دوامة المخدرات.

٣ ـ إن أهمية ما قامت به الحكومة اللبنانية بسائر أجهزتها، هي أنها أظهرت للعالم بأسره إمكانية الخروج من لعنة المخدرات إذا توفرت الإرادة الحازمة والقرار الحاسم، وان العالم مطالب بالتصفيق لهكذا نتائج وتشجيع كل دولة تسير على الطريق نفسه الذي سار عليه لبنان في مجالات المكافحة، ولذلك فإننا ننتظر أن يتم تسريع برامج المساعدة الدولية لتأمين الزراعات البديلة وتوفير قوت المزارعين السابقين الذين كانوا يتجولون في عواصم العالم بأفخم السيارات في حين لا يجدون حالياً ما يعتاشون به.

٤ ـ إن العلاقة التاريخية بين لبنان وفرنسا عميقة الجذور ومتينة ولا تخفى على أحد من المؤتمرين. وكم تمنينا لو ان المحاضر تذكر ان سكة مرسيليا التي ضبطها

---

(٣) لمزيد من التفاصيل، يمكن العودة إلى التقرير الرسمي المرفوع من قبل مندوبي وزارة العدل ووزارة الداخلية بنتيجة المشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي الثامن عشر للتخصص العالي لقوات الشرطة والمسجّل برقم ٩٠/ ٢٠٤، تاريخ ٨/١٠/١٩٩٦.

مؤخراً كانت بناء لمعلومات من بيروت، وبالتالي فإن احتمال القبض على عملية تهريب قادمة من بيروت يمكن تصوره تماماً كما نتصور سكة قادمة من مرسيليا إلى كندا أو من كندا إلى أميركا الشمالية.

وقد أثارت المداخلة هذه حلقات من النقاش كانت بمعظمها مؤيدة، لا سيَّما من قبل الوفود العربية ووفود ايطاليا ـ المكسيك ـ اللوكسمبورغ ـ بلجيكا ـ اليابان ـ الصين ـ قبرص ـ هولندا...

إلى ان كان يوم الإثنين ١٩٩٦/٩/٢٥، موعد تقديم محاضرة للسيد «فراهي» واضع التقرير المنوه عنه أعلاه، حيث عمد المحاضر، بناء لسؤال صريح وجهناه إليه، إلى التنويه بلبنان أمام جميع المؤتمرين ومن ثم الإستفاضة بالحديث عنه على مدى عشرين دقيقة فنّد خلالها مزاعم زميله الفرنسي، معيداً الإعتبار إلى بلدنا بشكل لافت ومميز، خالصاً إلى توجيه التحية والتقدير إلى الحكومة اللبنانية وسائر المؤسسات العسكرية الأمنية والعدلية التي ساهمت في إنجاح حملات المكافحة بطريقة مثالية ونموذجية، ويقصد بها بالطبع الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية لأن الجميع يعلم ان هذه الأخيرة بمساندتها لأعمال المكافحة سمحت للأجهزة الأمنية اللبنانية بدخول مناطق قلما كانت تدخلها سابقاً، وأسهمت بالتالي في تحقيق النتائج المنوَّه بها.

وقد كان من نتيجة ذلك أن رئيس لجنة تنظيم المؤتمر، رئيس معهد IHESI[٤] المحافظ Marcel LECLERC أبلغ إلى الوفد اللبناني أثناء حفل الإستقبال في وزارة الداخلية الفرنسية، وبحضور مدير عام البوليس الفرنسي السيد Claude GUEANT ونائب رئيس منظمة انترسنتر السيد Edouard JANSSENS، سروره لإعادة تصويب المسار بايفاء لبنان حقه من المديح والتنويه بجهوده الجبارة لمكافحة آفة المخدرات.

أما الشهادة الثانية فمصدرها وزارة الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي الأخير المنشور خلال شهر شباط من العام الحالي حيث ورد ان لبنان ربح المعركة وأحرز تقدماً في مكافحة المخدرات وزراعة المحاصيل غير المشروعة بسبب الجهد اللبناني ـ السوري المشترك لمكافحتها منذ ١٩٩٢. وفي ذلك بالطبع تأكيد على مضمون الشهادة الأولى أعلاه، والحاصلة قبل حوالى أربعة أشهر من تاريخ صدور التقرير الأميركي.[٥]

---

(٤) Institut des hautes études de Sécurité Intérieure
«مركز الدراسات العليا لشؤون الأمن الداخلي»، ويتبع مباشرةً لوزير الداخلية الفرنسي.

(٥) هذا التقرير تناقلته معظم وسائل الإعلام الدولية والمحلية ونشرته الصحف اللبنانية كافة.

أما البيانات الإحصائية القابلة للتحليل والاستدلال، فكثيرة ومتنوعة، منها، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول التي نوردها أدناه والتي تؤكد فاعلية الأجهزة المختصة في مكافحة المخدرات، كما تبيّن تباعاً، وبوضوح، التراجع الكبير في الأرقام سواء لجهة عمليّات الضبط أم لجهة المساحات المزروعة زراعات غير مشروعة، مما يدعم القول بنجاح لبنان في مجالي إتلاف الزراعات الممنوعة ومكافحة التهريب.

جدول رقم ١
احصاءات بعمليات ضبط المواد المخدرة
منذ عام ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩٦/٩/٣١

السنة / المادة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ حتى ٩/٣١
حشيش	٥٨٧٠٧كلغ	٢٤١٥كلغ	٤٢١٨٠٨كلغ	١٨٢٨٧٠٤كلغ	٤٠١٢٧كلغ	٢٧٦٠كلغ	٢٠٢٨كلغ
زيت الحشيش	٨كلغ	-	٢,٨٢٤كلغ	٢١٨٠١٠٥كلغ	١٠٠١كلغ	-	٦كلغ
هيروين	٣٢٠٠٦كلغ	١٠٠كلغ	٧٣,٢٠٦كلغ	٤٨,٢٠٦كلغ	١٨كلغ	٢٠٠٧كلغ	٤٨كلغ
افيون	-	-	٢٠٠٩٢كلغ	٧٠٥٧٢كلغ	١٦كلغ	٢١٧كلغ	-
كوكايين	١٦٠٧٧كلغ	١٣كلغ	١٤٢٠٧٧٨كلغ	٢٩١٠٧٢كلغ	١١٢كلغ	١٢٠٧كلغ	٥١٠٥كلغ
أقراص ممنوعة	١٢٥جرعة	١٢٠ جرعة	١٧٠٣١٧ جرعة	١٨٧٤ جرعة	٤٤٦٢٢٤ج	٣٠٧٠٠ج	١٤٤٨٥ج
املاح الصوديوم	-	-	-	-	-	١٣٥كلغ	-
أسيد اسيتيك	-	-	-	-	-	٦٦٣٠٥ليتر	-
أفيون + أسيد أسيتيك	-	-	-	-	-	٧٠ليتر	-
أسيد اسيتيك انهيريد	-	-	-	-	-	٩٩ليتر	-

المصدر: محفوظات الأمانة الدائمة لمجلس الأمن الداخلي المركزي، بناءً لتقارير قوى الأمن الداخلي.

جدول رقم ٢
أنواع وكميات المخدرات المضبوطة خلال سنة ١٩٩٦

أنواع المخدرات المضبوطة	كميات المخدرات المضبوطة				ملاحظات
	ملغ	غرام	كلغ	الحبوب المخدرة بالعدد	
حشيش	٢٨	٧٥٧	٤٩٠٨	١٤٥١٠	تلف ٢٥٩ دونماً حشيشة
زيت الحشيش	-	-	٦	-	تلف ١٥٠٠م. مربع خشخاش
هيروين	١٠	٧٧١	٥٠	-	
أفيون	-	-	٣	-	
بودرة بيضاء	-	٨٣١	١	-	
مادة خضراء	-	٦٣٨	-	-	
ماريجوانا	-	٥	-	-	
كوكايين	٨٠	٦٩٠	١٦٦	-	

المصدر: تقارير قوى الأمن الداخلي

جدول رقم ٣
أنواع وكميات المخدرات المضبوطة
خلال شهري كانون الثاني وشباط ١٩٩٧

الشهر والكمية النوع	كانون الثاني				شباط				
	ملغ	غرام	كلغ	الحبوب المخدرة بالعدد	ملغ	غرام	كلم	الحبوب المخدرة بالعدد	ملاحظات
حشيش	-	٧٢	-	٧	٥٠	٣٥٤	-	٣٥	
زيت الحشيش	-	-	-	-	-	-	-	-	
هيروين	-	١٢	-	-	٢٥	١١	-	-	
أفيون	-	-	-	-	-	-	-	-	
بودرة بيضاء	-	-	-	-	-	-	-	-	
مادة خضراء	-	-	-	-	-	-	-	-	
ماريجوانا	-	-	-	-	-	-	-	-	
كوكايين	١٥	٦٦	-	-	٢٥	٤	-	-	

المصدر: تقارير قوى الأمن الداخلي

جدول رقم ٤
عدد قضايا المخدرات المضبوطة وتصنيفها
بحسب الوصف الجرمي وطريقة النقل لعام ١٩٩٦

تصنيف القضايا المضبوطة							طرق النقل المستعملة				
ترويج	زراعة	تهريب	اتجار	تصنيع	تعاطي	المجموع	براً	بحراً	جواً	غير معروف	المجموع
١٠٥	١٠	١٢١	٢٠١	٣	٣٧٢	٧٢١	١١	٣	١٣	٤	٣١

جدول رقم ٤ مكرر
عدد القضايا المضبوطة وتصنيفها بحسب الوصف الجرمي
وطرق نقلها خلال شهري كانون الثاني وشباط ١٩٩٧

التصنيف وطرق النقل	تصنيف القضايا المضبوطة							طرق النقل المستعملة				
الشهر	ترويج	زراعة	تهريب	اتجار	تصنيع	تعاطي	المجموع	براً	بحراً	جواً	غير معروف	المجموع
الشهر												
كانون الثاني	-	-	٦	١٩	-	٤٧	٧٢	٤	١	١	-	٦
شباط	-	-	٤	١٤	-	٤٠	٥٨	-	-	-	-	-

المصدر: تقارير قوى الأمن الداخلي

يبقى كلمة أخيرة حول تصنيع المخدرات في لبنان، وهو أمر يمكن الجزم بإنتفائه في لبنان، تماماً كما جزمنا بخروج لبنان من دائرة السكك المعتمدة لتهريب المخدرات وبحذفه من لائحة البلدان التي تقوم فيها زراعات ممنوعة.

وإننا نوجز، في هذا المجال، حادثة طريفة حصلت معنا ذات مرة في فرنسا أثناء اشتراكنا بعرض حول المخدرات، في مدرسة الدرك الفرنسي في Melun، وأمام مجموعة من الضباط الفرنسيين والأجانب الذين كانوا يتابعون دورة عليا في شؤون الدرك. فقد استعنا للتدليل على عملية تقطير زيت الحشيشة بركوة تحضير القهوة على الطريقة الايطالية، «اكسبرسو» Expresso، وهي متوفرة في معظم التعاونيات الاستهلاكية، فما كان من أحد الضباط الحاضرين، إلا أن طرح علينا سؤالاً حول كيفية الاستحصال على الإذن بادخال وسيلة التدليل هذه إلى الأراضي الفرنسية. وقد شكرناه على السؤال لأنه سمح لنا بإزالة التباس جوهري لربما شاركه فيه كثيرون غيره من الحاضرين، تماماً كالالتباس الذي يروج له عالمياً حول وجود مصانع مخدرات في لبنان رغم انتفاء صحة ذلك اللهم إلا إذا كان التحضير البدائي لبعض المستحضرات المخدِّرة خصوصاً الهيروبين السيء النوعية، داخل الحمام في «البانيو» أو على «المغسلة» وللاستهلاك الشخصي والمحلي الضيق، يُعتبر تصنيعاً بكل ما للكلمة من معنى، فيجوز عندها اعتبار كل منزل لديه وعاء القهوة المستخدم في التدليل، في الحادثة ـ الطرفة، مصنعاً محتملاً لزيت الحشيشة.

ثانياً: لبنان والمخدرات: الاستهلاك غير المشروع

بادىء ذي بدء، وللدقة في التعبير، نقول الإستهلاك غير المشروع للتمييز بينه وبين الإستهلاك الذي يحصل لأسباب طبية والذي يظل خارج أي تقويم أو إحصاء أو تحليل في هذا البحث العلمي.

ونقول الإستهلاك كذلك، لنظهر التمييز المعتمد بين المتعاطي والمدمن في معظم التشريعات الحديثة للكثير من المجتمعات التي أحسنت الإفادة من تقديمات العلوم الجنائية الحديثة. وهو تمييز غير معترف به، للأسف، في قوانيننا الوضعية رغم إمكان، لا بل وجوب، الغوص به واعتماده في مجالات البحث الأكاديمي الحقوقي ـ الاجتماعي. وإننا لن نتوقف عند ما يطرحه ذلك من اشكالات منهجية لتنبيه الذين يتناولون واقع الإدمان في لبنان من خلال المعطيات الإحصائية، إلى وجوب إعارة هذا الأمر الإهتمام اللازم، مؤكدين إلتزامنا بحدود المنهجية العلمية التحليلية التي تتسم بالموضوعية والتي تستند في قراءة الواقع إلى التقنية الاحصائية وإلى الخبرة العملية في مقاربة اجتماعية ـ حقوقية تأخذ بعين الاعتبار التحفظات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى المعوقات المنهجية التي تعترض أي باحث في هذا الموضوع عموماً، والباحث اللبناني خصوصاً، لا سيما بالنسبة إلى:

ـ إختلاف الفاهيم بين الفئات اللبنانية في ما يتعلق بمشاكل الجنوح ومواضيعه عموماً.

ـ صعوبة ايجاد نسق موحد من المعايير والقيم لدى الجماعات المختلفة، بحيث يضطر الباحث، لتحقيق الحد الأدنى من الانسجام الظاهري على الأقل، إلى تحاشي الالتزام بالفهم الاجتماعي لأية ظاهرة مقابل الالتزام اللصيق بالفهم القانوني الوضعي الذي يبعدنا مجبرين عن مراعاة الخصوصية داخل كل مجتمع، وعن التوقف عند الشفافية المميَّزة لكل حالة أو مظهر من مظاهر التفاعل الاجتماعي.

ولعل خير دليل على ذلك يكمن في ان مجتمعات كثيرة اعتمدت سواء في سلم معاييرها الاجتماعية، أم في منطوق قوانينها أم في الإثنين معاً، تعاريف ومفاهيم متعددة للإدمان، لا سيما لجهة نوع المخدر المدمَن عليه وفقاً لتأثيراته، لا بل ان مجتمعات قليلة ناقضت التوجه الدولي المتصلب والمتشدد إزاء تعاطي المخدر وادمانه، فراحت تروج لإباحة تعاطي أنواع معينة منه وانبرى لها منظرون أمثال الباحث «فرانسيس كافالييرو» في كتابه LE DROIT DE LA DROGUE الذي أثار حلقات واسعة من النقاش والإعتراضات، لا سيما في إسبانيا التي تظاهرت بأسرها للاعتراض على التوجه الرسمي لرفع الحواجز بوجه تعاطي المخدرات الخفيفة، رافعة شعار «أبعدوا الموت عن أولادنا!» وشعار «لا تُرسلوا أولادنا إلى الموت بأيديكم!»

أما نحن في لبنان، فيقيننا أن الرأي واحد وجامع لجهة اعتبار المخدرات على أنواعها أكثر من لعنة، فهي اعصار فتاك لا هوية أو مذهب أو عقيدة له، ولا حدود فكرية أو اقتصادية أو سياسية... الخ ينتهي عندها. وهي، على سبيل التعريف، وبكلام موجز ومبسط، عبارة عن مواد طبيعية أو مصنعة يتعاطاها المرء عن طريق الحقن بواسطة الإبر أو عن طريق الحواس (الشم والذوق) فتدخل جسمه لتؤثر في بعض وظائفه، ولتؤثر في سلوكه وتصرفاته، وتُبدل إحساساته. أما درجات هذا التأثير فتتغير مع تكرار التعاطي بحيث ترتب كلما زادت نتائج خطيرة على الصحة الجسدية والعقلية، فلا ينحصر أذاها بالتالي على متعاطيها بل يتعداه إلى المجتمع بأسره.

فبعد اعتياد المخدر Accoutumance من حيث هو مصدر نشوة، ينزلق الإنسان لا شعورياً إلى الأدمان Toxicomanie مدفوعاً سواء بتبعية جسدية dépendance physiologique أو تبعية نفسية أو بالإثنين معاً وفقاً لنوع المخدر، بحيث يصبح في حالة تسمم دائم ومزمن يتشوق معها، مكرهاً، إلى تكرار التعاطي، ساعياً إلى الحصول على جرعاته، واحدة تلو الأخرى، بجميع الوسائل المتوفرة أمامه، مبالغاً في زيادة الكميات في كل جرعة تدريجاً، بفعل تكييف جسمه مع مفعول المخدر وزيادة ما يسمى باحتماله tolérance لدرجة أن أي انقطاع فوري عن المخدر يولد لديه عوارض

مؤلمة وخطيرة syndrômes de manque.[٦]

وإننا لنلاحظ، من موقع الباحث والمسؤول، وكما سبق لنا ذكره في كتاب الدفاع الاجتماعي ومكافحة الجريمة، ان السلم الاجتماعي قد رسخ في أذهان اللبنانيين واقعاً وحقيقة راهنين، وان الأكثرية الصامتة، التي طالما أسكتها الخوف من عودة الحروب المتوالية عليها طوال ست عشرة سنة، أصبح بمقدورها التخاطب جهراً مع القانون وأركانه والعاملين له وبه.

غير أن الحوار لا يزال مقطوعاً، رغم ان موجبات قيامه وانتظامه كثيرة ووجيهة وملحة وضاغطة إلى حد الاختناق.

فعجيب كيف يظل الحوار مبتوراً وحال الاستنفار لم تعلن بعد!

عجيب كيف لا نجد في كل مدرسة ندوة يومية عن المخدرات!

كيف لا يصرف إعلامنا وإعلاميونا جزءاً من جهدهم اليومي في متابعة هذا الموضوع والمساهمة في اتقائه بإطلاق وإنجاح حملات «التثقيف لمكافحة الإدمان» أقلّه على غرار النجاح المشهود في حملات التطريب والترويج له ولنجومه المتجددة كل يوم!!

كيف لا تجمع الأموال لإقامة المصحات ونشرها في المناطق لإنقاذ من يسيرون طوعاً إلى حتفهم.

كيف لا نجد بين كل لوحة إعلان وأخرى، في كل زاوية، ملصقات التوجيه والترشيد، وكيف لا تتناوب الإذاعات لطرح الموضوع ضمن توجه علاجي ووقائي، على مدار أربع وعشرين ساعة.

نقول ذلك ليس من قبيل النقد للنقد، بل من قبيل المساهمة في حملات توعية ضد هذا المرض العضال، الذي تؤكد الوقائع أنه ينهش العصب الحي في مجتمعنا الفتي على النحو الذي تبيِّنه الإحصاءات المتوفرة والتي نورد للدلالة بعضاً منها.

---

(٦) يمكن العودة لمزيد من الشرح إلى الملاحق الثلاثة الواردة في نهاية النص.

جدول رقم ٥

توزع أعداد ونسب الموقوفين والمحكومين وفقاً لنوع الجرم المرتكب من خلال دراسة أجريناها على عينة بحث عشوائية مؤلفة من ١٨٨ موقوفاً ارتكبوا ٢٠٣ جرائم مختلفة.

Détenus répartis par infractions (nombre et pourcentage)

DETENUS / INFRACTION	ARRETES	CONDAMNES	TOTAL	% INFRACTION
Homicide	53	19	72	35,470
Tentative d'Homicide	2	1	3	1,477
Infraction contre la Sûreté de l'état et la sécurité publique	18	6	24	11,822
Infraction contre le patrimoine	46	15	61	30,049
Infraction contre les moeurs et la-morale publique	2	–	2	0,895
Usage et trafic de drogue	37	4	41	20,197
TOTAL	158 77,832%	45 22,168%	203	100

(1)

Nombre de prisonniers détenus: 188 (152 arrêtés - 36 condamnés).
Nombre d'infractions retenues: 203 dont 45 seulement ont été jugés (22,1%).
Echantillon étudié 9/07/1982.

(1) source: Cl. Dr. Fadl DAHER, **«Criminalité et défense sociale»**, édition BAHSOUN 1994, BEYROUTH. p. 172.

جدول رقم ٦

Sujet / crime	prévenu	jugé	total	pourcentage
meurtre	53	19	72	35,470
tentative de meurtre	2	1	3	1,477
contre la sûreté de l'état	18	6	24	11,822
contre le patrimoine	46	15	61	30,049
contre les moeurs	2	-	2	0,985
usage et trafic de drogues	37	4	41	20,197(1)

Répartition des prisonniers par crime perpétré

Nombre et % / Age	Nombre de détenus	Pourcentage
<20 ans	5	12,195
20-30ans	12	29,268
30-40 ans	15	36,585
40-50 ans	7	17,073
> 50 ans	2	4,878 (1)

Répartition des détenus pour affaires de drogues par catégories d'âges.

(1) source: Cl. Dr. Fadl DAHER, **«Criminalité et défense sociale»,** édition BAHSOUN 1994, Beyrouth. p. 138-139.

جدول رقم ٧
تطور أعداد الموقوفين بقضايا المخدرات وتصنيفهم
منذ ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩٦/٩/٣١

التصنيف / السنة	ممول	تاجر	ناقل	مروج	متعاط	المجموع
١٩٩٠	٩	٩٤	٤٢	٢٢	٢٠٥	٢٧٢
١٩٩١	-	-	-	-	-	٥٧٥
١٩٩٢	٣٣	١٥٧	٥٩	٧٦	٤٠٨	٧٣٣
١٩٩٣	٦٠	٢٥٨	٨١	٧٨	٦٣٣	١٢١٠
١٩٩٤	٢٨	٢٦٨	٦٠	٨٩	٥٦٤	١٠٠٩
١٩٩٥	٤٨	٢٥٥	٧٧	٤٩	٥٥٨	٩٨٧
١٩٩٦ حتى ٩/٣١	٢٨	١٤٩	٤٥	٥٧	٣٥٣	٦٣٢

المصدر: محفوظات الأمانة الدائمة لمجلس الأمن الداخلي المركزي إستناداً إلى تقارير قوى الأمن الداخلي.

جدول رقم ٨
جدول اجمالي بتطور نسب اللبنانيين المتورطين
بقضايا المخدرات بين ١٩٨٤ و١٩٨٨

السنة / الموضوع	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
اتجار بالمخدرات	٪٦٩،٤٩	٪٦٢،٥٧	٪٦٧،١٩	٪٦٩،٨٨	٪٨٣،٣٣
تعاطي المخدرات	٪٧٠،٢	٪٦٦،٦٧	٪٧٦،٩٢	٪٦٩،٧٧	٪٧٣،٤٥

جدول رقم ٩
عدد الموقوفين بقضايا المخدرات وتصنيفهم بحسب الجنسية والوصف الجرمي لعام ١٩٩٦

جنسيات المضبوطين				تصنيفهم					
مواطنون	عرب	أجانب	المجموع	ممول	تاجر	ناقل	مروج	متعاط	المجموع
٧٢٠	١٣٢	١٣	٨٦٥	٤٢	٢١١	٤٨	٧٥	٤٨٩	٨٦٥

جدول رقم ١٠
عدد الموقوفين بقضايا المخدرات وتصنيفهم بحسب الجنسية والوصف الجرمي خلال شهري كانون الثاني وشباط ٩٧

الجنسية والتصنيف	جنسيات المضبوطين				تصنيفهم					
الشهر	مواطنون	عرب	أجانب	المجموع	ممول	تاجر	ناقل	مروج	متعاط	المجموع
كانون الثاني	٤٧	١٤	-	٦١	-	٢٠	-	٤	٤٧	٧١
شباط	٤٤	٨	٣	٥٥	-	١٧	١	٢	٣٥	٥٥

جدول رقم ١١
مقارنة نسب الموقوفين بين لبنان وفرنسا

في فرنسا		في لبنان	
موضوع التحقيق	عدد الحالات عام ١٩٩٥	النسبة بالألف	عدد الحالات عام ١٩٩٦	النسبة بالألف
تاجر	٥٦٦١	٠,٠٩	٢١١	٠,٠٤
متعاط	٥٤٨٥٠	٠,٩٤	٤٨٩	٠,١٠
مروج/متعاط	١٢٠٨٩	٠,٢٠	٧٥	٠,٠١
* عدد سكان فرنسا عام ١٩٩٥: ٥٨٠٢٧٣٠٥ نسمة		* عدد سكان لبنان عام ١٩٩٦: ٤٥٠٠٠٠٠ نسمة!		

المصدر في لبنان: تقارير قوى الأمن الداخلي

المصدر في فرنسا: Ministère de l'intértieur

«Aspects de la criminalité et de la délinquance constatées en France en 1995»

- Services de police et de gendarmerie.
- Statistiques de police judiciaire.

وإننا في هذه الدراسة، لن نتوقف عند جميع المعطيات الوصفية التي تتصل بأنواع المخدرات وتصنيفاتها المختلفة والمتعددة وتأثيرها وطرق تعاطيها وموقف القانون اللبناني منها مقارناً مع قوانين غيره من المجتمعات... الخ، ليس لإنعدام أهمية كل معطى من هذه المعطيات بل بإعتبار أن قناعتنا ثابتة بأن لكل ميدان باحثيه المتخصصين الذين يظلون الأكفأ في خوض غماره، وبأن دورنا كباحثين جنائيين ينطلق بادىء ذي بدء من الدعوة إلى وجوب إنشاء وبلورة مفهوم جديد يمكن تسميته «ثقافة مكافحة المخدرات» في جميع أوساط المجتمع. مع الحرص على المساهمة الفعالة في ضمان صحة وانتشار هذا المفهوم، عبر حملات توعية وتثقيف هادفة ومنظمة ومنسقة، يشترك فيها الجميع بدون استثناء ولأي مرفق انتموا، وتنطلق من الإيمان بالإنسان اللبناني أولاً، ومن الاقتناع بأهمية التربية والتوجيه والتوعية والترشيد في مجال تغيير انماط السلوك الإنساني داخل المجتمع.

ولسوف نعرض في ما يلي بعض النماذج عن ملصقات معتمدة عالمياً في حملات التوعية على سبيل المثال لا الحصر.(٧).

---

(٧) كما وزعها قسم المخدرات الدولي في جنيف التابع لمنظمة الأمم المتحدة ONU.

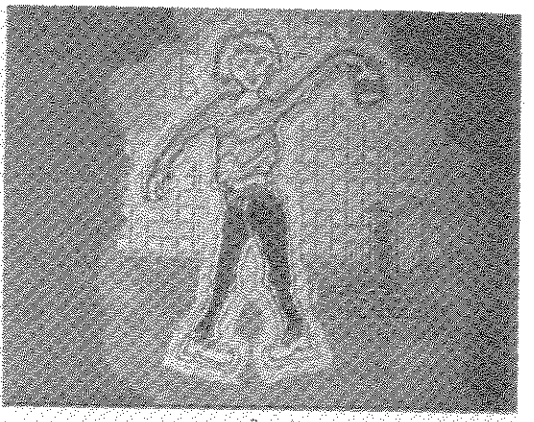

هلوسة

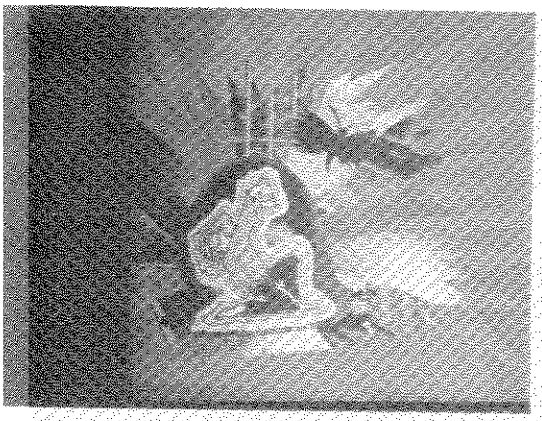

مماثل

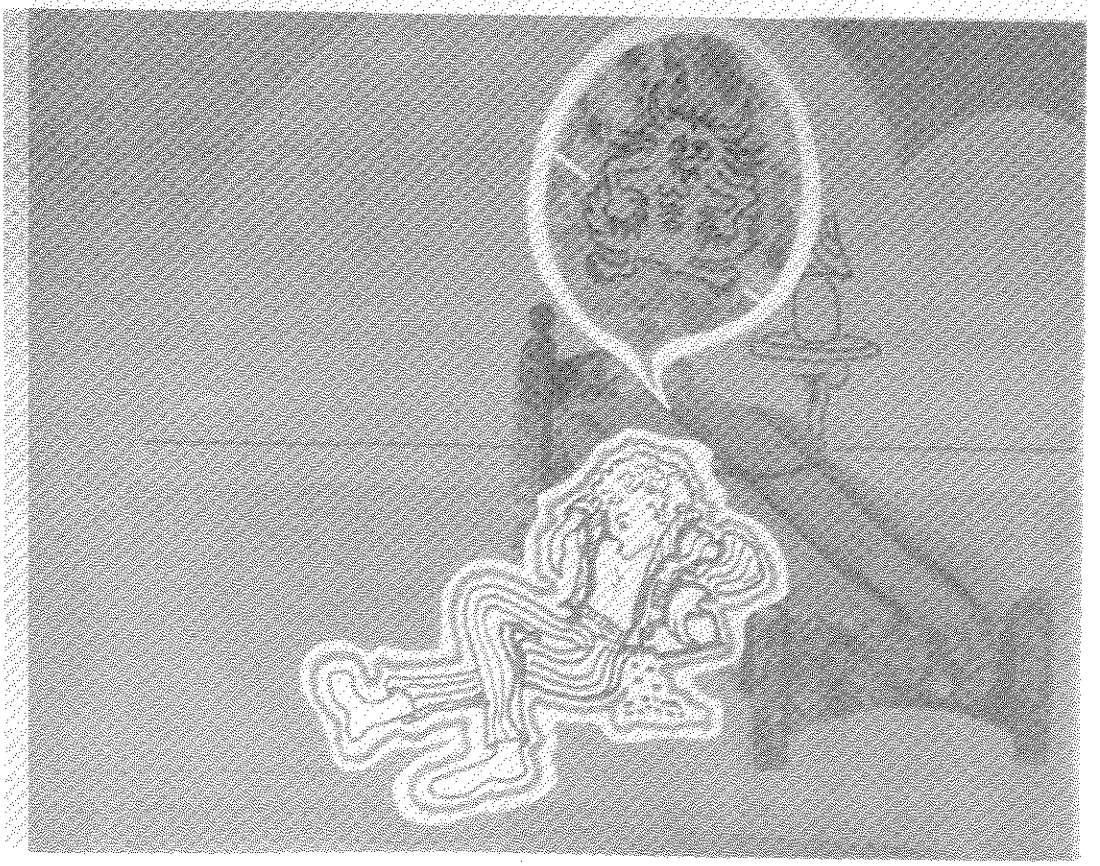

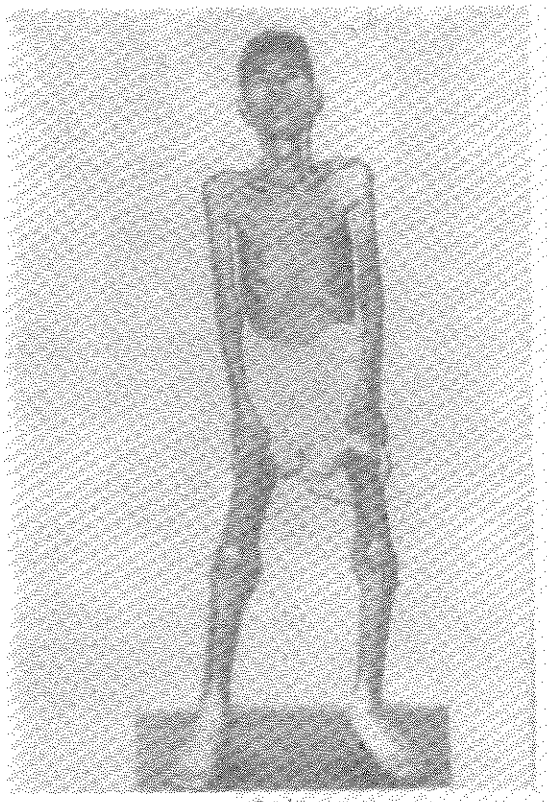

ما تبقى

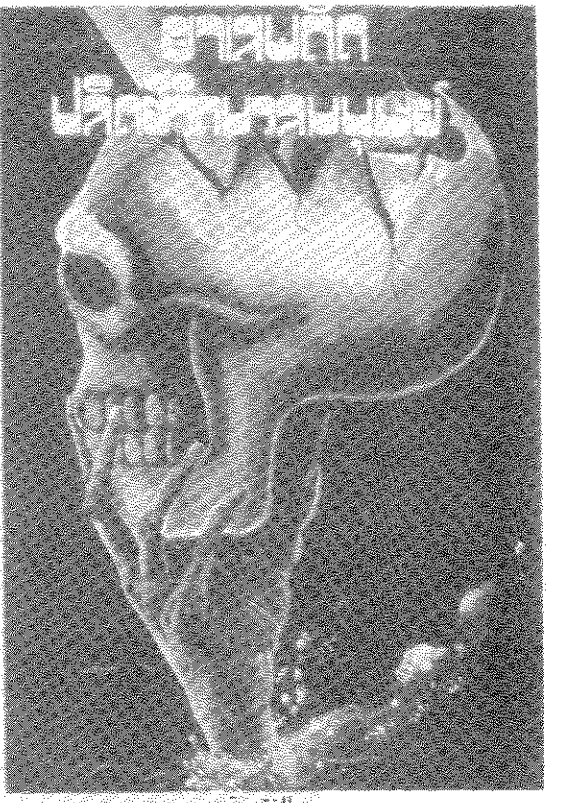

النتيجة

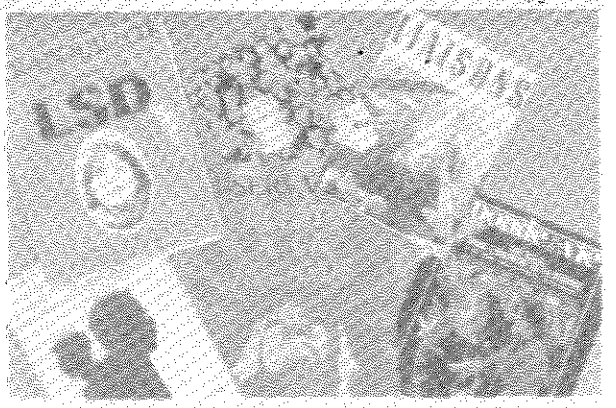

منشورات وملصقات للتوعية

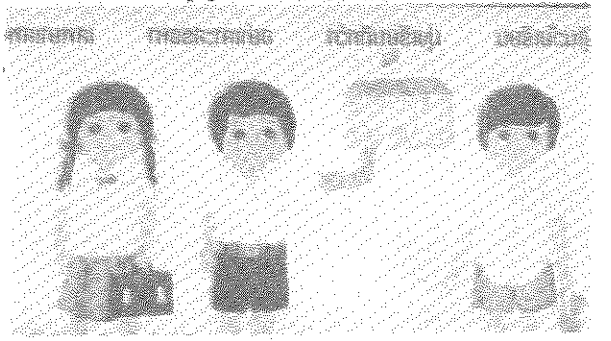

مماثل

戒毒·防止親友吸毒
請電：
3·668822
所有查詢絕對保密
No vendas coca
ilegalmente
no seas
cómplice,
protege
el futuro de
tu familia
la droga es el fin de tu libertad
DENUNCIA AL TRAFICANTE
رقم هاتف للإتقاذ يحافظ على السرية

حملات التوعية والوقاية

علماً بأن هذه الحملات عموماً، وفي لبنان على سبيل التحديد، لا بد من أن تندرج في إطار خطة وقائية تُرسم على ضوء السياسة الجنائية والإنمائية العامة للبلد وتطال عدة مستويات رئيسية منها:

ـ مستوى العائلة

وهنا نلاحظ أن دور الأهل يتمثل في تفهم أوضاع أولادهم بدل تأزيمها، وذلك عن طريق الإسراع باللجوء إلى الجهات المختصة والتعاون معها لإنقاذ أولادهم قبل فوات الأوان.

وإننا نرى من الضروري ذكر بعض الدلائل والمؤشرات التي يجب ان تسترعي انتباه الأهل وتدعوهم لمراقبة ولدهم عن كثب لئلا يكون في بداية طريقه إلى الإدمان.

«في البداية، يمكن ملاحظة تغيير سريع ومفاجىء في التصرف والسلوك، كأن يفقد الولد الإهتمام بالدراسة فجأة مثلاً أو أن تتكرر حوادث نسيان المواعيد أو التبرم من أوجه النشاط الإجتماعي والفردي التي كانت سابقاً مألوفة لديه، أو أن يظهر هروباً مفاجئاً من كل جهد جسدي، واهمالاً للهندام والنظافة، مع ميل للعزلة والإبتعاد عن رفاق الأمس الذين يكون قد استبدلهم بأصحاب جدد غير معروفين من الأهل ولا في أوساط العائلة، أو أن تزداد عنده الحساسية بحيث يصبح شديد الإثارة يغضب بدون سبب واضح، فريسة لقلق ظاهر تطارده بإستمرار أحلام مزعجة وينتقل في أحاديثه من موضوع لآخر دون رابط أو تسلسل.

أما التقلبات الجسدية، إذا جاز ذكرها (بدون ان تعني كل حالة مما سيذكر ان صاحبها مدمن مخدرات حكماً)، فتبدأ بفقدان الشهية للأكل، ثم شكوى من جفاف الحلق واللسان والعطش المستمر، كما تظهر عوارض إمساك في المعدة مع تبديل مفاجىء في الحركات (سرعة وبطء) وتغيير في قوة احتمال الأوجاع، مع ظهور بعض الإحمرار في العيون أو تقلص وتمدد البؤبؤ بدون علاقة بالضوء المحيط إما تبعاً للحالة الإدمانية التي يكون فيها...»[٨].

ويقيننا هنا، ان الأهل يظلون العنصر الأساسي في عملية إنقاذ إبنهم السائر على طريق الادمان، فهم الأفعل في مجال وقايته بإزالة أسباب انحرافه التي تتنوع في مجتمعنا على نحو ما يبينه الجدول التالي:

---

(٨) د. ضاهر فضل، «الدفاع الاجتماعي ومكافحة الجريمة»، مرجع سبق ذكره. ص: ٦٣.

جدول رقم ١٥
أسباب الإدمان
(كما توزعت في إجابات طلاب الجامعة اللبنانية بمختلف الإختصاصات)

الاختصاص / السبب	تربية اعلام اقتصاد اجتماع	آداب و ع انسانية	حقوق و ع سياسية	طب صيدلة صحة زراعة	فنون جميلة وهندسة	كلية العلوم	(المجاميع) (٪)
تفكك الأسرة	١٠٨ ٣٠،٦٪	٨٤ ٣١،٨٪	١٠٦ ٢٠،٥٪	٤٥ ٢٥،٤٪	٦٦ ٢٨،٠٪	١٥٦ ٢٨،٨٪	٥٦٥ ٢٧،١٪
تنشئة سيئة	٩٤ ٢٦،٦٪	٧٤ ٢٨،٠٪	١٠٦ ٢٠،٥٪	٣٥ ١٩،٨٪	٥٠ ٢١،٢٪	١٦٠ ٢٩،٥٪	٥١٩ ٢٤،٩٪
مشكلات اقتصادية	٢٢ ٦،٢٪	١٦ ٦،١٪	٥٠ ٩،٧٪	١٥ ٨،٥٪	١٦ ٦،٨٪	٣٦ ٦،٦٪	١٥٥ ٧،٤٪
تقليد الرفاق	٣٥ ٩،٩٪	١٨ ٦،٨٪	٨٠ ١٥،٥٪	١٩ ١٠،٧	٢٤ ١٠،٢٪	٤٤ ٨،١٪	٢٢٠ ١٠،٥٪
مشكلات نفسية	٨٤ ٢٣،٨٪	٦٤ ٢٤،٢٪	١٦٤ ٣١٧٨٪	٤٦ ٢٦٦،٠٪	٤٨ ٢٠،٣٪	١١٦ ٢١،٤٪	٥٢٢ ٢٥٠٪
مشاكل مرض	٠ ٠،٠٪	٤ ١،٥٪	٦ ١،٢٪	١ ٠،٦٪	٣ ١،٣٪	١٢ ٢،٢٪	٢٩ ١،٢٪
مشاكل دراسية	٠ ٠،٠٪	٠ ٠،٠٪	٠ ٠،٠،٠٪	٠ ٠،٤٪	١ ٠،٧٪	٤ ٠،٢٪	٥
أسباب غير ذلك	١٠ ٢،٨٪	٤ ١،٥٪	٤ ٠،٨٪	١٥ ٨،٥٪	٢٨ ١١،٩٪	١٤ ٢،٦٪	٧٥ ٢،٦٪
لا شيء غير ذلك	٠ ٠،٠٪	٠ ٠،٠٪	٠ ٠،٠٪	١ ٠،٦٪	٠ ٠،٠٪	٠ ٠،٠٪	١ ٠،٠٪
(المجاميع) (٪)	٣٥٣ ١٠٠٪	٢٦٤ ١٠٠٪	٥١٦ ١٠٠٪	١٧٧ ١٠٠٪	٢٣٦ ١٠٠٪	٥٤٢ ١٠٠٪	٢٠٨٨ ١٠٠٪

المصدر: كتاب «لا للإدمان»، منشورات جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، ص: ٤٧

جدول رقم ١٦
مرجع المعالجة للسلوك الإدماني
عند المستجوب الطالب

الاختصاص / التوجه	تربية اعلام اقتصاد اجتماع	آداب و ع انسانية	حقوق و ع سياسية	طب صيدلة صحة زراعة	فنون جميلة وهندسة	كلية العلوم	(المجاميع) (٪)
إلى الأهل	١٦٢ ٪٤٥،٩	١٢٤ ٪٤٧،٠	٢٧٦ ٪٥٣،٥	٦٧ ٪٣٧،٩	٨١ ٪٣٤،٣	٢٥٦ ٪٤٧،٢	٩٦٦ ٪٤٦،٣
إلى الأصحاب	٤٠ ٪١١،٣	٤٤ ٪١٦،٧	٦٤ ٪١٢،٤	٢٤ ٪١٣،٦	٤٣ ٪١٨،٢	٩٨ ٪١٨،١	٣١٣ ٪١٥،٠
إلى طبيب	٨١ ٪٢٢،٩	٤٤ ٪١٦،٧	١٣٦ ٪٢٦،٤	٤٦ ٪٢٦،٠	٤٧ ٪١٩،٩	١٤٤ ٪٢٦،٦	٤٩٨ ٪٢٣،٩
الى مؤسسة مختصة	٥٣ ٪١٥،٠	٣٠ ٪١١،٤	١٢ ٪٢،٣	٢٢ ٪١٢،٤	٢٦ ٪١٥،٣	٢٢ ٪٤،١	١٧٥ ٪٨،٤
إلى مرجع روحي	٤ ٪١،١	٦ ٪٢،٣	٪٠،٠	٦ ٪٣،٤	١٠ ٪٤،٢	٤ ٪٠،٧	٣٠ ٪١،٤
إلى غير ذلك	١٢ ٪٣،٤	١٤ ٪٥،٣	١٨ ٪٣،٥	٨ ٪٤،٥	١٣ ٪٥،٥	١٢ ٪٢،٢	٧٧ ٪٣،٧
لا أحد غيرهم	١ ٪٠،٣	٢ ٪٠،٨	١٠ ٪١،٩	٤ ٪٢،٣	٦ ٪٢،٥	٦ ٪١،١	٢٩ ٪١،٤
(المجاميع) (٪)	٣٥٣ ٪١٠٠	٢٦٤ ٪١٠٠	٥١٦ ٪١٠٠	١٧٧ ٪١٠٠	٢٣٦ ٪١٠٠	٥٤٢ ٪١٠٠	٢٠٨٨ ٪١٠٠

المصدر: كتاب «لا للإدمان»، منشورات جمعية تنظيم الأسرة في لبنان ص: ٢٥٥.

وهم، بدايةً، الذي لا بد وأن يكتشفوا تعاطيه في بداياته إذا توفر الحد الأدنى من التواصل داخل العائلة، من خلال مؤشرات عديدة أقلّها ملاحظة وجود أدوات التعاطي الأولية بين أغراض ولدهم من دون مبرر منطقي، كورق لف التبغ وعلب الكبريت الفارغة بداخلها أعقاب سجائر وخيطان أو حبال النايلون أو المطاط ودبابيس وأوعية حفظ الاسيتون وسائر الحوامض والملاعق... الخ وملاحظة ميله إلى تعاطي الحبوب

المهدئة أو المنشطة تحت أية ذريعة كانت...

ـ مستوى المدرسة

وهي مرحلة مكملة للمحيط العائلي وبالأهمية نفسها، حيث يبرز دور المربين الأساسي في كشف أعراض ومؤشرات الإدمان، وفي توجيه الطلاب للإبتعاد عن الأجواء الموبوءة والإنصراف إلى نشاطات صحية وسليمة يكون فيها استجابات لحاجات الطالب وارضاء لمتطلبات أزمة المراهقة والغرائز عامة، عن طريق ما يسمى في علم النفس بعملية الإعلاء Sublimation. كذلك يبرز دور المدرسة من خلال الأجواء العامة التي تقدمها والتي تفرض توفير أسباب الراحة وشروط الصحة، بدل أن تشكل بؤرة فساد ومركز تجمع عصابات السوء والإنحراف. كما تفرض اعتماد مناهج تربوية مدروسة بطريقة علمية، لتساعد الطالب في اجتياز الأزمات الطبيعية والشخصية العائلية التي قد تعترضه، ولتساعده بالتالي في تحقيق شخصيته وإنماء قدراته بشكل متوازن وسليم.

ـ مستوى المحيط المهني أو الوظيفي

يأتي في مرحلة ثالثة من حيث التسلسل المنطقي والزمني، دون أن يعني ذلك التقليل من واجب إعارته الإهتمام اللازم لما يمكن ان تخلقه الصراعات في هذا الحقل من عوامل انعدام توازن ولا استقرار فضلاً عن الفاقة التي يسببها انعدام فرص العمل والأزمات التي تعترض صاحب الكفاءة الذي يُرفَضُ لعدم اتقانه فن الوقوف على الأعتاب... الخ وهي جميعها مشاكل مُعاشة تلاحظُ باستمرار وراء انجراف فئات معينة من العمال في تيار الإدمان أو الإتجار سعياً وراء الكسب السريع والربح الوفير.

وإنه لمن البديهي التأكيد على أهمية دور النقابات في مجال الوقاية هنا، سيما لجهة ضرورة قيام تعاون بينها وبين سائر أجهزة الوقاية المختصة.

ـ مستوى المحيط الإجتماعي ككل

ويبرز هنا واجب الدولة بالدرجة الأولى في ايجاد مراكز تسلية بريئة، وتجمعات رياضية، وحدائق عامة، فضلاً عن توجيه الإعلام الرسمي والخاص للقيام بحملات توعية مستمرة تنطلق من قاعدة وجوب تعميم الحقائق عن المخدرات بغية تجنبها.

كذلك يبرز دور الدولة في تجهيز وإعداد مراكز استقبال المدمنين والمصحات، ونشرها في مختلف الأوساط، بالإضافة إلى تنشيط وتشجيع قيام الجمعيات الخاصة والهيئات المحلية التي تلتزم تقديم المعلومات في حقل المكافحة، وتوفير العون والدعم المعنوي للمدمن من ساعة اخضاعه للعلاج ـ العقوبة، ثم داخل المأوى، حتى

خروجه إلى المجتمع (الذي غالباً ما يميل لرفضه مما يؤزِّم الأمور في ظل غياب نوادي الشباب والجمعيات المشار إليها والتي عليها المساهمة في إعادة تأهيل المدمن لدخول المجتمع وإلغاء الحواجز بوجه هذا الدخول).

وختاماً، لابد من توضيح أن كلفة تنظيم عمليات الوقاية على سياق ما ذكر أعلاه، وتكاليف إعداد الكادرات والأجهزة البشرية المتخصصة لتنفيذها ومتابعتها، لا تعادل جميعها جزءاً يسيراً من النزف المادي والمعنوي الذي يسببه هذا الوباء للمجتمعات التي ابتليت به.

ثالثاً: إواليات (Mécanismes) معالجة الأدمان ومقوِّمات العمل الوقائي المقترح

إن مفهوم الضبط الاجتماعي من حيث مضمونه ووسائله، يتسم بشمولية تسمح لنا بالالتفاف على كثير من المعوقات النظرية والمنهجية، رغم اختلاف آراء المفكرين حوله من حيث اهدافه المرجوة والحدود التي يفترض ان تصل إليها هذه الأهداف، بحيث تكون دون سقف محدد في النظرية الاجتماعية المثالية التي تذهب إلى أن السعي إلى الانتظام الاجتماعي ينطلق من الرغبة في منع تفكك المجتمع قبل أي شيء آخر، وعلى خلاف ما نادى الاجتماعيون الواقعيون ومن بعدهم أصحاب النظرية الوضعية (وتشعباتها اللاحقة) الذين انطلقوا من التسليم بأن الضبط الاجتماعي يتمثل في النظم والوسائل المحددة التي يستخدمها المجتمع لضمان استقراره والمحافظة على تماسكه، عبر فرض سلطته على الأفراد، وكذلك لضمان تطوره عبر تأمين شروط دفع الفرد إلى تأدية أدواره في خدمة استقرار المجتمع وتطوره (انتظام ـ استقرار ـ تطور).

وإذا كان المجال لا يسمح، في هذه الدراسة، بالتوسع في البحث بالمقوّمات غير المباشرة للضبط الاجتماعي في لبنان وانعكاسات تغيراتها عبر مراحل التاريخ على السلوك الفردي وعلى أحوال المجتمع، سواء منها المقومات المتصلة بالدين أم بالتقاليد والاعراف أم بالتربية المدنية على مختلف مستوياتها[٩]، فإنه لا بد، مع ذلك، من تفصيل الوسائل المطلوب توفرها لتحقيق أفضل النتائج في مجالات الضبط الاجتماعي، إن على صعيد ظاهرة الإجرام عموماً أم على صعيد القضايا المتصلة بالمخدرات انتاجاً وتهريباً وادماناً.

١ ـ أهم الوسائل المطلوب توفرها عموماً

أ ـ تعديلات على النظام الجزائي بما يسمح بالإفادة من تقديمات العلوم الجنائية

---

(٩) لمزيد من التفاصيل حول هذه العناوين، يمكن الاستعانة بمجموعة الدراسات والأبحاث القيمة للدكتور مصطفى العوجي حول المواضيع النظرية للعلم الجنائي لا سيما كتابه دروس في العلم الجنائي بجزئيه وكتابه الأمن الاجتماعي.

الحديثة (أنسنة العقوبة وشخصانيتها)، كما عبر عنها العالم «وايت» WHiTH عندما أكد أنه خلف كل جريمة تكمن حالة خاصة جداً. «Il ya un cas particulier derrière chaque crime».

ـ قضاء مراقبة تنفيذ الأحكام في سبيل ترشيد ومراقبة وتوجيه الدور الإصلاحي والعلاجي للعقوبة، مع ضمان أكبر قدر ممكن من الحماية للحريات الشخصية وحقوق الإنسان.

ـ رفع التجريم dépénalisation في بعض الحالات لردم الهوة بين التطور الاجتماعي السريع والتشريعات القائمة. لأن مراجعة بسيطة للعقوبات الملحوظة لبعض الأفعال التي يأتيها أفراد اليوم بصورة عفوية وتلقائية، تؤكد ضرورة ملاءمة النصوص الجزائية مع الواقع المعاش.

ـ رفع العنونة: بإعادة النظر في كل ما يتصل بشطب الأحكام أو «تبييض السجل العدلي»، مع إمكانية عطف ذلك على توصية ايجاد قضاء مراقبة تنفيذ العقوبات بحيث يكون هذا الأمر من إحدى مهماته.

ب ـ القضاء الجزائي

ـ تعديلات على الأصول الجزائية بما يعزز مبدأ حق الدفاع وسائر الحقوق الدستورية، وإيجاد نظام محدد ومكتوب يرعى عمل الضابطة العدلية، فيحمي انجازاتها من حملات التجني والتعمية ويحمي المواطن من تجاوزات البعض ومغايراتهم.

ـ تعديل قانون العقوبات لفرض تكوين ملف الشخصية dossier de personnalité لا سيما في حال إرتكاب جناية، بحيث يضاف إلى عناصر تكوين قناعة هيئة المحكمة عنصر أساسي وهام يتصل بتكوين شخصية المجرم ومؤثراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية الخ.

ج ـ المؤسسات العقابية

ـ خلق وتطوير فلسفة عقابية محددة تُترجَم بسياسة عقابية عامة تنطلق من إلغاء الأفكار السلفية القائلة بأن الغاية من العقوبة هي الإقتصاص فقط، وإحياء فكرة العقوبة للإصلاح لأن الغاية من العقوبة بالمفهوم الجنائي الحديث هي تخليص المنحرف من دوافع انحرافه وليس التخلص منه كما كان سائداً في ما مضى:

Il ne s'agit pas de se débarrasser du criminel, il s'agit de le débarrasser des causes de son crime.

د ـ الشرطة

ـ ضرورة بلورة وتطوير المفهوم الاجتماعي للوظيفة الشرطية نظراً لإنعكاسه

الإيجابي الأكيد في مجال الضبط الإجتماعي.[١٠]

ـ تعزيز أجهزة المراقبة والمحاسبة والتفتيش.

ـ تكريس مراعاة الحد الأدنى لأصول العمل الشرطي في كتيب ينقله الشرطي حيثما كان، عنوانه:

«آداب المهنة الشرطية» Déontologie policière[١١]

هـ ـ الجمعيات ومؤسسات الرعاية وسائر منظومات Organismes العمل الأهلي الاجتماعي.

ـ وضع نظام لتنسيق وترشيد ومراقبة التزام المؤسسات الخاصة بأهدافها المعلنة.

ـ وضع نظام لتقويم عمل المؤسسات الرعائية العامة لزيادة فعاليتها.

٢ ـ بالنسبة إلى موضوع الإدمان تحديداً

١ ـ لا بد أولاً من الإتفاق على مفهوم موحد للإدمان ومكافحته ينطلق من قواعد جوهرية هي:

ـ إن المدمن ضحية ومريض وليس مجرماً.

ـ إن كلفة الوقاية من خطر الإدمان مهما إرتفعت أقل من كلفة المعالجة لمختلف مراحلها.

ـ إن حملات المكافحة والوقاية لا بد وأن ترتكز على دور المواطن الصالح ولا يجوز أن تكون حصراً ضمن إطار العمل الرسمي والقطاع العام.

ـ مراحل المعالجة ترتكز إلى إنسانية الإنسان وتتدرج كالآتي:

- تفهم لوضع المدمن وتعاطف معه.
- تعاون وثيق بين المعالَج والمعالِج (الطبيب ـ أو النفساني ـ أو العامل الإجتماعي) على همة هذا الأخير.
- مراقبة لاحقة هدفها رفع العنونة وإعادة التأهيل الإجتماعي.

٢ ـ لا بد من ايجاد الجهاز الموحِّد والمنسِّق لمختلف نشاطات الوقاية والمكافحة

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل تراجع الدراسة المعمقة التي نشرناها في المجلة العربية للدراسات الأمنية الصادرة عن المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض (العدد ١٨) تحت عنوان: المنظور الاجتماعي للعمل الشرطي: منطلقاته الفكرية والواقعية وشروط نجاحه.

(١١) تراجع في هذا المجال دراستنا المنشورة في مجلة الدفاع الوطني (العدد ١٦) باللغة الفرنسية، تحت عنوان: Les Forces de Sécurité Intérieure: Origines, Différentes Organisations et Perspectives d'Avenir.

والمعالجة، يكون مسؤولاً عن وضع خطة عمل موحدة تحدد المهمات والأدوات وتراقب وتقيم وتعيد النظر تبعاً للنتائج.

٣ ـ لا بد من إنشاء مراكز المراقبة والمعالجة والتأهيل، من مصحات ومستوصفات متخصصة ونوادي شبيبة، وتعزيزها بالجهاز الإداري والتنفيذي الكفوء والمدرب، مع مراعاة وجوب توزيعها جغرافياً بشكل مدروس، وخفض كلفة الإفادة من تقديماتها إلى الحد الأدنى، إن لم تكن مجانية.

٤ ـ إن دور قوى الأمن الداخلي، مثلها مثل سائر مؤسسات الضبط الإجتماعي، لا يجوز ان ينحصر في القاء القبض على المنحرفين بل انه لا بد من توجيهها إلى ممارسة الأمن الوقائي في سائر المجالات عموماً وفي مجال الحد من الإدمان خصوصاً. وفي هذا السبيل فإنه لا بد من تزويدها بأمور كثيرة أهمها:

• خطة عمل واضحة، ضمن إطار السياسة الجنائية التي تضعها وزارتا العدل والداخلية والتي تندرج ضمن إطار السياسة الاجتماعية الإنمائية الشاملة.

• الأداة القانونية الملائمة التي تسمح بممارسة الدور الوقائي، علماً أن المداخل القانونية المتوفرة حالياً لرجال قوى الأمن الداخلي في مواجهة إدمان المخدرات تكاد تنحصر بـ:

ـ الدستور اللبناني.

ـ القوانين العامة، لا سيما قانون العقوبات وقانون الأصول الجزائية.

ـ القانون ٩٠/١٧ والمرسوم التنظيمي ١١٥٧ تاريخ ٩١/٥/٢ والتعليمات الدائمة الصادرة عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، لا سيما التعليمات ١٣٨ و٣٣١ .... الخ.

ـ القوانين المتعلقة بالمخدرات، وعلى الخصوص نص المادة الثالثة من قانون ١٨ حزيران ١٩٤٦ ـ المعدلة بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٤٠٣٠ تاريخ ١٩٤٦/٥/٤ ـ والتي تقضي بمعاقبة من يتعاطى ويستعمل المخدر ولو مرة واحدة بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، مع عدم جواز منح الأسباب المخففة، على أن تنفذ العقوبة في مأوى احترازي مع جواز إعفاء المعاقَب بعد ستة أشهر من دخول المأوى إذا ثبت طبياً شفاؤه.

وهي جميعها، لا تتضمن ما من شأنه السماح لهذه القوى بممارسة الدور الوقائي المأمول.

• الجهاز البشري الكفوء والمتخصص والذي يتم اختياره وفق مواصفات ومعايير خاصة، مع مراعاة الفوارق بين فئات الجانحين عموماً والمدمنين خصوصاً، لا سيما لجهة اختلاف أعمارهم، بحيث يكون للأحداث، على سبيل المثال: مكتب متخصص له

عناصره المختارون، وفقاً لمعايير موضوعية علمية دقيقة ومحددة.

• الإمكانات المادية الكافية لجهة الآليات والمختبرات وسائر الوسائل التقنية الحديثة.

• تشجيع قيام علاقة تعاون وثيق بينها وبين سائر المحافل الدولية والمحلية العالمية في مجالات مكافحة الإدمان، وتنظيم هذه العلاقة بشكل يعزز ثقة المواطنين ويسمح بمساهمة فعالة لأجهزة قوى الأمن المختصة في حملات التوعية التي لا بد من تنسيقها وتكثيفها لا سيما في أوساط الشبيبة (برمجة الحملات وفق خطة منهجية عامة تشمل جميع المستويات.

• اعتماد نظام الخلايا لتدعيم المناعة ضد خطر الإدمان Cellules d'immunisation... الخ)، علماً أن التنسيق والتعاون الدولي في مجالات مكافحة المخدرات أصبحا أمراً ضرورياً وحاجة ملحَّة، خاصة بعد تطور وسائل النقل البرية والبحرية والجوية مما سهل عمليات الاجرام الدولي المنظم عموماً وتهريب المخدرات تحديداً. وفي هذا المجال، لا بد من التنويه بأن الدائرة المختصة، أي المكتب المركزي لمكافحة المخدرات، التابع لوحدة الشرطة القضائية في قوى الأمن الداخلي، تقيم علاقات تعاون ناشطة مع عدة منظمات وهيئات دولية مخصصة بمكافحة المخدرات أهمها:

ـ منظمة الأمم المتحدة: ONU.

ـ لجنة المخدرات الدولية: .(Comité int de la drogue)

ـ قسم المخدرات الدولي: (Section int de la drogue)

ـ الهيئة الدولية للوقاية من المخدرات (Comm int pour la supervision de la drogue).

ـ منظمة الصحة الدولة: OMS.

ـ المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول): OIPC.

ـ المكتب الدولي العربي لشؤون المخدرات.

إن مجتمعنا ، رغم جميع ما أصابه، تمكَّن من التميُّز في مجالات مكافحة المخدرات على النحو الذي بيَّناه، بفعل إرادة صلبة وعزم أكيد. وهو يحتاج، لتتويج ذلك، إلى الخروج من طور العشوائية في مواجهة واقع الإدمان الذي عرفه مؤخراً، إلى التخطيط العلمي المبرمج والمنسق. وذلك لن ينجح تماماً إلا من خلال إنشاء «مجلس وطني أعلى للوقاية من الجريمة ومكافحتها»، يكون المسؤول الأول عن رسم ستراتيجية أمنية ترمم ما هو قائم من مقومات المكافحة والوقاية، سواء على مستوى المواطن الفرد أم على مستوى الأجهزة الرسمية والخاصة وسائر منظومات المجتمع الأهلي

المدني، إنطلاقاً من قناعة أن المساهمة في ارساء نظام مقاومة فعال بوجه ظاهرة الاجرام في مجتمعنا اللبناني، واستطراداً في محيطه العربي، هي واجب وطني وقومي لا بد من النهوض به.

واعتقادنا أن التوجه الراهن لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، لا يتعارض اطلاقاً مع مناداتنا بإنشاء المجلس الوطني الأعلى للوقاية من الجريمة ومكافحتها، لأنهما يتكاملان وظيفياً وعضوياً بدون أدنى شك، إذ أن الغرض من هذا الأخير هو وضع مبادىء السياسة الجنائية المندرجة في إطار السياسة الإنمائية العامة والشاملة التي سوف يرسمها الأول، بالإضافة إلى تأمين العاملين المؤهلين لتنفيذها والكوادر الصالحة لمراقبة التنفيذ وتقويم النتائج، تحقيقاً للنموذج الريادي الذي لازم اسم لبنان عبر التاريخ والذي يطمح لتجديده كل مواطن صالح غيور.

الملاحق

ـ ملحق رقم ١: تعريف بعض المصطلحات المتعلقة بإدمان المخدرات.

ـ ملحق رقم ٢: طرق تناول المخدرات.

ـ ملحق رقم ٣: الأدوات المستعملة عادة، والآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات.

تعريف بعض المصطلحات

• المخدِّر: Drogue

مادة طبيعية أو مصنّعة تفعل في جسم الإنسان فتغير إحساساته وتصرفاته وبعض وظائفه.

لتكرار إستعمال هذه المادة نتائج خطيرة على الصحة الجسدية والعقلية وتأثير مؤذ على البيئة والمجموعة.

• الإعتياد: Accoutumance

هو حالة يتكون فيها تشوق لتعاطي المخدر لما يجلبه من شعور بالراحة، لكن هذا التشوق ليست له قوة مكرهة. وهذا ما يفرق بين الإعتياد والإدمان.

• الإدمان: Toxicomanie

هو حالة تسمم مزمنة ناتجة عن الإستعمال المتكرر للمخدر، خصائصه هي التالية:

ـ تشوق وحاجة مكرهة لتعاطي المخدر والحصول عليه بجميع الوسائل.

ـ نزعة لزيادة الكميات.
ـ خضوع وتبعية جسدية ونفسية لمفعول المخدر.
ـ ظهور عوارض النقص عند الإنقطاع الفوري عن المخدر إختيارياً كان أم اجبارياً.
ـ تأثيرات مؤذية على الفرد وعلى المجتمع.

• المدمن: Toxicomane

هو كل فرد يتعاطى مادة مخدرة أياً كانت، فيتحول تعاطيه إلى تبعية نفسية أو جسدية أو الإثنين معاً.

• الإحتمال: Tolérance

هو تدنٍّ تدريجي في التجاوب مع مفعول المخدر، ينتج عن تناوله بصورة متكررة. بمعنى آخر، هو تكيف الجسم مع مفعول المخدر بحيث يقتضي زيادة الكمية للحصول على النتيجة المرجوة.

• التبعية: Dépendance

هي التعلق المرضي بمادة معينة مضرة للجسم وعدم إمكانية التخلص من تناولها وهي على نوعين:

ـ تبعية نفسية تؤدي لظهور عوارض قلق وإنزعاج وكآبة عند الإمتناع عن تناول المخدر.

ـ تبعية جسدية عند الإنقطاع تُظهر عوارض النقص Syndrôme de manque,

وهي اضطرابات عقلية ووظائفية عنيفة مع أوجاع في سائر أنحاء الجسم وتشنجات وتقيؤ وإسهال.

• الفطام: Sévrage

هو عملية إيقاف المخدر الذي يتعاطاه المدمن. وهو يجري في المستشفى بواسطة علاج خاص لمنع ظهور عوارض النقص.

• عبارة «إساءة استعمال العقاقير المخدرة والإستعمال غير المشروع»:

الإستعمال الشخصي لعقاقير مخدرة أو خاضعة للمراقبة بدون وصفة طبيّة.

• عبارة «مدمن مخدرات»:

كل شخص في حالة إرتهان جسماني أو نفساني لعقار مخدر خاضع للمراقبة.

• عبارة «العلاج من الإدمان»:

العلاج الذي يهدف إلى إزالة حالة الإرتهان للعقار.

(هذه العبارات كما وردت في مشروع القانون المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية المودع مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٨١٧٦ تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٠).

١ ـ طرق تناول المخدرات (المضغ ـ الحقن ـ التنشق ـ التدخين..)

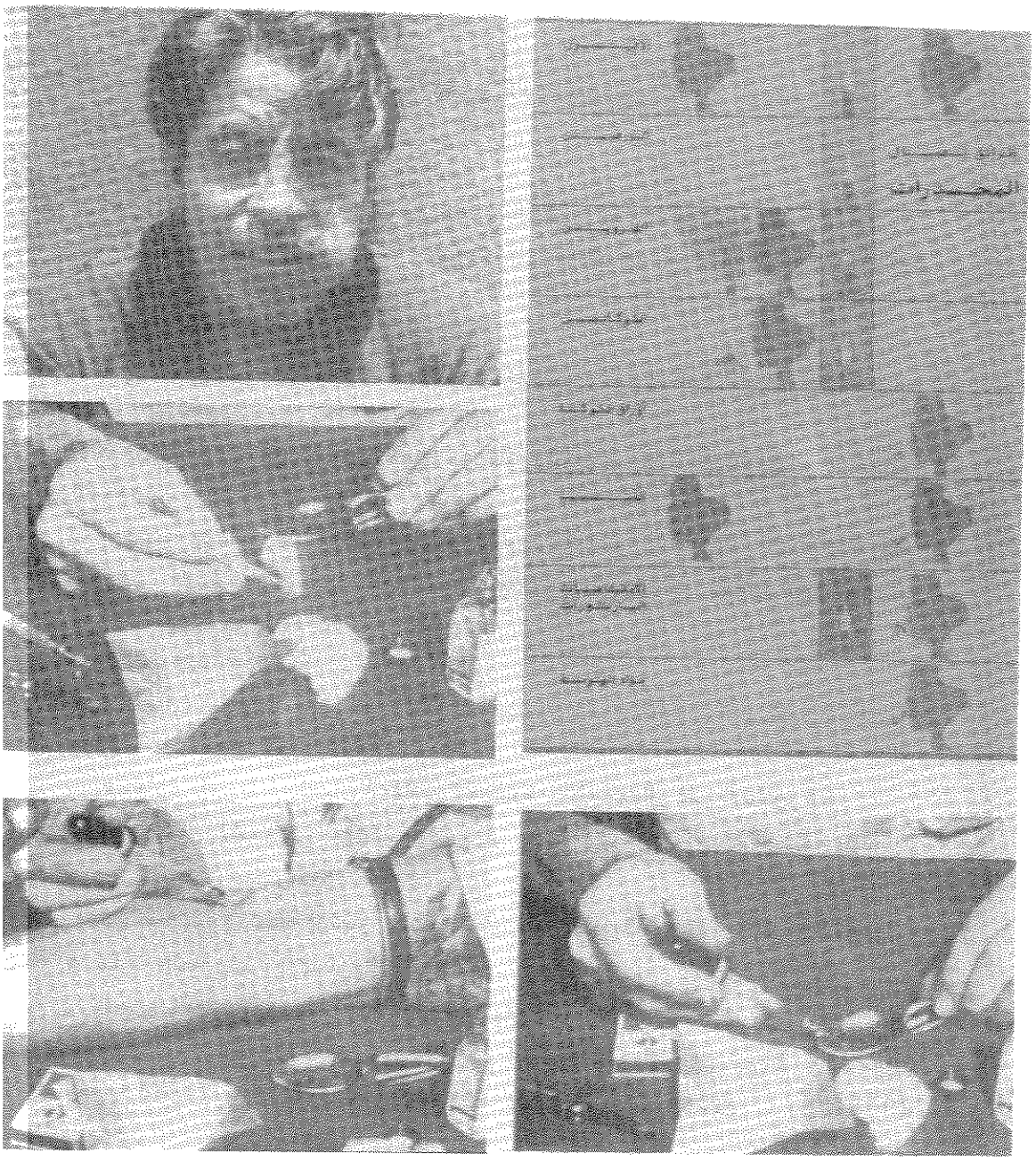

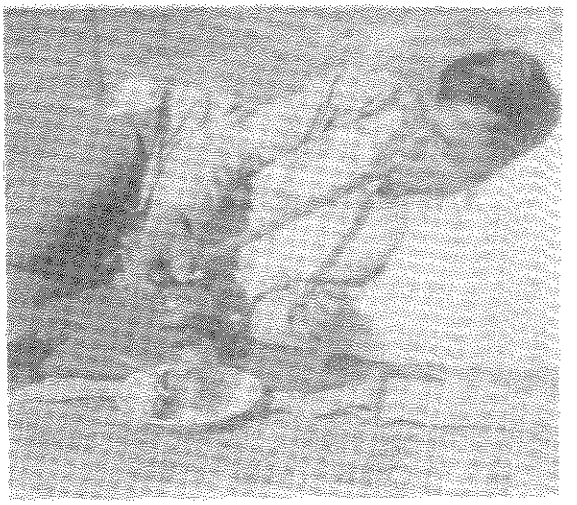

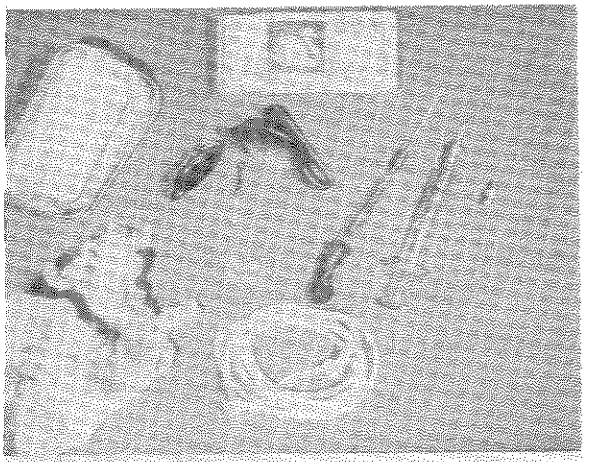

٢ـ الأدوات المستعملة عادة

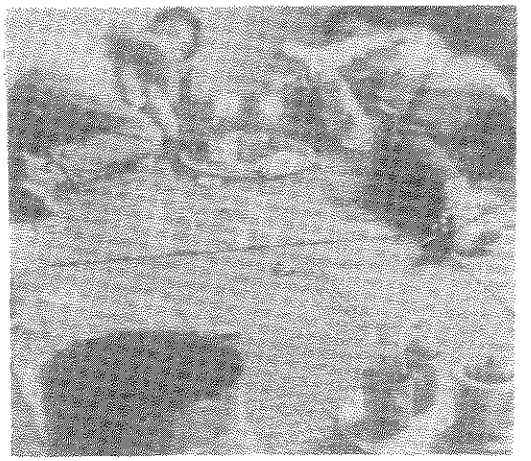

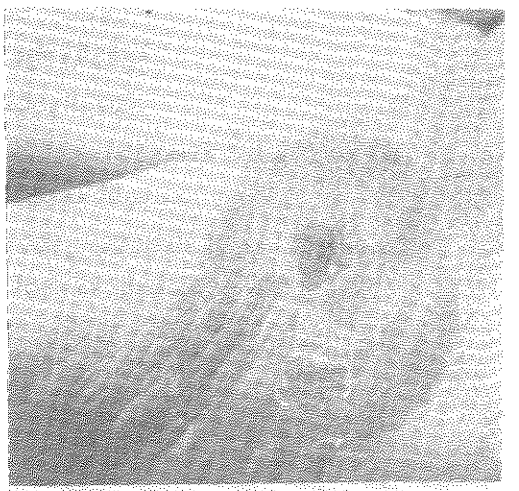

٣ـ الآثار الناجمة عن الحفر

فهرس الجداول والبيانات الإحصائية

ـ جدول رقم ١: إحصاءات بضبطيات المواد المخدرة منذ عام ١٩٩٠ ولغاية ٣١/ ٩/١٩٩٦.

ـ جدول رقم ٢: جدول بأنواع وكميات المخدرات المضبوطة خلال سنة ١٩٩٦.

ـ جدول رقم ٣: جدول بأنواع وكميات المخدرات المضبوطة خلال شهري كانون الثاني وشباط ١٩٩٧.

ـ جدول رقم ٤: جدول بعدد القضايا المضبوطة وتصنيفها بحسب الوصف الجرمي وطرق نقلها خلال شهري كانون الثاني وشباط ١٩٩٧ وخلال عام ١٩٩٦.

ـ جدول رقم ٥: Détenus répartis par infractions (nombre et pourcentage)

ـ جدول رقم ٦: Répartition des prisonniers par crime perpétré. Répartition des détenus pour affaires de drogues par catégories d'ages.

ـ جدول رقم ٧: تطور اعداد الموقوفين بقضايا المخدرات وتصنيفهم منذ ١٩٩٠ ولغاية ٣١/٩/١٩٩٦.

ـ جدول رقم ٨: جدول اجمالي بتطور نسب اللبنانيين المتورطين بقضايا المخدرات.

ـ جدول رقم ٩: جدول بعدد الموقوفين بقضايا المخدرات وتصنيفهم بحسب الجنسية والوصف الجرمي لعام ١٩٩٦.

ـ جدول رقم ١٠: جدول بعدد الموقوفين بقضايا المخدرات وتصنيفهم بحسب الجنسية والوصف الجرمي خلال شهري كانون الثاني وشباط ١٩٩٧.

ـ جدول رقم ١١: جدول مقارنة نسب الموقوفين بقضايا المخدرات بين لبنان وفرنسا (النسبة بالألف من السكان).

ـ مصور رقم ١٢: نماذج عن ملصقات للتوعية الوقاية.

ـ مصور رقم ١٣: نماذج عن ملصقات للتوعية والوقاية.

ـ مصور رقم ١٤: نماذج عن ملصقات للتوعية والوقاية.

ـ جدول رقم ١٥: أسباب الإدمان كما وردت في إحضاء لجمعية تنظيم الأسرة في لبنان بنتيجة دراسة بالعينة أجريت بين طلاب الجامعة اللبنانية.

ـ جدول رقم ١٦: مرجع المعالجة للسلوك الإدماني بالإستناد إلى دراسة لجمعية تنظيم الأسرة في لبنان أجريت في أوساط طلاب الجامعة اللبنانية.

المراجع والمصادر

١ ـ «مجموعة قوانين لبنان»، مطبعة صادر ١٩٩٥، بيروت. (الدستور اللبناني ـ قانون العقوبات ـ قانون أصول المحاكمات الجزائية ـ القوانين المتعلقة بالمخدرات ـ قانون ٩٠/١٧ المتعلق بقوى الأمن الداخلي).

٢ ـ مجموعة الدكتور مصطفى العوجي الجنائية، لا سيما:
ـ كتاب الأمن الاجتماعي، نوفل ١٩٨٣ بيروت.
ـ الجريمة والمجرم، ٢، نوفل ١٩٨٧ بيروت.
ـ النظرية العامة للجريمة، نوفل ١٩٨٤ بيروت.

٣ ـ ضاهر فضل، «الدفاع الاجتماعي ومكافحة الجريمة»، دار بحسون: ١٩٩٤ بيروت.

٤ ـ «لا للإدمان»، منشورات جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، الصادر بنهاية عام ١٩٩٥.

٥ ـ النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة الداخلية الفرنسية، في كتيّب، بعنوان:
«Aspects de la criminalité et de la délinquance constatées en France en 1995».
- (Par les services de police et de gendarmerie.
- Et d'après les statistiques de police judiciaire).

٦ ـ تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن المخدرات في العالم والسيطرة عليها، الصادر في واشنطن العام ١٩٩٦.

٧ ـ التقرير الرسمي المرفوع من قبل مندوبي وزارة العدل ووزارة الداخلية بنتيجة المشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي الثامن عشر للتخصص العالي لقوات الشرطة والمسجل برقم ٩٠/٢٠٤ تاريخ ٨/١٠/١٩٩٦.

٨ ـ مجموعة التعليمات الصادرة عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي حول تنظيم الشرطة القضائي ومكاتب الاختصاص التابعة لها.

٩ ـ دراسة باللغة الفرنسية للعقيد الدكتور فضل ضاهر، مجلة الدفاع الوطني العدد ١٦، **Les Forces de Sécurité Intérieure: Origines, Différentes Organisations et Perspectives d'Avenir.**

١٠ ـ دراسة للعقيد الدكتور فضل ضاهر، المجلة العربية للدراسات الأمنية الصادرة عن المركز العربية للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض العدد ١٨، تحت عنوان: «المنظور الاجتماعي للعمل الشرطي. منطلقاته الفكرية والواقعية وشروط نجاحه».

١١ ـ مصورات صادرة عن قسم المخدرات الدولي في جنيف التابع لمنظمة الأمم المتحدة ONU.

١٢ ـ البيانات الإحصائية الصادرة عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي حول موضوع المخدرات.

Conclusion

D'inspiration libérale, l'individualisme méthodologique réhabilite contre tous les sociologismes la liberté de l'acteur. Pour expliquer les phénomènes politiques, il n'est nul besoin de recourir à des schémas déterministes, à une représentation de l'homme manipulé, il convient principalement d'utiliser trois clefs: les intentions des acteurs, les contraintes de la situation où ils se trouvent, les effets pervers ou émergents nés de l'agrégation de leurs actions. Soumis à la logique de leur situation mais disposant très généralement d'une marge d'indépendance, les acteurs agissent intentionnellement, mais leurs actes agrégés aboutissent fréquemment à des résultats non intentionnels. Paradoxalement, l'interprétation de l'histoire que les hommes font sans le savoir ne peut faire l'économie de leur autonomie de décision(109).

Le domaine des relations internationales est le terrain favori des paradigmes de type interactionniste(110). Aucun acteur jouant sur la scène internationale ne peut échapper à l'éclosion des effets émergents. Le mécanisme de ces effets explique, dans un schéma d'interprétation interactionniste, la fluctuation et la mollesse des alliances ainsi que les situations de collision et de collusion, paradoxales et non recherchées, engendrées par les actes agrégés des acteurs.

(109) Ph. BENETON. op. cit. p.119.

(110) Il convient de souligner à cet égard qu'en appliquant ce schéma d'interprétation aux relations internationales, il échappe à de nombreux critiques sociologiques (Cf. BOURDIEU, FAVRE etc.) concernant la rationalité de l'acteur. L'analyse ou même la simple évocation de ces critiques dépasse l'ambition de cette étude et l'aurait allongée inutilement.

incompréhensible sans référence à la personnalité de Hitler. L'étude du stalinisme implique aussi l'analyse de la personnalité de Staline. L'histoire de l'humanité connaît beaucoup de leaders et chefs qui ont modifié sensiblement le processus de civilisation. Les grandes batailles dans l'histoire des Etats ont laissé des traces indélébiles sur les relations internationales. La personnalité des chefs y était parfois la locomotive. C'est la raison pour laquelle «plusieurs acteurs dans les relations internationales ont montré l'importance du facteur individuel dans l'élaboration de certaines politiques extérieures agressives»(103). Pour ne donner qu'un exemple, le grand juriste Myres DOUGALOPINE que «l'acteur premier en droit international est le dirigeant politique national»(104).

La perception peut jouer un rôle dans les comportements conflictuels au plan international. La perception qu'a l'individu de son environnement est déterminée par des facteurs à la fois cognitifs, psychologiques et culturels. Les processus de socialisation peuvent influencer grandement, par exemple, la perception qu'a l'individu de l'étranger et, partant, ses comportements nationalistes agressifs(105). Ainsi «la somme d'événement et de valeurs dont hérite la nation de son passé, ajoutée à la perception personnelle du décideur, aboutit à la construction théorique qu'est sa vision du monde, ou image globale»(106).

L'intérêt de se pencher sur la perception est d'analyser l'image politique étrangère, c'est -à-dire identifier la représentation que se fait le décideur de l'environnement national, régional ou global. Cette représentation illustre le passé, le présent et le futur (les utopies)(107). Elle comprend l'axiome (l'a priori) qui, lui, est intemporel. Elle englobe ainsi ce qu'on pourrait intituler «conception du monde», «vision du monde» ou «code opérationnel»(108).

---

(103) Ibid.

(104) Cité par Charles ZORGBIBE, **«Les relations internationales»**, 3ème éd. P.U.F. (coll. Thenis). Paris 1983. p.80.

(105) Ph. BRAILLARD et SENARCLENS. op. cit. p.5.

(106) HEARN, Michel «La perception». Revue Française de Science Politique. Juin 1986. P.322

(107) Ibid. p.323.

(108) Ibid. P.324

imprévisibles[99].

Les trois théories convergent donc vers une proposition épistémologique fondamentale: Il ne peut exister de définition générale de la notion de rationalité. Ceci amène à tenter de définir la perception politique de l'observé jouant sur l'échiquier des relations internationales afin de mieux contourner la relativité des nations étudiées supra.

4 - L'acteur et sa perception

Lorsque nous parlons des entités sociales ou groupes sociaux, comme acteurs internationaux, nous ne devons pas oublier, ainsi qu'on le fait trop souvent, que derrière ces entités, il faut voir les individus qui sont les unités ultimes de tout groupe social. Les groupes sociaux n'agissent qu'à travers les individus dont ils sont formés, et souvent plus directement à travers les individus qui les dirigent ou les représentent. Cela nous amène alors à noter que l'individu peut être, dans certaines situations, directement un acteur international. On peut, certes, dire que ce n'est pas en tant que tel que l'individu est acteur international, mais que ce n'est qu'en tant que représentant ou dirigeant du groupe dont il fait partie[100]. Il n'en est pas moins que, dans certains cas, un individu peut jouer dans un système international un rôle qui est sans commune mesure avec l'importance du groupe social qu'il représente. C'est pourquoi l'on peut considérer que, dans un certain sens, un tel individu est, par lui-même, à ce moment là, un acteur international[101].

En s'inspirant des découvertes de la psychanalyse, certains auteurs essaient de cerner les déterminants psychologiques des comportements agressifs au plan international. «Le facteur individuel est ainsi pris en considération, soit au niveau des responsables, soit comme élément d'explication de certains mouvements collectifs»[102]. L'analyse de la personnalité des responsables politiques a fait l'objet d'une littérature abondante. Le nazisme est

(99) R. BOUDON et F. BOURRICAUD. op. cit. p.483.

(100) BRAILLARD, Philippe **«La contribution du concept du système à l'étude des relations internationales»**, éd. Emile Bruylant, Bruxelles, 1977. p.118.

(101) Ibid. p.119

(102) PR. BRAILLARD et SENARCLENS, **«L'impérialisme»**, 3ème éd. P.U.F. (Coll. que sais-je?); Paris 1980. p.74.

cela dépend-il des circonstances qui sont des variables. Cela dépend aussi des ressources du parieur, sa conscience en l'existence de tel ou tel moyen, de ses variables psychologiques. Chacun des acteurs, selon sa personnalité, ses attitudes à l'égard du risque, ses ambitions, son information sur les données de la situation (variables qui dépendent sans doute, pour une part, du milieu social et de l'histoire sociale de l'acteur) s'efforce de prendre la décision la plus convenable an vue de ses intérêts tels qu'il les conçoit»(96).

Aussi faut-il ajouter que la notion est différemment considérée du point de vue de l'observateur et de celui de l'observé. En effet, le chercheur veut rendre compte de la conduite des acteurs: le système qu'il analyse, et dont la logique lui paraît irréfutable - eux le vivent dans l'incertitude de la compétition quotidienne. Le théoricien tend à déterminer quelle serait la conduite la plus rationnelle pour l'acteur étant donné les lois du système; l'acteur tâche de fixer sa conduite en fonction de ses objectifs propres, qui ne lui sont qu'en partie dictés par le système, mais qui proviennent aussi de toutes sortes de déterminants internes.(97) Ce qui est rationnel par rapport à l'un ne l'est pas par rapport à l'autre, car le cadre de référence n'est pas le même. Aussi les théoriciens tendent-ils parfois à recommander comme rationnelles des mesures qui présupposent la reconnaissance par les acteurs d'intétêts communs, cherchent à réaliser des gains aux dépens des autres et définissent leurs intérêts en terme d'antagonisme(98).

La théorie des jeux a démontré a priori que certaines situations de décision sous des conditions d'incertitude et certaines situations de décision sous des conditions d'interaction marquées par des oppositions dans les systèmes de préférence des acteurs, tendent à produire des discordances entre objectifs recherchés et résultats obtenus. La théorie sociologique a démontré a posteriori, par l'analyse de situations réelles, que la discordance entre objectifs recherchés et résultats obtenus était une conséquence fréquente de nombreuses situations d'interaction. Elle a insisté sur les effets inattendus qui débordent fréquemment les intentions des acteurs. De son côté, la théorie politique a insisté sur le fait que les conséquences d'une action - et notamment d'une décision politique - comportent toujours des conséquences

(96) R. BOUDON, «La logique du social». op. cit. p.32.

(97) HOFFMAN, Stanley op. cit. p.424.

(98) Ibid.

La course aux armements illustre une situation de ce type. Il vaut mieux, pour chacun des autagonistes, s'armer que ne pas s'armer tant qu'aucun des deux n'a pas la possibilité de s'assurer que l'autre a l'intention ferme de désarmer. Mais il en résulte des coûts exorbitants qui seraient évités par le désarmement réciproque. Dans un cas comme celui-là, la notion de rationalite est mal définie: en se comportant de manière «rationnelle», les antagonistes contribuent l'un et l'autre à engendrer un résultat moins favorable que celui qu'ils pourraient obtenir, s'ils se comportaient de manière «irrationnelle»(92).

Ces analyses montrent que la notion de rationalité est souvent difficile à définir. Dans certaines situations, on peut trancher sans hésitation: l'action A est rationnelle, l'action B est irrationnelle. Mais dans de nombreuses situations, il est difficile pour l'acteur de déterminer le choix susceptible d'aboutir aux conséquences les plus conformes à ses préférences(93). Mais on peut dire que généralement «une action est dite rationelle lorsqu'elle est objectivement bien adaptée au but poursuivi par le sujet. Rationnalité signifie dans ce cas: adaptation des moyens aux fins»(94). Toutefois, «même dans son acception praxéologique la plus simple (adaptation des moyens aux fins), la notion de rationalité pose de nombreux problèmes de définition»(95) car ce qui est rationnel à court terme ne l'est pas forcément à long terme, encore que

---

même, le second a l'ordre de préférences AB, AA, BB, BA. Mais pour des raisons défensives et offensives, chacun a intérêt à choisir B (intervenir). De sorte que la situation finalement réalisée sera BB (gaspillage sans bénéfice pour personne).

Un autre exemple classique de situation dont la structure peut être dite équivoque (en ce sens qu'il est difficile de déterminer l'action constituant la réponse la plus «rationnelle») est celle où les actions possibles A et B entraînent des conséquences contradictoires dans le temps (le plaisir immédiat et les risques encourus à long terme pour le fumeur, la politique du «après moi le déluge», qu'ils ont toutes les chances de considérer comme mauvaises).

Il faut remarquer que parfois un choix AB apparemment irrationnel à court terme (exemple: l'U.R.S.S. laissait les U.S.A. intervenir au Liban en 1982 y gagnant de l'influence), mais rationnel à moyen terme (les U.S.A. s'embourbant au Liban, y perdant des soldats, des fonds et de l'influence et s'en retirant finalement...)

(92) R.BOUDON, **«La place du désordre»**, éd. P.U.F. Paris 1984. p.57.

(93) R. BOUDON et F. BOURRICAVD. op. cit. p.483.

(94) Ibid. p.79.

(95) Ibid. p. 480. Il convient de signaler aussi que «rationalité praxéologique et rationalité cognitive sont deux dimensions intimement liées d'un même phénomène». Ibid. p. 487.

contraintes des structures»[86]. Cet «homo sociologicus» de BOUDON se rapproche surtout, à notre sens, de l'acteur politique moderne qui n'est ni l'Homo oeconomicus hyper-rationnel de la théorie économique ni l'homme agi et manipulé de certaines tendances sociologiques. L'acteur politique (étatique on non) - disons l'Homo politicus - agit intentionnellement- ses actes sont orientés vers la recherche d'une fin-, selon les moyens dont il dispose, pour satisfaire ses intérêts comme il les reçoit lui-même, il ne peut, bien entendu, ne pas tenir compte du système d'interaction dans lequel il est engagé avec d'autres acteurs (dans des rapports qui peuvent être amicaux ou conflictuels) et par conséquent des contraintes de la situation - cadre de l'action - qui fixent les règles du jeu, les risques, les coûts et les bénéfices de l'action. Mais en tout cas, l'acteur demeure autonome (BOUDON préfère le terme autonomie à celui de la liberté).

3 - Autonomie, contraintes et «rationalité»

BOUDON propose divers modèles d'analyse des effets émergents déjà évoqués; certains inspirés de la «théorie des jeux»[87]. Il renouvelle à sa manière la lecture de J.J. Rousseau, qui est en quelque sorte un des «pères» de cette théorie, en rappelant le dilemme du chasseur: deux chasseurs ont l'habitude de chasser individuellement le lièvre. Ils s'entendent pour chasser le cerf qu'ils ne peuvent capturer qu'en conjuguant leurs efforts. Ils sont l'un et l'autre à l'affût. Passe devant le premier un lièvre. Le chasseur maximiserait ses bénéfices en laissant passer le lièvre et en guettant le cerf. Mais si l'autre chasseur abandonne son poste et tue le lièvre, il aura tout perdu. Le premier chasseur tuera donc la lièvre, ce qui est contraire à son intérêt puisque ce faisant, il abandonne le cerf. Son attitude est néanmoins «rationnelle», puisque, de son point de vue individuel, il équilibre au mieux risques et profits. Il n'est pas utile de rappeler cet exemple car il est indicatif de la philosophie générale de la théorie de BOUDON.

Mais le plus célèbre exemple de la «théorie des jeux», politiquement opérationnel, est celui du dilemme du prisonnier que BOUDON applique

(86) ph. BÉNÉTON: «La liberté et ses pièges» (art.), Le Figaro. 16-3-1979.

(87) Pour les détails de cette théorie dans le domaine politique, voir thomas SCHELLING, **«Stratégie du conflit»**. éd. P.U.F. Paris 1986, p.p. 200. Cf. aussi, MERLE. op. cit. p.p. 117 à 120. Pour une critique de cette théorie, Cf. P. HASSNER, «On ne badine pas avec la force». op. cit.

capacité des hommes à maîtriser leur histoire.

2 - L'Homo Politicus

L'Homo sociologicus de BOUDON est une version raffinée, complétée et enrichie de l'Homo œconomicus qui peut être utilisé, selon l'auteur, à l'état pur dans l'analyse de certains phénomènes sociaux: dans d'autres cas, il faut ajouter «des compléments ou des corrections» et tenir compte: de l'intériorisation des valeurs, du poids des habitudes et des habitus; des rôles et de l'intériorisation de leurs normes («mais le ritualisme n'est ni général ni nécessaire»); de l'incidence de l'environnement sur la structuration des préférences des acteurs; de l'ambiguïté de certaines situations; des phénomènes de rationalisation et de pseudo-rationalité.(84) Bref, BOUDON explique que «l'Homo sociologicus rationnel ne peut servir de paradigme général à la sociologie. Mais l'individu «agi» que certaines tendances de la sociologie paraissent cultiver, est beaucoup moins utilisable encore. Entre l'Homo œconomicus rationnel et l'homme manipulé de la sociologie moderniste, il semble que le paradigme le plus couramment efficace soit celui de l'homme intentionnel. C'est en tout cas celui qu'utilisent les sociologies qui ont résisté à l'usure du temps. Il va sans dire que les intentions de l'agent social peuvent, dans certains cas, être incompéhensibles si l'on ignore son passé. Il est évident que ces intentions sont généralement incompéhensibles si l'on ne tient pas compte des contraintes structurelles qui dérivent de sa position sociale. Mais il ne résulte en aucune façon de ces évidences que le comportement de l'agent social soit déterminé. Intelligible, oui. Déterminé, non. La distinction est fondamentale. Elle entraîne des conséquences considérables du point de vue de fonds comme de celui de la méthode»(85).

Cet «Homo sociologicus» de BOUDON ne se rapproche -t-il pas surtout de l'homme des temps modernes contraint d'utiliser sa propre boussole (ou à en prendre comme guide ses proches) parce que la société ne lui montre plus guère les voies à suivre? sans doute le sociologue doit-il accorder une «attention constante à la complexité du jeu entre l'autonomie des agents et les

(84) Ibid. p.p.129-130. Df. R. BOUDON, «La logique du social». op. cit. p.237-247.

(85) R. BOUDON, «Effets pervers et ordre social». op. cit. p.188.

l'idée qu'une tâche fondamentale de l'analyse sociologique consiste à déceler les conséquences non prévues des actions humaines, c'est-à-dire à déchiffrer ce que nous appelons les effets de composition des actions individuelles»[81]. En effet BOUDON réaffirme à maintes reprises que ces «paradigmes interactionnistes ont été utilisés avant lui par de nombreux sociologues et philosophes et non des moindres: Rousseau, Tocqueville, Marx, Weber, Merton, Sartre... on peut cependant penser que BOUDON est ici trop modeste, car il systématise avec une originalité indiscutable ce qui restait à l'état pratique chez les auteurs qu'il cite. On peut aussi estimer avec plus de malice, qu'il reconstruit à son avantage l'histoire de la sociologie[*] et qu'il a fait, un peu vite, de Marx par exemple, un loin précurseur d'OLSON»[82].

Un détail est cependant à souligner, c'est que malgré la présentation par BOUDON des «effets pervers» omniprésents, les systèmes d'interaction sont, au moins partiellement, organisés ou maîtrisés par les, ou plus fréquemment, des acteurs; non bien entendu dans le cas des systèmes fonctionnels (les organisations et leurs dirigeants), mais égalemnt dans celui des systèmes d'interdépendance où il arrive que les politiques parviennent à obtenir certains au moins des résultats escomptés. N'existe-t-il pas de «bons» plans de circulation; des politiques démographiques efficaces, des politiques de reconversion réunies...?[83]. Ces remarques ne sont pas contradictoires avec les thèses de R.BOUDON, elles s'accordent même avec sa représentation de l'acteur individuel - la définition de l'Homo Sociologicus comme acteur intentionnel n'implique-t-elle pas un effort de sa part pour contrôler les effets de composition? - Elles reflètent seulement un scepticisme moindre quant à la

(81) R. BOUDON. «Effets pervers et ordre social» op. cit. p.218.

(*) Cf chapitre VII de «Effets pervers et ordre social». op. cit.

(82) FAVRE, Pierre Revue Française de Science Politique. art. cit. p. 1243.

(83) BÉNÉTON Philippe. «La prégnance du social». Revue Tocqueville III (1), Fall, 1980 - winter 1981. p.p. 128-129. Dans la note 20 de cet article, BÉNÉTON remarque que «la maîtrise des systèmes d'interdépendance par les acteurs eux-même se heurte aux coûts de l'action collective, mais elle n'est pas exclue au moins dans certaines circonstances et par accord tacite: en mai-juin 1968, manifestants et policiers se sont implicitement accordés pour contenir la violence en-decà d'un certain seuil (celui de la lutte armée)». En outre, «Il serait peut-être intéressant de distinguer entre les politiques dont les artisans (hommes politiques et fonctionnaires) ne peuvent être aveugles aux réactions possibles des «usages» (les politiques qui visent à changer les comportements, la politique démographique par exemple), et les politiques où la prise en compte de ces réactions est moins évidente (les politiques égalitaristes par exemple). Ibid. note 21.

explicitement recherché par les agents d'un système et qui résulte de leur situation d'interdépendance»[77].

On pourrait multiplier les concepts, remarque BOUDON: certains effets émergents prennent la forme d'effets de renforcement (cas de l'amplification du racisme anti-noir des ouvriers américains). D'autres prennent la forme d'effets de renversement (le gouvernement révolutionnaire réquisitionne les grains pour éviter la disette dans les villes, ce faisant, il provoque leur disparition quasitotale des marchés; les noirs des ghettos en s'armant contribuent à la détente dans les relations inter-ethniques). D'autres prennent la forme d'effets de contradiction (au sens dialectique); le capitalisme selon Marx ne peut simultanément satisfaire ses objectifs à court terme (faire des profits) et à long terme (ne pas tendre vers une situation où il ne pourrait plus récolter de profits). D'autres prennent la forme d'effets d'innovation sociale provoquant l'appartion de phénomènes inédits (la nucléarisation de la famille). On pourrait allonger la liste...[78]

Le paradigme d'effets émergents a une valeur opératoire certaine. Il permet dans de nombreux cas de faire l'économie de la thèse de complot. «L'agent social a tendance à expliquer l'apparition d'états de choses socialement indésirables par la conspiration de groupes sociaux cyniques et tout-puissants, le sociologue découvre souvent le résultat non intentionnel d'actions intentionnelles. Cette idée élémentaire et fondamentale a bien entendu été exprimée par la plupart des sociologues. Par Marx, par exemple («les hommes font l'histoire mais ils ne savent pas qu'ils la font»)[79]. De même Vilfredo PARETO voyait dans les actions qu'il qualifiait de «non logiques» le terrain d'intervention de la sociologie. La notion parétienne d'actions «non logiques« (ce que BOUDON appelle aujourd'hui «irrationnelles», il appelle «rationnelles» les actions «logiques» de PARETO)[80] recouvre l'ensemble des actions qui échappent à la logique expérimentale (traité de sociologie générale, Dalloz, Genève 1917) et «dans un article publié en 1936 et repris pour l'essentiel dans son célèbre ouvrage théorique Social Théory Structure, [le sociologue américain Robert] MERTON introduit

(77) R. BOUDON, «La logique du social». op. cit. p.98.

(78) Ibid. p. 108.

(79) Ibid. p. 10.

(80) Cf. Ibid. p.p. 28-34 (l'édition de 1983).

ceci en renouvelant à sa manière les paradoxes de certains sociologies classiques et en proposant parfois des lectures nouvelles de certains autres (Rousseau, Hegel, Marx, Tocqueville, Merton, Olson...).

Signalons qu'une explication exhaustive de la sociologie de Boudon et le débat epistémologique qu'elle relève, dépasse largement le cadre de l'ambition de cette étude. Nous nous bornerons à aborder ce qui serait utile à la compréhension des articulations méthodologiques du paradigme Boudonien et de sa sociologie des effets émergents ou effets pervers.

1 - La sociologie des effets émergents

Soulignons d'abord que BOUDON est loin d'être un spécialiste de relations internationales ou de science politique. Toutefois «le fait que Boudon recoure fréquemment à des exemples politiques, le fait qu'il se réclame constamment de Rousseau, de Tocqueville... ou de Marx, le fait aussi que la sociologie des effets pervers soit grosse d'une philosophie de l'aporie de l'action politique (l'homme politique apparaît, d'après Boudon, incapable en logique de prévoir les effets de son action) interdisent au politologue de négliger l'ouvrage»(74).

BOUDON opine que les effets émergents (ou effets pervers, effets de composition, effets de dialectique, contre-finalité...) sont ommiprésents dans la vie sociale et représentent une des causes fondamentales des déséquilibres sociaux et du changement social.

Qu'est-ce qu'un «effet pervers»? Pour résumer cette notion d'un mot, on peut dire qu'il y a un effet pervers lorsque deux individus (ou plus) en recherchant un objectif donné engendrent un état de choses non recherché et qui peut être indésirable du point de vue soit de chacun des deux, soit de l'un des deux»(75). BOUDON appelle «effet pervers», des effets-individuels ou collectifs - résultant de la juxtaposition de comportements individuels, sans être inclus dans les objectifs recherchés par les acteurs; bref; des effets non intentionnels»(76). Un effet pervers «est donc un effet qui n'est pas

(74) FAVRE, Pierre «Nécessaire mais insuffisante la sociologie des effets pervers de Raymond BOUDON». Revue Française de Science Politique, 1980/B. p. 1230.

(75) R. BOUDON, **«Effets pervers et ordre social»**, éd. P.U.F. Paris 1979. p.20.

(76) Entretien de R.BOUDON avec christian DELACAMPAGNE, le Monde 27-9-1981.

sociologie et l'histoire. Par la théorie, la science des relations internationales s'interroge sur la nature et les ressorts fondamentaux de la société internationale. Par l'histoire, elle s'interroge sur le déroulement de la vie internationale et la transformation de la société internationale»[68]. Dans ce domaine, l'approche empirico-descriptive pourrait se révéler scientifiquement utile. «La tâche de l'étude empirique des relations internationales consiste précisément à déterminer la «perception historique» qui commande les conduites des acteurs collectifs, les décisions des chefs de ces acteurs. La théorie met en lumière la diversité des enjeux des conflits entre les acteurs collectifs, la diversité des buts qu'ils peuvent se proposer[69]. Reste que tout chercheur empirique sérieux doit chercher à faire triompher dans son travail: «le respect de la verité, la liberté de l'investigation, la croyance (sans laquelle il n'y a pas de sciences sociales, possibles) que l'histoire des hommes n'est pas un chaos irréductible[70]».

II - L'individualisme méthodologique et le paradigme interactionniste

«La sociologie est un intermédiaire indispensable entre la théorie et l'événement»[71]; «un des modes d'intervention les plus fréquents de l'analyse sociologique réside dans l'explication d'états de choses singuliers, datés et situés»[72]. Nous avons déjà évoqué les raisons qui justifient de combiner théorie, histoire et sociologie dans une démarche méthodologique en relations internationales.

Un des auteurs, pionnier de l'école de l'individualisme méthodologique, Raymond BOUDON combine l'histoire événementielle à la sociologie. Dans ses ouvrages, il «ne se cantonne pas dans l'abstraction et pratique un va-et-vient constant entre analyse théorique et analyse empirique»[73]. Mais il présente plutôt «un point de vue» sur le social et non pas un «traité de sociologie» bien que ses ouvrages posent les jalons d'une sociologie générale;

(68) J.HUTZINGER, op. cit. p.18.

(69) R.ARON, «Qu'est - ce qu'une théorie de relations internationales?» art. cit. p.847.

(70) Stanley HOFFNANN. art. cit. p.432.

(71) R. ARON, «Paix et guerre entre les nations». op. cit. p.26.

(72) R. BOUDON, «La logique du social». op. cit. p.85.

(73) BÉNÉTON, Philippe «La liberté et ses pièges» (art.) le Figaro. 16-3-1979.

rares «lois approchées», lois statistiques», «quasi-lois», proposées par les uns sont rejetées par les autres»[58].

La fécondité du paradigme eastonien, de la systémisation en général[59], des propositions de WALTZ[60], MORGENTHAU[61], ROSENA[62] ou autres, bref de la théorisation, reste sujette à caution malgré l'extrême importance du rôle que ces efforts ont joué dans l'évolution des relations internationales en tant que «science» en voie de développement. Mais finalement «a-t-on besoin d'une théorie des relations internationales?[63].J.J.ROCHE pose la question dont «la réponse est [pour lui] loin d'être évidente»[64]. Après une investigation dans la dédale théorique des relations internationales, l'auteur se garde «de tirer des conclusions définitives[65]» et se contente de formuler deux observations. «Du point de vue epistémologique, les efforts pour construire une théorie semblent avoir mené à une impasse»[66] «D'un point de vue ontologique, on constate que le dualisme de l'économie politique qui a si longtemps servi de référence aux internationalistes est aujourd'hui parfaitement reconnu dans le champ des relations internationales»[67].

Toutefois, tout effort pour conceptualiser et dégager des modèles n'est pas tout à fait vain. Il faudrait se garder de sombrer dans le piège de «l'exclusivisme» ou de «monopolisme» car l'heure n'est pas tant à la révolution conceptuelle qu'à la conciliation de concepts. «Ainsi, les relations internationales doivent être abordées par trois approches: la théorie, la

(58) Ibid. p.10.

(59) Ph. BRAILLARD, **«La contribution du concept du système à l'étude des relations internationales»**, éd. E. Bruylant, Bruxelles 1977.

(60) K. WALTZ, **«Théory of International politics»**, Reading, Addisson Wesley, 1979.

(61) H. MORGENTHAU, **«Politics among Nations, the struggle for powers and peace»**, Alfred Knopf, New York, 6ed. 1985.

(62) J. ROSENAU, **«Turbulence in world politics - A théory of change and continuity»**. Princeton University Press. 1990.

(63) ROCHE, Jean - Jacques **«Théories des relations internationales»** éd. Montchrestien (Collection clefs politique). Paris. 1994. p.7.

(64) Ibid,

(65) Ibid. p.143.

(66) Ibid.

(67) Ibid. P.144.

permet pas pour autant de parler de théorie générale applicable aux relations internationales(50).

Aussi convient-il de signaler que le terme «théorie» prend deux sens distincts: la théorie est aux sciences sociales ce qu'elle est aux sciences exactes, ou parlera alors de «théories scientifiques». La théorie est dans ces conditions «un ensemble de théorèmes élaborés à partir de l'empérimentation» (Anatol RAPPOPORT) ou encore «un ensemble de généralisations reliées entre elles déductivement et démontrables ou vérifiables»(51). R.ARON parle de deux significations du terme: «l'acception philosophique» qu'il rejette pour ne retenir que celle «qui soit presque toujours de préférence aux «modernistes» parmi les sociologues ou les politologues»(52).

Pour résumer, «le concept qui rend le mieux compte de la réalité de la société internationale est bien celui de la relativité(35)». La relativité demeure la loi des relations internationales. Forces et faiblesses ne sont pas des réalités absolues»(54). «Une théorie politique ne peut jamais être vérifiée; ou ne peut rejeter une théorie qu'au nom d'une autre théorie»(55). Et «comme il arrive souvent, les critiques que chaque école adresse à ses adversaires sont plus convaincants que ses propres affirmations»(56). C'est pourquoi il vaut mieux une fois pour toutes, comprendre que les sciences de l'homme ne doivent pas suivre le modèle des sciences de la nature»(57), car «en physique, en chimie, en biologie, une loi est une loi, et emporte nécessairement l'unanimité, ici, les

(50) Ibid. Voir aussi stanley HOFFMANN: «Théorie et Relations Internationales», Revue Française de Science politique. n°2/1961, pp.414 à 416.

(51) Ibid.

(52) Cf son article de la R.F.S.P. Octobre 1967, p.838.

(53) J.HUTZINGER. op. cit. p.16.

(54) Ibid. p. 343.

(55) Ibid, p.16 HUTZINGER explique que «personne ne peut donner avec certitude l'explication définitive d'une situation internationale. Un conflit armé, par exemple, peut s'expliquer par la théorie de l'impérialisme, par l'affirmation du caractère agressif d'une puissance donnée, par l'analyse des rapports entre les peuples, ou encore par l'affirmation du témperament agressif de l'homme d'Etat, mais également par la combinaison de tous ces facteurs», pour conclure qu'il ne peut pas exister de théorie scientifique des relations internationales» (Ibid, p.15)

(56) HUSSNER, Pierre «On ne badine pas avec la force». Revue française de Science Politique. Décembre 1971, P.1210.

(57) J.B. DUROSELLE. «Tout empire périra». op. cit. p.12.

certains «politiques»[47].

Il ne manque pas d'auteurs qui se portent, au nom du réalisme, contre les «conceptualisations» et les «faiseurs de systèmes», en bref les théoriciens. DOROSELLE met en garde contre le retour en force de la scolastique et l'abus dans la réification des concepts, contre ceux qu «croient qu'ils font une découverte lorsqu'ils fabriquent des concepts». Pour lui, la plupart de ceux-ci «n'y trouvent que la possibilité de voiler le vide par épais nuage de mots inintelligibles».

Toutefois, à en croire les historiens sur la vanité de la conceptualisation absolue et trop poussée, on ne peut pas pour autant écarter toute interprétation théorique ou globale à partir de la collecte d'événements «datés et par conséquent uniques»[48]. Même en analysant que «l'homme réel est bien loin d'agir sans cesse selon la raison», que son comportement est, de ce fait, largement imprévisible et que «dans l'incohérence humaine, la seule cohérence est celle de la chronologie», DUROSELLE élabore une conception qui, pour classique qu'elle soit, n'échappe guère à la contamination d'une problématique: Tout empire périra (voir sa conclusion générale).

La controverse entre «conceptualisateurs» et «empirico-descriptifs» est parfaitement explicable, car si l'analyse scientifique de la société internationale a accompli des progrès considérables avec l'avènement de la sociologie des relations internationales, cet apport scientifique n'a débouché que sur des théories limitées, apportant quelques lumières à des domaines particuliers des relations internationales tels que l'élaboration de la politique étrangère, la dynamique de la course aux armements, la négociation, le déroulement d'une crise... On parlera alors de «théorie partielle» ou d'un «niveau moyen» (middle range théory)[49]. Cela signifie que l'on dispose d'analyses objectives à partir d'observations répétées ou encore d'explications de nature rationnelle fondées sur des correlations, en lieu et place du seul sens commun. Ce seront surtout des théories empiriques tournées vers l'étude des phénomènes particuliers et reposant soit sur la méthode déductive, soit sur la méthode inductive. Mais ce développement de théories partielles dans le cadre de la sociologie des relations internationales ne

(47) «Institutions de relations internationales», op. cit.

(48) J.B. DUROSELLE, «Tout empire périra». op. cit. p.10.

(49) J.HUTZINGER. op. cit. p.15.

la Sociologie. Prenons l'exemple des conflits internationaux: le sociologue étudie le conflit en le rapprochant d'autres antérieurs afin de dégager des similarités ou des différences et d'établir les caractères communs aux conflits internationaux. Il va plus loin en étudiant le conflit d'après un modèle qui tient compte du nombre d'acteurs en présence, des contraintes qui s'excercent, de l'état du système international, des enjeux et des buts poursuivis. L'historien a tendance à voir la spécifité des conflits, il les date, en étudie les origines particulières et les classe comme événements.

Toutefois la controverse demeure entre sociologues, historiens et théoriciens, ce qui complique dovantage le choix d'une «problématique» scientifique en relations internationales. Pour J.-B. DUROSELLE, la matière des relations internationale n'est pas le phénomène, répétitif, souvent expérimental, mais l'événement, c'est-à-dire un phénomène auquel un ou plusieurs hommes sont mêlés, situé dans le temps et absolument singulier. La science des relations internationales, dans ces conditions, ne peut qu'être empirique. Ceux qui opposent l'histoire événementielle à une autre histoire plus noble qui traiterait d'autre chose prouvent surtout qu'ils n'ont guère réfléchi à l'évolution humaine. L'Histoire n'est faite que d'événements. Ceux qui croient pouvoir sortir de l'événement sont en général victimes d'une erreur dangereuse(45)).

De même, spécialiste des relations internationales, Charles ZORGBIBE ironise sur «certains courants de la science politique d'aujourd'hui dominés par la mysthification théorique et par l'observation méthodologique qui détournent leurs grands prêtres et autres desservants des réalités d'un monde politique qui se prête mal à la «quantification» ou à la «systématisation» et il souhaite que «nombre de théoriciens, d'experts universitaires changent d'attitude et acceptent de collaborer avec les praticiens» dans une approche «fuyant le dogmatisme» et «ouverte à la confrontation avec la réalité(46)». Le même parti-pris du «réalisme» se trouve aussi bien chez les juristes cpmme C.A.COLLIARD dont l'ouvrage« s'efforce de présenter et de décrire le monde réel [...] très différent de la conception en laquelle se complaisent

(45) Voir l'Introduction de son ouvrage «Tout empire périra» op. cit., particulièrement p.p.10 à 12.

(46) Dans sa préface à l'ouvrage collectif: «Sur l'état de la société internationale». Economica, Paris 1982.

menacé dans sa vie quotidienne par des péripéties de luttes qu'il ignore complètement ou qui, croit-il, ne le concernent pas, c'est que la mondialisation est devenue une réalité quotidienne [...]. On a compté en France entre 1969 et 1972, 710 actions terroristes, 225 en 1973, 500 attentats terroristes de Juin 1975 à Juin 1976»(41), dont la plupart sont liés à des problèmes extérieurs dont les Français, en général, ne se sentent guère directement concernés. Ainsi, faut-il évoquer le malheureux exemple de Paris, en 1986, pour appuyer cet argument? J.B. DUROSELLE conclut que «plus on avance dans le XXe siècle, plus les événements extérieurs à un pays donné exercent d'influence, par l'intermédiaire des mentalités collectives, sur ce pays. Au début du XXe siècle une grève au Chili, des troubles en Indochine, la représsion en Bohême, passaient à peu près inaperçus en France. Aujoud'hui, de larges groupes prennent parti, se réunissent, s'enflamment pour la cause des Chiliens, des Vietnamiens, des Tchécoslovaques(42)».

Certes, l'acteur «Etat» reste au cœur de l'étude des relations internationales après les mutations profondes que le monde contemporain ait connues lors de la chute du mur de Berlin(43).

3 - Pluridisciplinarité des approches

A l'image de la Science Politique, les relations internationales se caractérisent par la pluralité des approches mises en œuvre pour l'étude des phénomènes étudiés. A l'image de la Science politique, les relation internationales sont une «science carrefour(44)» entre l'Histoire, la Théorie et

(41) J.B. DUROSELLE, «Tout empire périra». op. cit. p.256.

(42) Opinion, attitude, mentalité, mythe, idéologie: essai de classification», in Relations Internationales, n^0 2 Novembre 1974, P.22.

(43) On peut se référer à des écrits tels que: Edmond JOUVE, **«Relations Internationales»** éd. P.U.F. (Collect. 1er cycle). Paris 1992.

- GUEHENNO, Jean - Marie **«La fin de la démocratie»** éd. Flammarion. Paris 1993.
- LAÏD, Zadi (sous la direction de), **«L'ordre mondial relâché»**, éd. Presses de la Fondation Nationale des Sciences politiques (collec. Références). Paris 1993.
- CACOSTE Yves (sous la direction de). **«Dictionnaire Géopolitique des Etats»**, éd. Flammarion 1993.
- ROCHE, Jean-Jacques **«Le système international contemporain»**. éd. Montchrestien. (collec. clefs politique). Paris 1992.

(44) J. HUTZINGER. op. cit. p.14.

la société internationale (Michel VIRALLY, Roger PINTO); mais elles restent formelles et rigides, et ne brisent pas complètement le coran étatique car elles mettent l'accent sur la nécessaire présence directe ou indirecte des Etats dans la constitution d'un rapport international. Signalons enfin une définition qui va très loin en parlant de l'existence d'un «continuum transnational»[34], mais selon ses analyses, presque tout est international, étant donné que l'unité de base des relations n'est plus l'Etat, mais l'individu engagé dans une action ou dans une situation mondiale»[35].

Ces profondes divergences existant entre les différentes thèses s'expliquent par le fait «qu'aucune science sociale n'a défini les limites de son champ d'étude de façon définitive et absolue et que chacune se pose continûment la question de son propre objet»[36]. S'il est vrai «qu'aucune discipline scientifique ne compte de frontières nettement tracées»[37], ceci est d'autant plus vrai pour les relations internationales qui englobent les réalités les plus universelles, les plus diverses et les plus nombreuses du champ de l'action sociale, dans la mesure où elles s'intéressent aux situations qui mettent en relation l'ensemble des acteurs de la vie des sociétés. Or, est-il possible d'inscrire dans le cadre d'une même science, avec la même rigueur et avec les mêmes méthodes, la politique étrangère des Etats, la stratégie industrielle des firmes, l'action des terroristes internationaux...?[38]

La guerre[39], par exemple, «est un fait international»[40]». La guerre, aussi délimitée par le temps et l'espace qu'elle soit, ne peut que concerner toute la société internationale, dans ce monde interdépendant qui est le nôtre. «Lorsque, dit Valery Giscard d'Estaing, le conflit entre deux nations du Moyen-Orient amène des Japonais à massacrer à l'aéroport de Lodz des pélerins portoricains, lorsqu'un ambassadeur français est séquestré comme otage aux Pays-Bas par des Japonais [...], lorsque chaque être humain se sent

(34) ROSENAU, James **«Linkage politics - Essays on the convergence of the National and International Interests»**, The Free Press, New York 1969.

(35) J. HUTZINGER, op. cit. p.p. 11-12.

(36) Ibid. p.13

(37) R.ARON, «Paix et guerre entre les nations». op. cit. p.17.

(38) J. HUTZINGER. op. cit. p.13.

(39) Le BRAS - CHOPARD, Armelle **«La guerre, théories et idéologies»**, éd. Mont chrestien. (collec. Clefs politique). Paris 1994.

(40) ROUSSEAU, Charles **«Le droit des conflits armés»**. éd. A. Pedone. Paris 1983. P.3

Des juristes avancent que «le facteur déterminant des relations internationales est et restera le facteur juridique», et que «l'acteur principal sinon exclusif de ces relations sera l'Etat puisque ce dernier est à la fois l'auteur exclusif et le sujet privilégié du droit international»(28).

D'autres auteurs, surtout les historiens, voient derrière l'évènement l'initiative et le rôle de l'homme d'Etat (le Puissant, de puissance, terme rarement utilisé en singulier), et que «qu'on le veuille ou non, la réalité oblige à affirmer que les principales puissances restent les Etats»(29).

En fait, tout en ayant le mérite de souligner le rôle privilégié des Etats, de la diplomatie, de la paix et de la guerre dans la vie internationale, une telle approche est beaucoup trop étroite pour rendre compte de la réalité internationale, tant le champ des rapports internationaux a toujours dépassé le cadre étriqué des chancelleries et des ambassades»(30). Adressant des critiques à l'adresse de cette approche et du «parodique aronien»(31), Marcel MERLE entend par «acteur» toute autorité, tout organisme, tout groupe et même, à la limite, toute personne susceptible de «jouer un rôle» dans le champ social- en l'espèce sur la scène internationale. Tenir un rôle peut consister à prendre une décision, à entreprendre une action ou même, tout simplement, à exercer une influence sur les détenteurs du pouvoir de décision, et de la force matérielle»(32). Donc, les «acteurs» entre lesquels se déroulent les relations internationales sont à la fois nombreux et variés [Etats, organisations intergouvernementales, forces transnationales telles: les O.N.G., les forces multinationales, l'opinion publique internationale...]. M.MERLE conclut que «l'Etat apparaît le plus souvent comme un masque qui dissimule l'action de nombreux acteurs secondaires, infra-nationaux, dont les gouvernements sont loin de contrôler et d'abriter les querelles»(33).

D'autres définitions prennent en compte la nécessaire extension du champ des rapports internationaux tout en retenant le rôle préeminent de l'Etat dans

(28) DREYFUS, Simone **«Droit des relations internationales»** éd. Cujas. Paris 1977.

(29) DUROSELLE, Jean - Baptiste **«Tout empire périra»**. Publications de la Sorbonne. Paris 1982. p.336.

(30) J. HUTZINGER, «Introduction aux relations internationales». op. cit. p.11.

(31) MERLE, Marcel **«Sociologie des relations internationales»**. éd. Dalloz. Paris 1982. PP.54 à 61.

(32) Ibid. p. 295.

(33) Ibid. p.429.

par définition, les relations entre les nations[18], elles sont «inter-nationales» ou «inter-étatiques»[19], mais le terme nation est pris par ARON, dans le sens d'«unité politique»[20]. Les relations interétatiques s'expriment dans et par des conduites, spécifiques, celles des personnages que R.ARON appelle symboliques, le diplomate et le soldat, qui agissent pleinement non plus comme des membres quelconques, mais en tant que représentants des collectivités auxquelles ils appartiennent: l'ambassadeur dans l'exercice de ses fonctions et l'unité politique au nom de laquelle il parle; le soldat sur le champ de bataille est l'unité politique au nom de laquelle il donne la mort à son semblable[21]. Pour ARON, «l'alternative de la paix et de la guerre permet d'élaborer les concepts fondamentaux des relations internationales»[22], dont la théorie «part de la pluralité des centres autonomes de décision donc du risque de guerre et, de ce risque, elle déduit la nécessité du calcul des moyens»[23].

Philippe MOREAU-DEFARGES considère le facteur politique comme déterminant: «les relations internationales sont politiques»[24]. Il privilégie alors le rôle de l'Etat en tant qu'acteur[25]. Pourtant, il admet que le système international n'est plus seulement fait d'Etats, mais aussi d'autres forces: multinationales, mouvements, organisations[26].

Certains auteurs minimisent le rôle du facteur politique au profit de l'économie et de la technologie, certains croient qu'en dehors des deux «super-puissances», le jeu des Etats ne peut avoir une grande amplitude»[27].

---

(18) Ibid. p.16.

(19) R.ARON «Qu'est -ce qu'une théorie des relations internationals?» art.cit. P.843.

(20) R.ARON, «Paix et guerre entre les nations». op. cit. p.17.

(21) Ibid. p.17 [là, il est facile de voir transparaître en filigrane la pensée de CLAUSEWITZ, sa célèbre maxime: «la guerre est la poursuite de la politique par d'autres moyens». Dans ses écrits, ARON demeure souvent un fidèle disciple de CLAUSEWITZ].

(22) Ibid. P.29.

(23) Ibid. p.28.

(24) Ph. MOREAU DEFARGES, **«Les relations internationales dans le monde d'aujourd'hui»**. éd. STH, Paris 1984. P.10.

(25) Ibid, Cf l'Introduction. PP. 10-13.

(26) Ibid. p.381.

(27) COLLIARD, Claude - Albert. **«Institutions des relations internationales»**, 7ème éd. Dalloz. Paris. 1978, Préface P.X.

notamment dans les universités américaines[13]. En France, le scepticisme frappe ce domaine, et bien que la production française se soit considérablement accrue, depuis 1956, en quantité et en qualité, la discipline des relations internationales n'a pas encore vraiment acquis le statut d'une science autonome de la même façon que l'on considère aujourd'hui la science politique comme science sociale autonome dégagée de la sociologie générale.

Toutefois, la «science» (si science il y a) des relations internationales a un objet et une méthode, fait qui est pourtant loin d'aplanir les divergences épistémologiques.

2 - L'objet et les acteurs

«Les relations internationales ont pour objet l'étude scientifique de la vie internationale»[14]. Mais l'international est une référence équivoque qui recouvre des situations très différentes les unes des autres. Beaucoup d'auteurs classiques et d'historiens des relations internationales restent attachés à la définition classique du champ des relations internationales qui «se réfère à l'activité extérieure des Etats et assimile purement et simplement relations internationales et relations diplomatiques»[15].

Ainsi, par exemple, R.ARON, disciple de l'école réaliste et supporter du présupposé de HOBBES sur l'état de nature des sociétés, privilégie l'Etat, seul détenteur de la légitimité et de la légalité du recours à la force[16], comme acteur, en soulignant le caractère irréductible des rapports de force (politique et non nécessairement armé) entre les Etats: «La politique, dans la mesure où elle concerne les relations entre Etats, semble avoir pour signification-idéale et objective à la fois- la simple survie des Etats face à la menace virtuelle que crée l'existence des autres Etats [...]. Les Etats ne sont pas sortis, dans leurs relations mutuelles, de l'état de nature»[17]. Les relations internationales sont,

(13) GROSSER Alfred pose la question dont la réponse est, selon lui, évidente: «L'étude des relations internationales, spécialité américaine?». Revue Française de Science Politique. Juillet- Septembre 1956.

(14) HUTZINGER Jacques. op. cit. p.10.

(15) Ibid. P.11.

(16) R.ARON, «qu'est-ce qu'une théorie des relations internationales?» art. cité. p.845.

(17) R. ARON, **«Paix et guerre entre les nations»**. 8ème éd., Calmann - lévy, Paris 1984. P.19.

qu'une des «disciplines sociologiques qu'on peut regrouper sous la rubrique de la sociologie politique»(6). De son côté, Raymond BOUDON acquiesce: «sociologie et politologie ne se distinguent que de façon très floue et incertaine par leur domaine. Elles ne se distinguent pas du tout par leur langage et leurs méthodes»(7). D'ailleurs BOUDON développe une vision qui tend à effacer les frontières entre Histoire et Sociologie»(8). «L'Histoire et la Sociologie entretiennent des relations complexes faites de différences et de ressemblances dans de nombreux cas, il est difficile de décider avec vigueur si une étude relève de l'une ou de l'autre discipline. Il faut donc se méfier des distinctions trop tranchées [...].

Il est exagéré de prétendre que la sociologie soit essentiellement une science nomothétique, visant à la mise en évidence des lois générales, tandis que l'histoire serait essentiellement une discipline descriptive. Il est excessif de voir dans l'histoire une science du singulier et dans la sociologie une science du général»(9).

Mais qu'est -ce que la Sociologie? les définitions abondent(10) sans pour autant pouvoir cerner exhaustivement le vaste domaine de la sociologie par une formule unanimement adoptée. Il en est de même pour l'histoire, la science politique et les relations internationales, une science sociale est difficile à cerner par une définition qui fait l'unanimité des épistémologues.

En particulier, cette difficulté se pose d'autant plus sérieusement quand il s'agit des relations internationales, «science en voie de développement»(12) qui est à la fois très ancienne (THUCYDIDE) et très nouvelle(12), et qui a commencé à acquérir une certaine spécifité, à côté des disciplines historiques, juridiques, économiques et politiques, après la première Guerre Mondiale,

---

(6) Dans sa préface au livre de N. BENJELLOUN - OLLIVIER: «Palestine, un enjeu de stratégies, un destin», éd. Fondation Nationale de Science Politique. Paris 1984. P.18

(7) R. BOUDON, **«La logique du social»**, éd. Hachette. Paris 1979. P.65

(8) Ibid, chapII (Sociologie et Histoire: l'analyse sociologique du singulier).

(9) R. BOUDON, F. BOURRICAUD. **«Dictionnaire critique de la sociologie»**, 2ème éd. P.U.F. mai 1979, p. 279

(10) R. BOUDON, «La logique du social». Op. cit. chap.I. (Qu'est-ce que la sociologie?».

(11) HUTZINGER Jaques: **«Introduction aux relations internationales»**. éd. Seuil. Paris 1987. P.10.

(12) HOFFNANN Stanley: «Théorie et Relations Internationales». Revue Française de Science Politique. N°2, 1961. p.413.

milliers d'années, ensanglantent et continuent d'ensanglanter les villes et les campagnes terrestres(1). Cette situation tient très certainement au fait que le domaine politique et social est beaucoup plus difficile à étudier que le domaine de l'astronomie, de l'électronique ou de la physique. Il y a donc dans les facteurs qui dominent le comportement des hommes, des peuples et des Etats, et leur évolution dans le temps, beaucoup plus de complexité et beaucoup moins de stabilité que dans les facteurs qui commandent les chose inanimées(2).

1 - Une «Science»?

La discipline de la Science Politique/ Relations Internationales contemporaines est une section des «Sciences Sociales». Si ce dernier vocable n'est pas rejeté, il n'en est pas pour autant pour l'appelation «Science Politique»(3) récusée par certains sociologues. Il ne manque pas d'auteurs qui opinent qu'une science qui n'est pas opérationnelle n'est pas une science. La science économique est au moins partiellement opérationnelle [...]. La science politique ou la science des relations internationales n'est pas opérationnelle, peut-être même ne le sera-t-elle jamais, du moins jusqu'au jour où la politique en tant que telle, c'est- à-dire la rivalité entre les individus et la collectivité pour la détermination de ce qui est bon en soi, aura disparu»(4).

ARON se sert fréquemment du terme «science des relations internationales». Il montre qu'il ne manque pas d'études partielles en ce domaine qui ont un caractère strictement scientifique au sens que ce terme revêt en physique ou en chimie. Il remarque aussi que cette science s'est avérée opérationnalle en de multiples occasions (la non-poliférations des armes nucléaires...)(5).

Maxime RODINSON ne voit dans la «la politologie ou Science Politique»

---

(1) FOURASTIÉ Jean dans sa préface à l'ouvrage de G. BOUTHOUL et R. CARRÈRE: «Le défi de la guerre, 1740-1974», éd. P.U.F. Paris 1976. P.9.

(2) Ibid.

(3) BRAND Philippe. **«La science politique»** éd. P.U.F. (collec. que sais-je? n°909). Paris 1982. et Jean BAUDOUIN. **«Introduction à la science politique»** Dalloz. Paris 1989.

(4) ARON Raymond. «Qu'est ce qu'une théorie des relation internationales?» Revue Française de Science Politique. N°5 Octobre 1967. P. 855.

(5) Ibid. PP. 855 à 860.

Relations Internationales
Fragments pour une Proposition Méthodologique

Ghasssan EL - EZZI(*)

Il a fallu attendre le lendemain de la première Guerre Mondiale pour que les «Relations Internationales» deviennent une matière indépendante, un cursus à étudier à part. Ce fut le cas dans des Universités américaines, pour la première fois. La France a attendu les années cinquante pour suivre l'exemple américain. Des universités françaises, puis européennes généralement, ont commencé à créer des U.E.R. «Relations Internationales» faisant partie des Facultés d'Histoire souvent, et d'autres facultés, de Sciences Politiques en l'occurence, parfois. Ceci émane du fait que, même jusqu'à aujourd'hui, la «scientificité» des «Relations Internationales», voire de la «Science Politique» reste sujette à caution, à en croire nombre de spécialistes. Aux yeux des essayistes et analystes, les «Relations Internationales» tergiversent entre l'histoire et la Théorie (I). Dès lors, une grille d'analyse et une méthodologie appropriées restent difficiles à trouver. Pour surmonter la difficulté, une proposition mériterait une étude quoique peu approfondie: le paradigme interactionniste (II).

I - Entre Histoire et Théorie

L'Humanité sait calculer à une fraction de seconde près les occultations des satellites de la planète Jupiter, elle sait construire des ordinateurs capables de traiter des dizaines de millions de données par minute, mais elle ne sait ni prévoir, ni éviter les violences civiles et les guerres qui, depuis des

(*) Professeur de Sciences Politiques à l' U.L.

* Education for peace.
* Preservation of cultural sites and sites of Natural Beauty.
* Education and learning
* Assistance for the national museum in Beirut.
* Creation of Museum of Fossils in Byblos.
* Creation of "UNESCO Chairs" at the Lebanese university.

References

- Basic facts about the United Nations.
- How the United Nations Work.
- The United Nation system.
- General Assembly resolutions.
- Joint programs.
- W.H.O. with ministry of health.
- UNDF with many ministries.
- UNFPA with social affairs.

- Support to migration policies in the labor sending countries.

The United Nations educational scientific and cultural education

The constitution of the UNESCO was prepared by a conference convened in London in 1945. UNESCO came into being in 1946. The general conference of UNESCO is composed of representatives of 183 member states and meets biannually to decide the policy, program and budget of the organization. The executive board consists of 51 members elected by the general conference and meets twice a year, it is responsible for supervising the programme adopted by the conference.

Program strategy

- Reconstruction and reform of the educational system.
- Cultural development and preservation of the national heritage.
- Operational means, including program and project implementation, (Conference, seminars international technical assistance and regional exchange).

Activities in Lebanon

- Rehabilitation of the directorate general of antiquities and support for the reconstruction of Beirut central district.

Higher education

This project aims at assisting to define a higher education policy to develop the institutional and managerial capacity of the ministry of higher education and culture.

Basic education

- Assistance for the development of basic education project funded by UNDP and implemented by UNEDBAS. Beirut will be expanded to 1997.

Environmental education

- This project aims to contribute towards the introduction of environmental protection into the curriculum - of primary and secondary and higher education in Lebanon.
- Reintegration and socio-economic rehabilitation of the displaced.
- Science equipment for secondary shools.
- Other projects under implementation.

the year 2000.

An undividual work plan was prepared by a mission in March 1996 this work plan will be implemented over a three year period (1996-1998) it comprises components with respect to laws and regulations regulatory authority, regulatory control occupational exposure control, medical exposure control emergency response and technical support service.

The International labor organization

Following the first world war the ILO was created together with the league of nation, by the treaty of versailles un 1919, its creation gave expresion to the concern for social reform that grew with the labor implication of the war and subsequent industrial development, and the conviction that realistic reform had to be conducted at the international level.

Century strategy

A program of work was formulated on the basis of the recommandations of the multidisciplinary advisory mission that visited Lebanon in 1993 the ILO is now in the process of preparing with its three constituents - Government, Employers 'organizations and workers' organizations - for the organization of a national tripartite conference on social development to be held in the spring of 1997.

Activities in Lebanon

The ILO is presently breakstopping the following projects and activities with the government and other social partners.

- Labour force and manpower surveys and development of employment offices.
- Rehabilitation and development of the adult training center in Dekwaneh and establishment of an accelerated program in vocational training.
- Vocational rehabilitation.
- cooperation with the employers organization.
- Cooperation with the workers' organization.
- Strengthen the capacity of the ministry of Labor.
- National training for labor instructors and occupational safety.
- Occupational safety and health (National training workshop for labor instructors and health specialists).

emphasis is given to.

1- Health capacity building and strengthening health managerial processes.

2- Lessening inequities in health.

3- Control of rising costs.

4- Eradication and elimination of selected infection diseases of local significance.

5- Action against chronic deseases.

6- promotion of healh behavior and healthy environment.

The development of operational health research and health system research, of quality Assurance in various health services and also of essential drug programs are additional important activities.

The United Nations Interim Force In Lebanon

UNIFIL is one of the peace keeping forces deployed by UN in March 1978 after Israeli forces invaded southern Lebanon following a palestinian commando. The security council called on ISRAEL to cease its military action against LEBNON territorial integrity and established the UN interim force in Lebanon.

Mandate

It is specified by resolution 425 and 426 taken in 1978 by the Security Council and covers:

- to confirm withdrawal of Israeli troops from Lebanon.
- to restore international peace and security.
- to assist the government of Lebanon in Re-establishing its authority in the area.

The International Atomic En ergy Agency (IAEA)

The statute if IAEA was approved in 1956 at an international conference held at UN headquarters and the agency came into existence in Vienna in 1957. IATA's policies and programs are directed by the general conference, composed by all IAEA's member states which meets annually, and by a 35 member board of governors.

Activities in Lebanon

Lebanon is among the beneficiary countries of the project for upgrading radiation protection which aims to ensure that all member states have adequate radiation protection and waste management standards in place by

5- identification of high-tech industries.

6- Promotion and development of small and meduim industries.

7- promotions of exports.

Activities in Lebanon

Within the framework of this strategy UNIDO is implementing projects in different areas such as:

- Technical assistance to the building and construction industry.
- Assistance in standardization and quality control
- Setting up an information centre at the chambre of commerce, industry and agriculture for Arab countries.
- Technical assistance for the relabilitation of industry institute.
- Assistance in the establishment of an industrial subcontracting and partnership exchange in Beirut.
- Assistance for establishment of industrial zones.

The World health organization

W.H.O. is a specialized agency of the UN and was established in 1948 by 61 governments for the purpose of cooperation among themselves and with others to promote the health of all people the number of member states has grown to 190.

International cooperation in the field of health through W.H.O. has led to spectacular and unprecedented achievments including the global eradication of a deadly disease in 1978: Smallpox, it is hoped that with similar global efforts the target of eradication of polico by year 2000 will be met.

Country program

Lebanon is an active member of W.H.O. since it became party to is institution on 19 Junuary 1949. A resident W.H.O representative head the Lebanon W.H.O. office and works closely with the national authorities the collabortive programme are prepared in conformity with the who goals and targets for global health actions.

Activities in Lebanon

The who collaborative programme in Lebanon is guided by the ninth general programme of work (1996-2001) and is planned to compliment and support the local efforts in health and in national plans of action particular

special projects budget of US $6.9 m. in 1996 the majority of the ongoing budget is spent on education and health services.

F.A.O was founded in October 1945 which is governed by the conference of Member states which meets every two years and elects a council of 49 member nations to act as an unterim governing body members serve three years rotating terms. The conference also elects a director general to head the agency.

Country strategy

A UNDP/F.A.O. project study of 1980 on the strategy and program for the reconstruction and development of Lebanese agriculture which was endorsed by the government remains until today a reference document for agriculture development. F.A.O. undertook in 1992-93 missions to update the previous document and to elaborate a program framework for the rehabilitation of the following sectors, Agriculture, Irrigation, Environment, Forestry and Aquaculture.

Activities in Lebanon

In priority F.A.O. has been expanded to cover assistance to the recontruction of the agricultur sector in the past F.A.O. activites included Emergency Aid and technical assistance.

The United Nations Industrial Development Organization

UNIDO was established in 1966 by the general assembly to act as the central coordinating body for industrial activities within the UN system as well as to promote industrial development and cooperation at global, regional, national and sectoral levels.

Country strategy

UNIDO has recently formulated a country strategy for Lebanon UNIDO is providing technical assistance and support services as follows:

1- Rehabilitation of major institutions servicing the industrial sector.

2- Establishment of an industrial information system.

3- Alleviating the effects of industrial production on the environment.

4- Proposing an industrial strategy to the ministry of industry covering major areas.

The world food program

W.F.P. in the largest source of food in development assistance within the UN system established in 1963 the programe's main objective is to provide food to support development activities and to provide emergency food aid in time of crisis.

Country Strategy

* to inplement projects whereby food products can be used to further social and economic development.

* to provide assistance with food and logistics in emergency situation.

* to further food security programs.

* to supervise the implementation of each project.

* to provide consultative services.

Activities in Lebanon

Since 1964 ten development projects an 19 emergency operations were implemented with a total WFP contribution of 137.3 million US dollars.

Current assistance of WFP in Lebanon consists of a project to provide support to children and Youth in intitution to vulnerable groups in maternal and child health centers and to school centers the project was approved in 1991 revised in 1995 and acheived in 1996.

The United Nations Relief and Works Agency for Palestine refuges in the near East

UNRWA was established by the general assembly in 1945 and become operational to 1950.

UNRWA's operation are supervised and supported by its headquarters in Caza. In addition to its international staff UNRWA employs nearly 20.500 local staff mainly palestine refugees.

UNRWA in Lebanon

There were 350.500 registered palestine refugees in Lebanon in March 1996 compared to 127600 in 1950. 53.2 percent reside in twelve camps spread across the country or 46.8 percent live outside the group.

The UNRWA field office has an ongoing budget of US $41.6 million and a

Under priveleged population

UNICEF gives special attention and care to the problem of children in difficulty and will work closely with the ministry of social affairs and national NGOS with experience in this field.

Advocacy

A horizontal activity of great importance for the attainment of UNICEF's objectives concerns advocacy and social mobilization with action designed to uniform and sensitize the communities concerned the dicision makers and the public at large.

The United Nations Development Fund for Women

UNIFEM was created in 1976 as the voluntary fund for U.N decade for women. Based in New York and with eleven regional offices Financial support for UNIFEM comes from UN members states, from 17 national committees, women's organization.

Program in Lebanon

its inelude the following project:

- Strengthening institutions for the development of women entreprises.

This project is funded by UNDP and the Lebanese government with additional contribution from AGFUND and FRIEDRICH EBERT foundation and aims at strengthening the capacity of the community development of women entreprises. The project activities will lead to the improvement of the Socio-economic conditions of limited-income women and more specifically of women Heads of households in both rural and urban areas.

- Post-Bejing follow-up operation in western-Asia funded by the European union the project aims at assisting five countries in western Asia Region including Lebanon.

- Women's participation in peace-Building and conflict resolution in Lebanon.

The project aims at mainstreaming women in the conflict resolution training it plans to support the Lebanese ministry of displaced to conduct a survey and an anthropological research on the role of women in peace building and the reconciliation process.

The United Nations children's Fund

UNICEF which was created by the general assembly in 1946 and started its activities in 1948 is unique among organization working for long-term sustainable human development, owning to its universal mandate for the survival, protection and development of children.

Country strategy

Unicef's activities are guided by the following strategy lines:

Parents, specially mothers are considered the focal point in supporting the child's rights. Another major recourse is the local community where UNICEF favors activities that are at the same time efficient and economically sustainable of prime concern in the approaches adopted by UNICEF is the Building of national capacity in domains of special importance for the protection and promotion of children adressing regional disparities is another prinicpal lever in the efforts undertaken by unicef and its partners, the gathering and processing of Baseline data also assumes a special importance on the best of established strategies.

Activities in Lebanon

Health

Continued promotion of primary health care in its three components: Preventive, curative and advocacy is pursued with emphasis on training.

Support for water, quality enhancement is provided on a selected basis. Special attention is also given to the problem of neo-natel mortality. UNICEF continue to support the baby-friendly hospital, to promote breast-feeding. UNICEF also continues to provide support for adressing the problem of acute respiratory infections.

Education

Core issues of education are being pursued with the ministry of education within the context of the plan of action of the **1990 yomtien conference on Education for all** specific attention is given to support the quality of education through indicators. Global education techniques are being promoted through the national coucil for educational research and development.

ministry of Health. six population projects in the areas of population policy development, Maternal and child Health Family Planning and advocacy.

The project on **population and housing database** carried out by the ministry of social affairs and at providing population - related information to guide and rationalize the reconstruction plan of the social sector and to support the formulation of the country strategy note and programs emanating from this strategy. **Maternel and child Health/ Family planning** projects aim at assisting the ministry of health to establish MCH/FP services within the primary health care system through expanding coverage of these services, increasing contraceptive prevalence and strengthening capacity building of health care providers (Physicans, nurses, midwives), **the information education and communication** aims of strengthening the population information and communication unit at the ministry of social affairs to undertake promotion of positive public attitudes and practices towards population issues with emphasis on family planning, women's status in the community and their role in development and health-related and environmental issues. The project relating to the provision of **support to the national population committee** aims at formulating and implementing a national multisectoral population policy with quantifiable targets that can be incorporated into the country development and reconstruction plans and programs.

Th United Nation information Centre

(UNIC) in Beirut in one of 68 information centres and services around the world, reporting to the United Nations department of public information (UNDPI), the department of public information at U.N. Headquarters in New York is headed by an assistant secretary general. Further to general assembly resolution 13 (1) of 13 February 1946 which called UNDPI to establish branch offices in all parts of the world Unic Beirut was established on 7 September 1962.

Country program

UNIC Beirut is key to the distrubution of public information products and provides a direct linck to the UN system at the national level. UNIC Beirut disseminates varied information on the UN and UN system with special attention to disseminate messages and positions of the secretary-General Unic promotes UN global themes and agendes UNIC Beirut undertakes activities of advocacy and communication unic Beirut operates a reference library which is a prime source of UN official documents.

Demand reduction project as a result of the rapid assessment study undertaken by UNDCP in 1993-94 to assess the drug abuse situation in the country, UNDCP is elaborating in close cooperation with government authorithies a drug demand reduction project which aims at assisting the government in defining a demand reduction strategy and a plan of action for the authorities working in this area

The United Nations population fund

UNFPA became operational in 1969 it is a subsidiary organ of the United Nations general assembly. With the government council of the United Nations development program (UNDP) as its governing body.

Country Strategy

Following the regional arab population conference held in Amman Jordan in 1993 and upon the request of the government of Lebanon, The Amman Declaration emphasized the importance for UNFPA to reactivate its activities in Lebanon and to establish population programs. Accordingly, projects and activities were funded by UNFPA in the areas of:

1- Maternal and child health/ Family planning.

2- Information, Education, and communication.

3- Policy development and data collection.

Currently, Lebanon has no population country strategy programme. However upon the request of the government of Lebanon UNFPA has undertaken a program review and strategy development exercise in August-September 1996.

The five year country program cycle (97-2001) will allow for allocating resources to the varous sectors of population activities. UNFPA total commitments since launching its activities in 1994 amount to dollars 3,1 million. The level of ressources for the program of assistance for 1997-2001 cycle is on the way to be determined, mobilization of cost-sharing from the government of Lebanon will be recommended under the new programme of assistance.

Activities in Lebanon

Since 1994 UNFPA has approved and funded in addition to the regional pan Arab project for child development survey (Pap child) conducted by the

- To strengthen internal coordination and communication.

- To ensure that drug control aspects are reflected in the overall development and reconstruction effort currently underway, through the coordination of relevant external assistance with other United Nations agencies as well as bilateral donors and the national planning agency.

The current program of assistance cover sthe 96-97 Biennum. It aims at sustaining the government's policy of eradication and Ban on illicit crop cultivation in the Bekaa valley, and strengthening relevant national structures to effectively deal with the supply reduction and demand aspects drug abuse control. The 1996-97 programme of assistance consists of three major thrusts, including a second phase of the regional development programme in Baalbek and El Hermel districts, an extended multi-sector drug control project and targeted demand reduction activities.

Activities in Lebanon

Multisectoral project, with a view to sustaining the achievements of the multi-sectoral project in the legal law enforcement, licit control and demand reduction sectors implemented in 1994-95, an extended multi-sectoral project was designed to support initiatives and action of the government in the above mentioned sectors and particularly in the following areas:

1) Training of staff of the judicial law enforcement and drug control section within ministry of Health in connection with implementation of the new law which will be ratified very soon by the parliament .

2) Capacity enbrancement of law enforcement authorities (internal security forces, customs) by providing technical assistance, logistics and an improved information and intelligence management system.

3) Capacity enhancement at the minstry of Health to control licit trade in psychotropic substances and narcotic durgs for medical and scientific purposes.

Consolidation of social health sectors and promotion of drug awareness prevention and treatment. UNSCP will continue to support the regional development program of Baalbek-El Hermel the area which was subject of illicit cultivation by providing ressources for program activities in the social, health and education sectors. This support is expected to impact positively on the drug control objectives.

Assistance is also provided to re-established reliable national statistics including for household income and expenditure. National accounts and skills availability as well to promote the private sector and international trade. A tourism master plan was also prepared for assisting municipalties which is under consideration.

Under the social reconstruction and poverty alleviation a national poverty alleviation strategy is being formulated. UNDP has prepared an analytical study on the human resources sector and followed up with program of assistance in the higher education vocational training and basic education. sectors UNDP is also supporting three integrated area development schemes in Baalkbeck and Hermel, in Areas of Mount Lebanon where displacement took place and in Southern Lebanon with the aim of creating jobs and alleviating poverty. Activities include agriculture credit, promotion of adapted farming systems, social infrastructure, and diversification of economic activity. Special attention is paid to gender issues including women's entreprise development project and the work of UNIFEM.

With regard to management of the environment, UNDP assistance includes policy advice, updating environmental legislation, promotion of national capacities. Through training of stakeholders, and facilitation of electronic exchange of information on sustainable development and projects concerning protected areas, biodiversity and climate change. These are in different phases of implementation and encourage N.GO. and private sector participation, assistance for the adaption of a national framwork strategy on the environment and for the heightening of public awereness is also envisaged.

Th United Nations international drug control program (UNDCP)

(UNDCP) was established pursuant to General Assembly resolution 45/ 179 of 21 December 1990 as a single body responsible for consolidated international action in the field of drug abuse control.

Country strategy

The following have been identified as the core strategy of national program development:

- To establish an effective and efficient institutional and judicial national drug control structure.

organization Regional office for Education in the ARAB States (UNESCO/ UNEDABS).

The United Nations Development Progam (UNDP)

UNDP Assists developing countries to strengthen their capacities to acheive sustainable human development. This organization provides the largest source of grant technical assistance for development.

Country Strategy

The UNDP Lebanon country program adresses national needs and priorites within this corporate framework. UNDP has operated technical cooperation programmes in Lebanon since 1960. Activities were restricted during the war but resumed in 1992.

The present program (1992-1996) aims to support three main priority areas of the government's national recovery program. UNDP works in partnership with the council for development and reconstruction (C.D.R.) and government ministries in collaboration with other UN agencies and civil society. UNDP provides core financing which is complemented by contribution from government and donors in the form of cost sharing. Present programme resources (US $48 million) concentrate on economic management and public administration reform; social reconstruction; and balanced sustainable development. The next five year program (1997 - 2001) will build on the achievments of the present program and FOCUS on: good governance and institution building, social reconstruction and poverty alleviation and management of the environment.

Currently UNDP is preparing a national sustainable human development profile Which will be an important tool for raising awereness, providing information and promoting broad-based participation.

Activities in Lebanon

In the context of assistance to Economic management and public administration reform, UNDP identified the overall needs for rehabilitating the public administration and supported the mobilization of Fund (US $106 million) for its implementation and the formulation of a public administration reform strategy. UNDP provides assistance to a financial reform program including budget and best management, and fiscal and customs policies.

to again establish Lebanon as a regional centre of international activities for development on the other.

A - NATIONAL OFFICES

Organizations Reporting to Economic and Social Council/ General Assembly

United Nations Development Program (UNDP).

United Nations International DRUG Control Program (UNDCP).

United Nations Population FUND (UNFPA).

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR).

United Nations Information Center (UNIC).

United Nations Children's Fund (UNICEF).

United Nations Fund for Women (UNIFEM).

United Nations World Food Program (WFP).

Organizations reporting to General Assembly

United Nations Relief and Works Agency for Palestinian Refugees in the Near East (UNRWA).

Organizations reporting to Economic and Social Council

United Nations Food and Agriculture organization (FAO).

United Nations Industrial development organization (UNIDO).

United Nations World health Organization (WHO).

Organizations reporting to the Security Council

United Nations interim Force in Lebanon (UNIFIE).

United Nations truce Supervisions Organization (UNTSO).

United Nations Liaison OCET (UNLOB).

B - Regional Offices

Autonomous Intergovernmental organization under the aegis of the General Assembly

INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY (IAEA)

Organization Reporting to Economic and Social council

INTERNATIONAL LABOR Organization (ILO) - Regional office for ARABSTATES - United Nations Education - Science and culture

Codifies at the international level, the major principles of international relations, from the Sovereign equality of States to the prohibition of the use of force, in international relations to the basic human rights to which all women and men are entitled.

The membership of the United Nations is open to all peace - loving nations which accept the obligations of the Charter and, in the judgement of the organization, are willing and able to carry out these obligations. New Member States are accepted by the General Assembly on the recommendation of the security council. The Charter provides the suspension or expulsion for any Member who violates the principles of the Charter, but no such actions has ever been taken. The official languages of the U.N. are Chinese, Eglish, French, Russian and Spanish, Arabic has been added as an official language of the General Assembly, the Security Council and the Economic and Social Council. The Charter established six principal foundations of the U.N.: The General Assembly, the Security Council - the Economic and Social Council, the Trusteeship Council.

The UN is an organization of sovereign nations. It provides the machinery to help find solutions to desputes or problems, and to deal with virtually any matter of concern to humanity. It does not legislate like a national parliament but in the meeting rooms and corridors of the UN representatives of almost all countries of the world large and small, rich and poor with varying political views and social systems have a voice and vote in shaping the policies of the International community.

The United Nations Systems in LEBANON

UN organizations present in Lebanon, cover a wide range with activities spanning from peace keeping, Assistance to refugees, humanitarian assistance to financial and technical assistance for development. Each one of these programmes is formulated and implemented in partnership with the government, and in consultation and cooperation with non-governmental organizations.

Civil seciety and the private sector, in support of national objectives of reconstruction and development. Lebanon in the past years has been a keen supporter of the United Nations, and Lebanese have played prominent roles in international offers. The growing importance of the United Nations organizations in Lebanon is evidence of the desire of the authorities to develop the full potential of cooperation programmes on the one hand, and

The United Nations in LEBANON

Amal MANSOUR(*)

Introduction

The name "United Nations", was devised by the United States president Franklin. S. Roosevelt and was first used in the «declaration by the United Nations» in January 1/1942 during the second world war, when representatives of 26 nations pledged their governments to continue fighting together against the Axix powers.

The U.N Charter was drawn up by the representatives of 50 countries at the U.N. Conference on International Organization, which met at San Francisco from 25 April to 25 June 1945. Those delegated, deliberated on the basis of proposals worked out by the representatives of China, the Soviet Union, the United Kingdom and the United States in Dambarton oaks in August/October 1944. The Charter was signed on 26 June 1945 by the representatives of the 50 countries. Poland which was not represented at the conference signed it later and became one of the original 51 member states. The U.N officially came into existence on 24th of October 1945, when the Charter had been ratified by China, France, the Soviet Unions, the United Kingdom, the United States and by a majority of other signatories. the Charter is celebrated on 24th of October each year by the U.N.

The U N Charter is the constituting instrument of the organization, setting out the rights and obligations of Member States, and establishing the U.N organs and procedures. The international treaty in which the Charter

(*) U.N. C.B.R. Consultant.

deficit rather than of distributing a surplus, which is rarely there. Since LDCs have a high ratio of unskilled workers to skilled ones, their production of goods and services is meager, a fact manifested in generally low value of GNP and of low standards of living.

The answer to this problem is to start to recognize that economic marginality of labor is a social condition more than an individual one, and therefore underdevelopment is a function of the level of entrepreneurial skills even in an economically non-obstructive environment.

Entrepreneurship means the use of the labor of others effectively. Unskilled labor under expert entrepreneurial management could be put to better use and/or be transformed. While skilled labor in the absence of entrepreneurship and effective management will go to waste. The argument here is one of the whole being greater than the sum of its parts, for taken alone a unit of labor may be unproductive even if skilled, but taken as part of a well-conceived enterprise its relevance becomes magnified. That is why we can dare to think that equality will be enhanced with economic growth, for growth which is inspired by skilful entrepreneurship will improve the capacity of labor to be productive. Moreover, a more skilled and productive labor force has greater political weight and is in a better position to claim its share of national wealth.

Entrepreneurship does not exist in a vacuum; its most significant environment is the state system. Governments are called upon to play a more active role than just a protector of a free economic environment. One of the main reasons is that entrepreneurs are not necessarily self-regulating or autonomous agents acting in the general interest. The self-seeking principle and private interest of entrepreneurs is an essential aspect of the process that can be taken away at great risks. Moreover, government services are an essential substitute for lagging market mechanism in LDCs and sometimes in advanced industrial countries. Educational services and other external economies which are provided to a large extent by public authorities are cases in point.

Whether visibly or not, the government is a partner with business, but it has to earn that role and should not think of it as one of right and privilege.

along with his family.

Marx's concepts of «subsistence» and «surplus value» are subjective and therefore not precise enough to serve as a benchmark for determining value of work or as a basis for a coherent economic theory.

Marx, according to some of his interpreters, recognizes the differential in labor skills and productivity. Workers with skills contribute more to production than others with lesser or no skills. In that case, he also must admit differential reward system, that is that the more skilled produce more and should be rewarded more.

Economic value, it follows, is not created by the quantity of labor alone, but by the quality of labor and by the ideas guiding and organizing it. Hence, the importance of entrepreneurship. A successful idea of a business opportunity is worth many times more than the amount of labor spent on production of a commodity.

If it is admitted that economic value is generated by the quality of labor and by the ideas guiding and organizing an enterprise, then the source of underdevelopment can also be identified as the lack of entrepreneurial skills and quality of work. Long hours of work put in by unskilled workers may prove more costly than the going market rate for the product. Under those circumstances, the cost to produce is greater than the returns, the solution for which is to desist from production, or to substitute machines for manpower.

Low economic standards prevail when (a) labor returns are low, (b) labor cost of a commodity relative to production cost is too high, and/or (c) the skills necessary for production are too crude or totally lacking, and (d) quality of products precludes their competitiveness in the market.

Economic marginality of work occurs when the cost of employment is greater than the value of its returns. This point stands on its head the Marxist argument that poverty occurs under conditions where the value of returns is greater than labor cost. Admittedly, the deprivation of the worker from a proper share of the surplus leads to his impoverishment, but so does his low productivity and uncompetitiveness. Given freedom of action, an employer will not use an extra unit of labor which does not give an extra unit of profit. Egypt and many other LDCs put primary emphasis on the distributive aspect rather than on growth and entrepreneurship.

In short, when dealing with LDCs the issue is how to avoid generating a

as an agent of growth was, as a result, stifled. Since the public sector was made the spearhead of the industrialization drive, stifling its freedom to pursue productive policies for growth has been the major reason behind the failure of Egypt to become one of the newly industrialized nations. Needless to say, had it not been for the «rent» income flowing to Egypt as of the middle seventies, the Egyptian economy would have collapsed long ago.

Functional equilibrium has a very high propensity to self-destruct and to generate an uncivic culture, if its travails are prolonged. In Egypt, the crisis of poor performance was prolonged, but it did not take the form of a violent breakdown due to the incidence of favorable exogenous factors coupled by minor adjustments during the seventies and eighties.

First in that order is the occurence of severe shortages in capital and in foreign exchange. The second risk comes from manipulation of domestic resources. Locally produced inputs are delivered to firms at artificially low rates, and the latter are subjected in turn to administered prices. The process adversely affects the production in both industry and agriculture.

Self-destructive practices are not limited to unproductive and wasteful management of capital but also to loss of control over the extensive organizations which implement the design and take their orders from above. The government had no sufficient resources to make the various actors in its service conform to the spirit or letter of commands or to instil initiative. Political appointments in positions of responsibility engender political not economic accountability.

Under the integrative development model, the sector or the economy at large became the center of attention rather than the individual enterprise. Such a shift in priorities resulted in a downward pressure on productive forces, a sort of production depressant. The weakening of the individual firm in the interest of the national project had, as is to be expected, an adverse effect on the national economy.

Underdevelopment

We shall extrapolate from the preceding observations a view of underdevelopment based on the marginality of entrepreneurship. The Marxian concept of surplus value is basic to the explanation of both the distribution and production processes. Surplus value is equivalent to the value generated by a worker in excess of the requirements for his subsistence

short, an integrative approach in which value transfers are made in accordance with the requirements of the national design rather than basic economic principles. Instead of economic development,. however, the model has produced low growth and scarcity to the detriment of the national project and interests of the various groups in society.

The most detrimental aspect of the value transfers has been the policy known euphemistically as the «social returns»[1]. Broadly understood, «social returns» refers to the benefits accruing to individuals from purchasing the products of industrial firms at low prices. In addition to other functions, a firm's performance is measured by its contribution to consumers' savings from buying products at low prices. Also taken into account in the performance of a firm are the benefits of employment, redundant or not. The difference between the price the government industrial firm could charge in the market place and the low official sale price was officially considered as a free «credit» extended by the government industrial firms to the public as a social welfare measure.

The «social returns» policy constitutes a distorted wage system not welfare. Discount rates on consumer goods are no substitute for a sound and rewarding wage system. Such policy, moreover, put the employing firm in financial difficulties impairing its normal growth.

Subsidies and special discounts were not a form of welfare but partial correction to a distorted price and wage controls system. It was, moreover, a primitive labor compensation system since it relied on exchange in kind in conjunction with monetary compensation. Compensation in kind may also have increased the tendency to consume more and irrationally.

When the welfare load is blamed for weighing heavily on the development project and leading to its failure, we should understand that such claims are not based on proper analysis of ecomomic facts. Egypt's economic problems lay in its economic strategy rather than in what it spent on welfare, which was indeed quite modest though deceptively extensive.

The «social returns» policy which has often been billed as distributive, was in fact a distorted wage system, pernicious and obstructive to the economic development process. «Social returns» consume investment capital, they are not cut from the value generated by investment. The role of the public sector

(1) The term used is al ᶜaa'id al ijtimaaᶜi or al asᶜaar al ijtimaaᶜiyah.

equilibrium, the balancing act, required that each part in the national economy perform as expected and make its contribution to other components. If a chemical business is not financially solvent resources would be diverted to it from a sovent food industry. If urban rents are not balanced with workers' salaries, rents are brought down by decree to make them within the reach of wage earners.

Under the system of functional equilibrium, the object of a business enterprise is not profit nor growth. It is judged basically by its functionality in the system. An enterprise had to meet (a) the needs of other enterprises in teh system, (b) contribute to economic self-sufficiency, and (c) generate value added, part of which meant employment and social services. The economy was considered performing satisfactorily if it fulfilled those functions. But since functionality could be maintained only by intervention of the patron, the system proved to be both authoritarian and artificially maintained.

Under national self-sufficiency conditions, not all enterprises are economically viable or had comparative advantage. Inconsistent performance by various firms and deficits are endemic. Some public enterprises with disposable income saw policy makers divert that surplus income to help balance the sheets of other losing government-owned enterprises. Liquidation of a chronically losing enterprise makes no sense where functional equilibrium is required.

Resource transfers were made from such industries as pharmaceutical, energy, petroleum, metallic and engineering to other enterprises. Whether directly or indirectly, they subsidized those which received large sums such as textile, chemicals and food industries. Also the allocation of assistance (i^{c}aanah) discriminated in favor of some industries at the expense of others.

Transfers from some industries to others are also reflected in tax rates. Food industries of the public sector paid the least amount in taxes, 10.87 percent of the surplus (al faa'id) in 1985/86 and 14.42 percent in 1986/87. This compares with 42.89 and 52.09 percent for pharmaceutical during two different dates respectively in the eighties. The industries which were hit hardest by taxes were in descending order pharmaceutical, energy, petroleum, metallic and engineering.

The wisdom of such procedures may be called to question but the procedure itself was not motivated by a desire to extract or to punish but rather to make the national project work according to plan. It represents, in

countries. Whether the means used are coercive or not therefore is irrelevant. Still, relative to their small national income, the ratio of national savings is quite respectable in many developing countries. As for mass consumption in LDCs, it is limited to food and basic essentials, hardly an area for cutbacks.

Forceful measures are not a substitute for a sound development policy.

Fourth, is the hypthesis that government has been an extractive force, in short an exploiter. It fixed the returns on labor and capital at unrewarding rates and far below what those rates could be, if left to market forces.

The quandary, however, remains unresolved since the same extraction-prone government provided extensive welfare services and subsidies in various ways to consumers and producers alike. Hence the extraction thesis does not explain welfare or subsidization and cannot be very helpful. But what is the explanation then?

The Global Equilibrium Thesis.

An alternative hypothesis is that economic policies officially set across the board are measures of equilibrization, a balancing act, in a relatively closed political and economic system. The regime had a national project of developmental nature which rested on a strategy whereby government functioned as a patron agency in charge of business and welfare at one and the same time. This grand project for society and the economy devised by the leaders of the Revolution had to be kept artificially in balance, since the design itself was not inherently self -sustaining. As leaders of the regime put the entire economy under their managerial control, they had to weigh all parts in relation to one another and to the ultimate national objective.

By a relatively closed political and economic system is meant here an arrangement in which an autonomous authority controls most of the economic and political resources in society and makes the critical decisions regarding investments and distribution. Very limited consultation, if any, is conducted with the affected parties, and minimal intervention occurs from other actors, domestic or exogenous. The Nasser regime had achieved that point of control by 1962. The situation remained largely unchanged under Nasser's successors.

The Egyptian development approach may then be described as a functional equilibrium model with balance as its focal point. Functional

The Illusive Path to Development

Iliya Harik(*)

The Egyptian experience (1956-1990) in which the market became one of the functions of government constituted a radical approach to economic development. It has had its bright moments but also a long period of economic stagnation and general decline. it is part of the development experience and its study will enrich our understanding of economic and political changes. The following summary observations are based on a study of six economic policies in Egypt undertaken during the decade of the eighties.

The literature on development offers an array of explanations of the developmental experience of countries such as Egypt. The heavy industry approach and urban bias are two theses which had been criticized as antithetical to development, did not prove relevant to the Egyptian case. Evidence in this study has shown that Egypt did not follow any of these two approaches.

A third thesis maintains that governments of developing countries were too tender to make the hard economic decisions, a view referred to as the «soft state» thesis.

The «soft state» notion shifts the emphasis from where the real development problem lies to what could be an illusory terrain. In the first place, accumulation from domestic sources does not by itself raise sufficient capital for rapid growth, given the widespread poverty in most Third World

(*) Professor in the Dept of Political Science, Indiana University, U.S.A.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

Relations Internationales ..... **Dr. Ghasssan EL - EZZI** **164**

The United Nations in LEBANON ..... **Amal MANSOUR** **182**

The Illusive Path to Development ..... **Dr. Iliya HARIK** **190**

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL D EFENCE LEBANESE NAT IONAL DEFENCE LEBA NESE NATIONAL DEFEN CE LEBANESE NATION AL DEFENCE LEBANES

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO